# مشكلة المياه في الشرق الأوسط



الدكتور
محمد أحمد السامرائي

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع

الرضوان
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

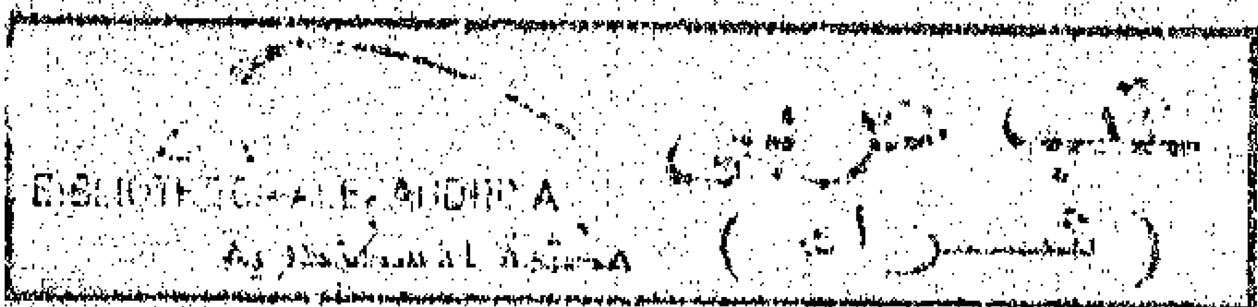
مشكلة المياه في الشرق الأوسط

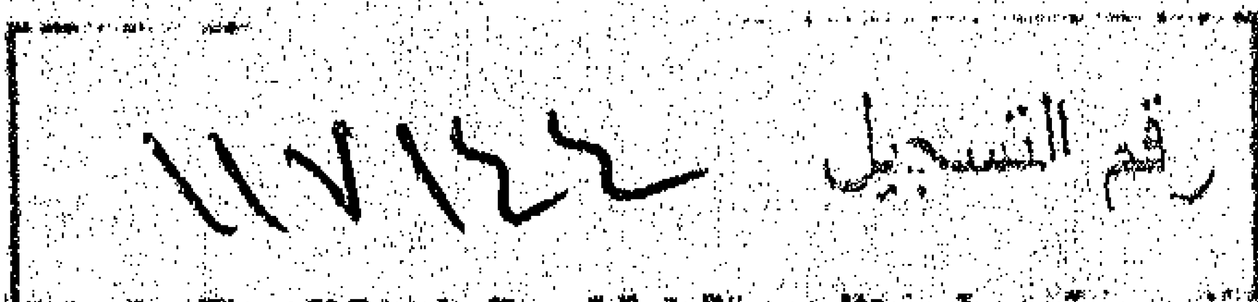
# مشكلة المياه في الشرق الأوسط

الدكتور
**محمد احمد السامرائي**



**الطبعة الأولى**
2014م - 1435هـ




الرضوان

**دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان**

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/10/3921)

341.45
السامرائي، محمد أحمد
مشكلة المياه في الشرق الأوسط/ محمد أحمد السامرائي._ عمان:
دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2012.
( ) ص
ر. أ: 2012/10/3921
الواصفات: أزمة المياه// الشرق الأوسط/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



**الطبعة الأولى**

**2014م – 1435هـ**

الرضوان للنشر والتوزيع

دار الرضوان للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية – عمّان – العبدلي
هـاتـف : 1/5/ 79·36 465 6 962+
فـاكـس : 41 36 465 6 962+
e-mail: info@redwanpublisher.com
www.redwanpublisher.com

ردمك ISBN 978-9957-76-164-6

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة القمر الآية(28)

# الإهداء

إلى روح أمي وأبي

اللّذينِ تعلمتُ منهما حبَّ الإنسانِ واحترامه

# الفهرس

الفصل الخامس

احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر الفرات.



الفصل السادس

الاستحواذ الإيراني على مياه روافد نهر دجلة وشط العرب.



الفصل السابع

النظام المائي والسياسات المائية في حوض نهر النيل.



الفصل الثامن

اتفاقيات المياه بين دول حوض نهر النيل.



الفصل التاسع

احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر النيل.

## الفصل العاشر

### أطماع إسرائيل في مياه نهر النيل.



## الفصل الحادي عشر

### السياسة الأمريكية واثرها في مشكلة المياه في الشرق الأوسط.



## الفصل الثاني عشر

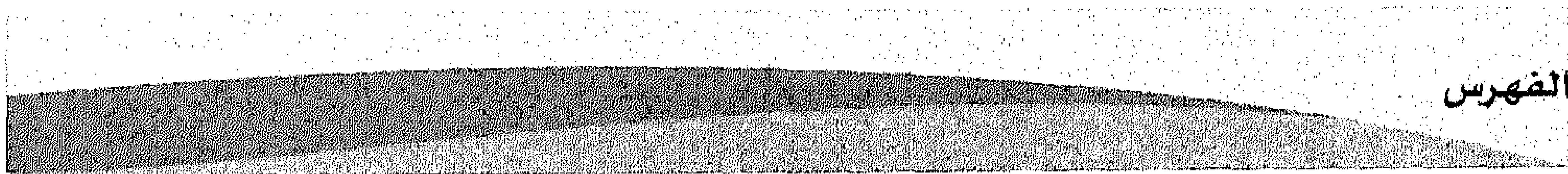
### مشكلة أدارة استخدام المياه المنزلية

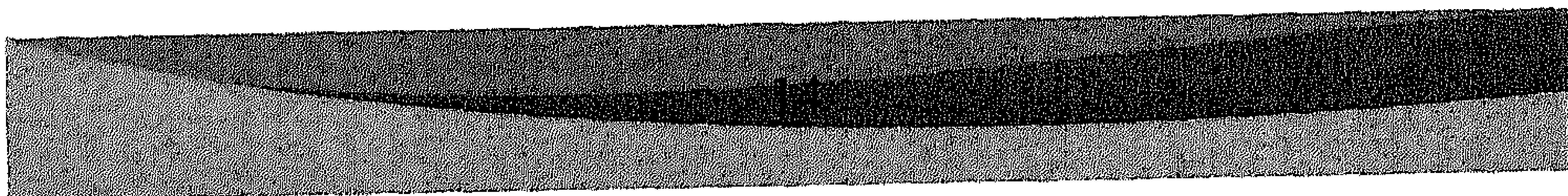
# قائمة الجداول



# قائمة الأشكال

# قائمة الخرائط



# المقدمة

تبقى مشكلة المياه في الشرق الأوسط مشكلة قائمة، نظراً لندرة المياه في المنطقة بسبب الظروف الطبيعية وخاصة أذا ما علمنا أن اغلب منطقة الشرق الأوسط ذات مناخ جاف وشبه جاف، مضافاً إليها الزيادة السكانية الكبيرة التي طرأت على المنطقة، والتي شكلت بدورها ضغطاً على المياه نتيجة لزيادة الطلب المستمر عليها، ومما يزيد بقاء هذه المشكلة هو الإسراف ووجود الإدارة الغير جيدة للمياه حيث كثرة الهدر والإسراف للمياه في مختلف الاستخدامات.

وتتميز مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط أيضاً كونها مشكلة معقدة التركيب ويعود ذلك في رأي الباحث إلى تداخل المفاهيم السياسية مع المفاهيم الفنية، مما جعل غلبة المواقف السياسية على الجوانب الفنية في مشكلة المياه ، وتأخر وضع الحلول لها. بمعنى أخر أن شأن المياه تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية. وتتعارض بسببه المصالح الحيوية في ظل نوع من المنافسة على المنطقة.

اقتصر البحث على "" مشكلة المياه في الشرق الأوسط """ لان الأمن المائي العربي يتمثل في وادي النيل وبلاد الشام والعراق، فالأمن المائي والأمن الغذائي منه على وجه الخصوص تبقى في هذا الجزء من الوطن العربي ومن جهة النظرة الإستراتيجية.

ومما يزيد في مسؤولية هذا البحث ان موضوع المياه أصبح جزء من السياسات الرسمية للبلدان العربية، وللدول الأخرى في الشرق الأوسط، بل أصبح أيضاً موضع الاهتمام العالمي.

ولما كانت أحواض انهار دجلة والفرات والأردن والنيل من أهم الأحواض التي تناولها البحث، فقد تم تقسيمها الى ثلاث مشكلات: مشكلة المياه في حوض نهري دجلة والفرات، حيث تشترك في هذا الأحواض أربع دول هي العراق

وسورية وتركيا وإيران. ومشكلة المياه في حوض نهر النيل وتشمل على دولتين عربيتين وتسع دول افريقية ( تم إضافة دولة جنوب السودان ) . ومشكلة أحواض نهر الأردن والليطاني والعاصي واليرموك حيث تشترك فيها خمس دول سورية والأردن وفلسطين ولبنان وإسرائيل وأخيراً تم تناول "" السياسة الدولية ومشكلة المياه "" فأقتصر البحث على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وموقفهما من مشكلة المياه في الشرق الأوسط. بعدها تناول البحث"" سياسة مائية خاصة "" ارتبطت بإدارة استخدام المياه المنزلية في منطقة الشرق الأوسط نظراً لأهمية هذا النوع من استخدام المياه في حياة الإنسان، كونها تحتل المرتبة الأولى في تسلسل الاهميات في استخدام المياه.

بعد هذا البناء الهيكلي للبحث حاول الباحث طرح المفاهيم والأفكار المتعلقة بمشكلة المياه ووضع الحلول لها بين قطبين تناولتهما الدراسة وأكدت عليها هما : قطب يمثل دول المنبع والثاني يمثل دول المصب ، إذ ان الاختلاف في المواقف من قضية المياه قد اتضحت في جميع المفاوضات والاجتماعات والندوات التي كانت بين هذه الدول مما أدى إلى تعميق هذه المشكلة ومما زادها تعقيداً أكثر هو التدخل الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودعمهما المباشر لدول المنبع في سياساتها المائية.

كما طرح الباحث موضوعه أهمية إدارة الموارد المائية على مستوى الأحواض، حيث اتضح ان الإدارة المتكاملة على مستوى الحوض الجغرافي للنهر تحقق نتائج أفضل لجميع الدول المتشاركة بالأنهار، وخاصة اذا ما علمنا ان مفهوم الإدارة المتكاملة تجاوز موضوعة المياه لتشمل جوانب تنموية عديدة تعزز استخدامات المياه بشكل سليم وعادل بين دول الحوض، كما أنها تسهم في بناء علاقات دولية متقدمة أيضاً.

ونظراً لسعة هذا الموضوع حيث يحتوي البحث على "" اثني عشر فصلاً "" تتناول "" مشكلة المياه "" في( 19 ) دولة وإذا ما أضفنا تدخل الولايات المتحدة

الأمريكية عندها يكون الكتاب قد تناول( 20 ) دولة في علاقتها بمشكلة المياه في الشرق الأوسط.

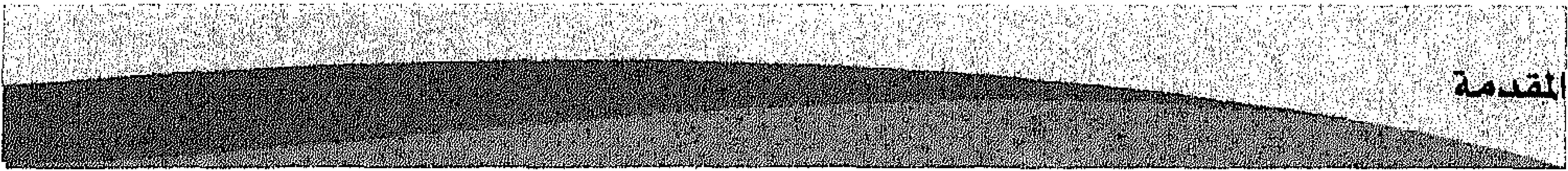
ولتحقيق هدف البحث المتمثل في"" تحليل مشكلة البحث ووضع الحلول لها ، وبيان حجم التحديات التي يواجهها الوطن العربي "" فقد اعتمد الباحث على مصادر مختلفة لانجاز هذا البحث ، وحاول جاهداً ، ان يعزز اعتماده على المفاهيم والأفكار المرتبطة بهذه المشكلة على المصادر ذات العلاقة بالموضوع محترماً جميع تلك الأفكار لمختلف الجنسيات واعتمد الباحث على العلمية والدقة في التحليل لهذه المشكلة من اجل الوصول الى الحقيقة وطرحها امام القارئ الكريم.

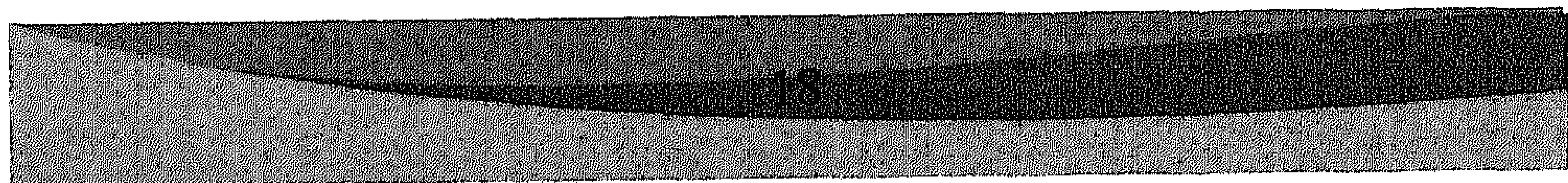
لقد كان همي الوحيد ان اجعل القارئ يدرك أبعاد هذه المشكلة الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط التي يتداخل فيها البعد الفني بالبعد السياسي .

لقد شعرت بسعادة كبيرة تغمرني بعد ان أنجزت هذا البحث وسوف تكون سعادتي اكبر اذا وجد فيها المعنيون والمختصون وغالبية شرائح المجتمع العربي بعض الفائدة.

ومن الله التوفيق والنجاح

المؤلف



# مشكلة المياه في حوض نهر الفرات

## الاستحواذ التركي على مياه نهر الفرات

المبحث الأول: النظام المائي لحوض نهر الفرات.

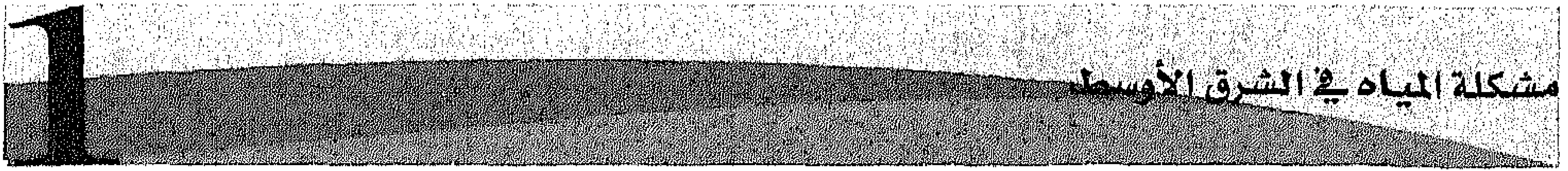
المبحث الثاني: السياسة المائية التركية.

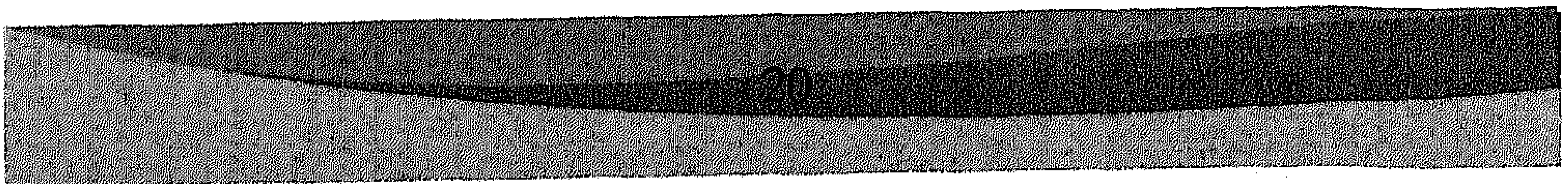
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المائية التركية.



1

الفصل الأول



# الفصل الأول

# الاستحواذ التركي على مياه نهر الفرات

يمكن القول بان المنهج التركي في الاستحواذ على مياه نهر الفرات تجسد في تطبيقات السياسة المائية التركية على الواقع، متمثلا بإنشاء العديد من السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات والتي شكلت بدورها جوهر الخلاف العربي – التركي في قضية المياه .

## المبحث الأول

## النظام المائي لحوض نهر الفرات

تحتل مياه نهر الفرات أهمية كبيرة في خطط التنمية لكل من سورية والعراق انطلاقاً من الحقيقة التي تؤكد على أن الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في بلاد الشام والعراق تجعل الموارد المائية المطرية قليلة نسبياً، مما ينعكس على الموارد المائية السطحية والجوفية، حيث أن (70٪) من الهطولات المطرية في هذه المناطق يتبخر مباشرة، ناهيك عن التبخر الكبير من المسطحات المائية وراء السدود أو المسطحات المائية الطبيعية.

ولما كان نهر الفرات نهراً دولياً تشترك فيه كل من تركيا وسورية والعراق، فإن أسس تنظيم استغلال المياه المشتركة، تختلف عن أسس استثمار الموارد الطبيعية، نظراً لأن التأثيرات الناجمة عن استخدام المياه في دول المجرى سوف تنتقل إلى دول المجرى الأدنى. هذه التأثيرات قد تكون تأثيرات كمية تتعلق بتصريف المجرى المائي أو نوعية ترتبط بنوعية المياه، وقد تكون نافعة مثل درء الفيضانات وتنظيم جريان الأنهار وتخفيف حمولتها من الرواسب، أو تأثيرات ضارة كتخفيض تصاريف الأنهار ونقل الملوثات ورفع مستويات الملوحة دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الدول المتشاطئة في المجرى الأدنى. كذلك تنتقل التأثيرات

الناجمة عن ضخ المياه في أحد مواقع الحوض المائي المشترك إلى مختلف أجزائه بسبب خاصية الاستمرارية الهيدروليكية (*Hydraulic Continuity*) حيث أن التلوث إذا انتقل إلى الطبقة المائية تصعب إزالته ومعالجته[1].

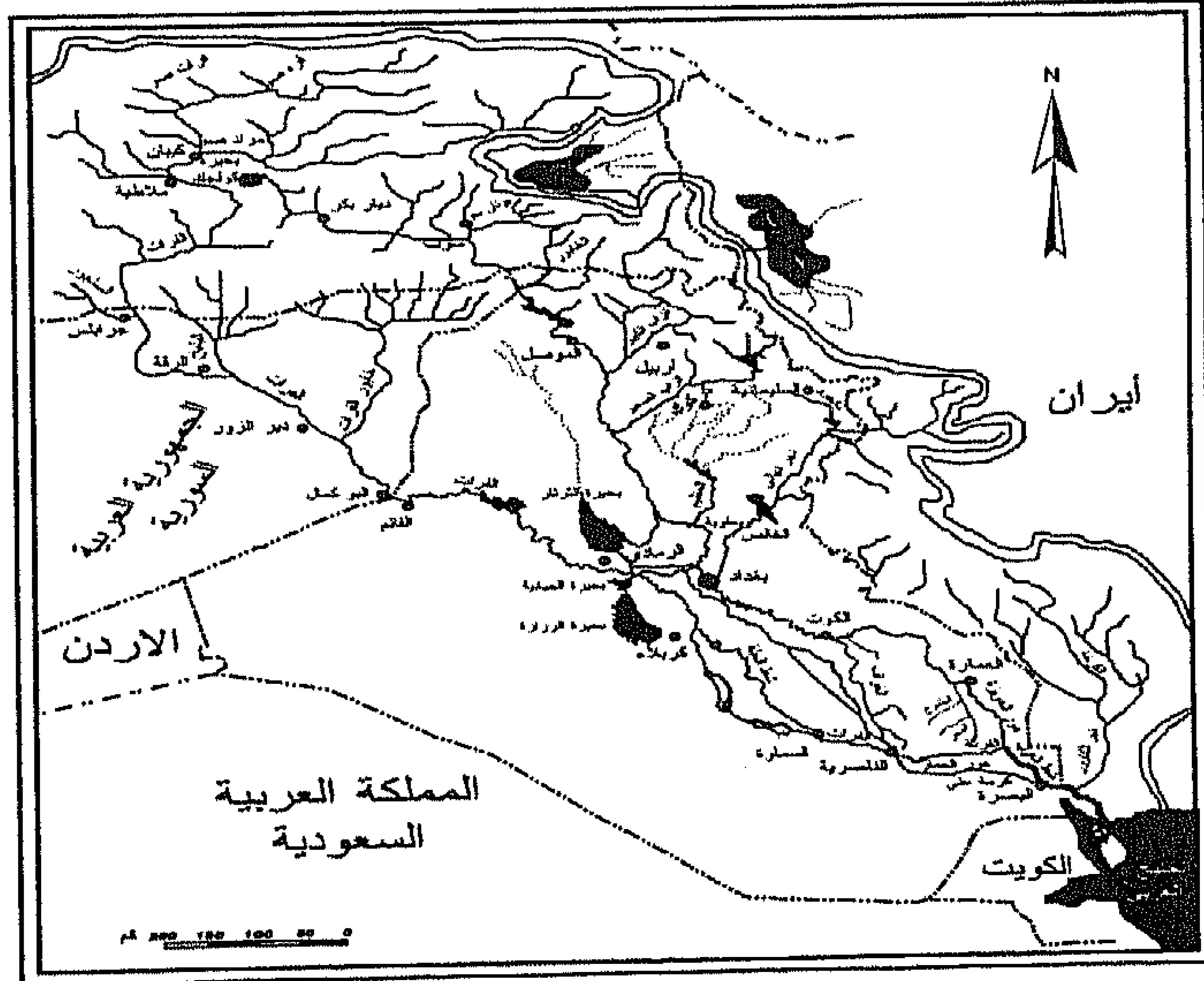
وفي ضوء ما تقدم سنتناول أبرز المفاهيم المرتبطة بمياه نهر الفرات التي تخدم هذا المبحث.

**أولاً: جغرافية نهر الفرات:**- انظر خريطة رقم (1)

ينبع نهر الفرات ومعظم روافده من السفوح الجنوبية لجبال طوروس في هضبة الأناضول في الأراضي التركية الحالية. ويتكون من رافدين رئيسيين ينبعان من هضبة أرمينيا هما: قره صو او النهر الأسود وطوله (400) كم ومراد صو وطوله (600) كم ويلتقيان في حوض ملطية عند كيبان الذي تنحدر المياه اليه بكثرة عند ذوبان الثلوج في الهضبة الأرمينية، حيث يسير النهر بعد ذلك باتجاه

**خريطة (1)**

**يوضح نهري دجلة والفرات وروافدهما**



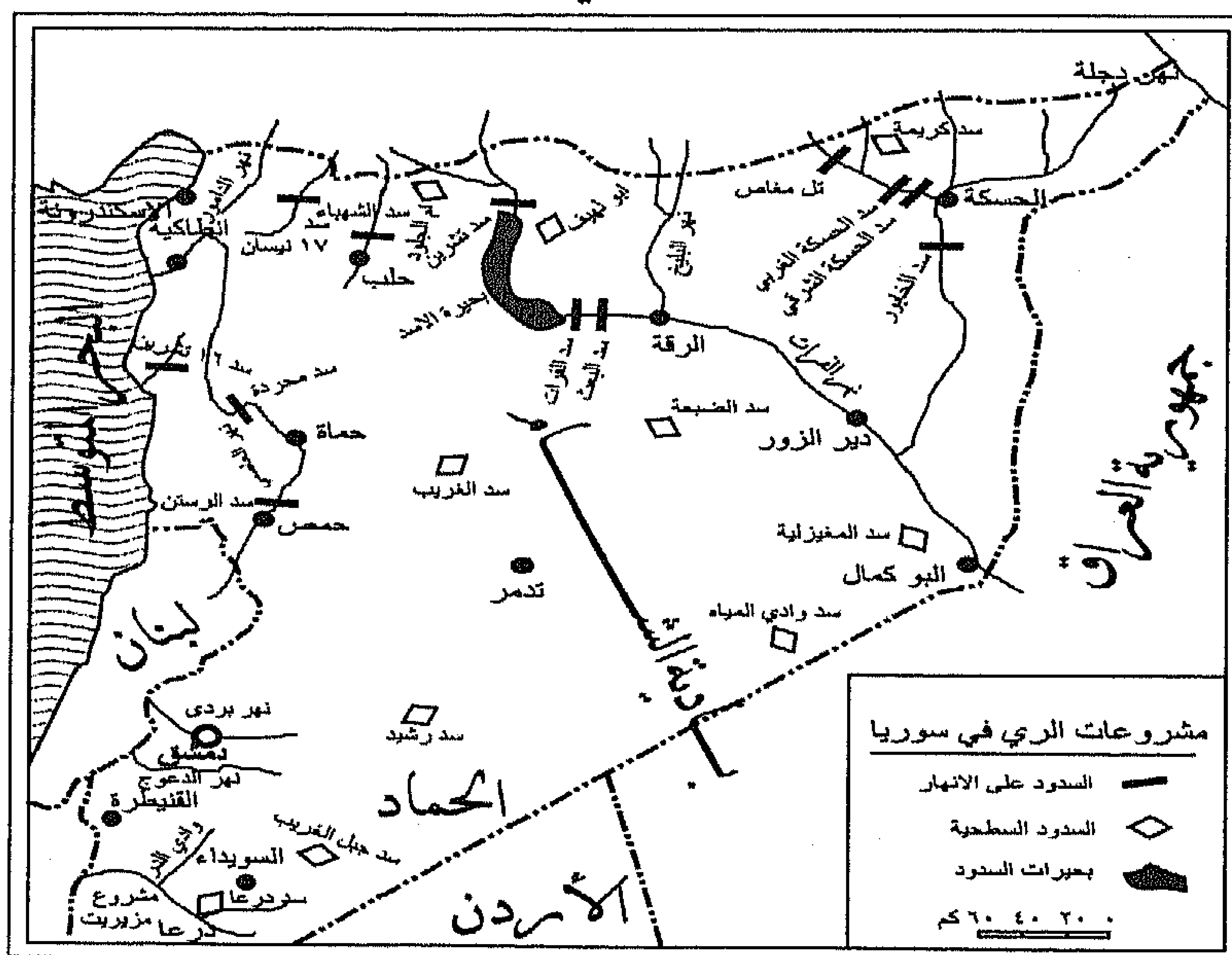

**المصدر: من عمل الباحث**

الجنوب الغربي محاذياً للحافة الشمالية الشرقية لجبال طوروس حيث يكون ارتفاع مياهه (1500م) فوق مستوى سطح البحر فوق مجراه. وتنحدر هذه المياه بعدئذ على شكل شلالات عديدة تنبهت إليها الحكومة التركية وقامت باستغلال هذه الميزات الطبوغرافية لمجرى النهر في توليد الطاقة الكهربائية. بعدها يتغير اتجاه النهر من الجنوب الغربي إلى الجنوب، فيمر ببيراجيك وجرابلس ومسكنه[2].

يقطع نهر الفرات الحدود التركية- السورية عند مدينة (جرابلس) السورية، وتصب فيه داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد، رافد يميني واحد وهو نهر الساجور، ورافدين يساريين هما نهر البليخ ونهر الخابور. انظر خريطة رقم (2).

**خريطة رقم (2)**

**مشروعات الري في سورية**




المصدر: وزارة التربية السورية: الجغرافية العامة والإقليمية للوطن العربي، المؤسسة العامة للمطبوعات، 1998، ص216.

1- نهر الساجور: نهر صغير في شمالي سورية، تقع منابعه ومجراه الأعلى

على ارتفاع (900-1000م) فوق سطح البحر في الأراضي التركية (غازي عنتاب). ويدخل الأراضي السورية عند قرية قره كوز غرب مدينة جرابلس ويصب في نهر الفرات قرب قرية الأوشرية[3].

ويبلغ طول الساجور (108)كم منها (48)كم في سورية، ويقدر الوارد السنوي له بـ(125)مليون م$^3$ [4]. ويقوم الأتراك اليوم بقطع مياهه في فصل الصيف.

2- **نهر البليخ:** هو الرافد اليساري الأول لنهر الفرات في الأراضي السورية ويتألف من اجتماع مجريين يأتيان من الأراضي التركية هما نهر جولاب ونهر قره موخ. ويأتي نهر جولاب من مرتفعات أورفه ويدخل سورية عند بلدة أبيض، وبعد جريانه باتجاه الجنوب مسافة (12) كم ترفده عن يمينه مياه عين عروس التي تزود البليخ بمياهه الرئيسية. وبعد جريانه جنوباً مسافة تقرب من (40)كم يجتمع البليخ عن يمينه بمياه نهر قره موخ. ويستمر البليخ في سيره جنوباً وجنوباً شرقاً إلى أن يصب في نهر الفرات إلى الشرق من مدينة الرقة.

وبذا يكون البليخ قد قطع مسافة إجمالية طولها (202)كم تقريباً منها (116)كم في الأراضي السورية. ويشكّل حوض البليخ منطقة مهمة في إطار مشروع حوض الفرات واستثماره في سورية، وكان أول مشروع ري تم تنفيذه في حوض الفرات، وحمل اسم ((مشروع الرائد)) بمساحة قدرها (185) ألف هكتار. أما معدل الغزارة الوسط لنهر البليخ فهو (1.1م$^3$/ثا) ومعدل غزارة في زمن الفيضان (6.2م$^3$/ثا) [5].

3- **نهر الخابور:** هو الرافد اليساري الثاني لنهر الفرات بعد البليخ وهو أهم روافد الفرات وأهم أنهار سورية من حيث هويته السورية من منابعه إلى مصبه. ويستمد مياهه من ينابيع رأس العين السورية وينتهي في نهر الفرات عند بلدة البصيرة، جنوب شرق مدينة دير الزور. ويبلغ الطول الإجمالي للخابور (460)كم كلها في الأراضي السورية، ويسير النهر

نحو الجنوب الشرقي حيث ترفده مياه نهري الجرجب والزركان، حتى يصل مدينة الحسكة، وهنا يلتقي برافده الهام وهو نهر الجغجغ. أما متوسط تصريفه فيصل إلى (1800)مليون م$^3$، ولهذه الأهمية أنشأت عدد من المشروعات الحديثة، أهمها مشاريع ري واستصلاح حوض الخابور الذي يروي مساحة (150) ألف هكتار بين رأس العين وبلدة الصورة. ويتألف المشروع من ثلاثة سدود رئيسية هي سد الخابور وحجم تخزينه (665) مليون م$^3$. وسد الحسكة الشرقي وحجم تخزينه (232)مليون م$^3$، وسد الحسكة الغربي وحجم تخزينه (91)مليون م$^3$ [6].

وعند مسكنة يواجه نهر الفرات هضبة بادية الشام فيتحول مجراه باتجاه الشرق ماراً بالطبقة والرقة السوريتين، ثم ينحني النهر بعد ذلك باتجاه الجنوب الشرقي نحو منخفض العراق والخليج العربي، ماراً بدير الزور، ويرفد بعدها نهر الخابور المنحدر من هضبة ماردين ورأس العين. ثم يمر نهر الفرات بالبوكمال على الحدود السورية العراقية حيث يدخل الحدود العراقية السورية عند مدينة ((حصيبة)) حتى يصل إلى مدينة هيت حيث ينتهي واديه الأوسط[7].

وبعد مدينة هيت يدخل نهر الفرات واديه الادنى فيمر قرب مدينة الرمادي والفلوجة وفي الجنوب الغربي من الرمادي تقع بحيرة الحبانية التي تحول المياه اليها من امام سد الرمادي من مسافة كيلومترين شمال مدينة الرمادي عن طريق جدول الورار. وفيه ممر للمياه الى البحيرة ويعاد الى الفرات عن طريق الذبان شمال الفلوجة. وبعد ان يمر الفرات بمدينة الفلوجة يقترب من نهر دجلة ويكون مستواه في هذا المكان اعلى من مستوى نهر دجلة بحوالي سبعة امتار ويصل في اماكن اخرى الى حوالي(10) امتار. وقد استغل هذا الانحدار فشقت جداول تأخذ من ضفة نهر الفرات اليسرى لارواء الاراضي التي تمتد بين النهرين في هذه المنطقة وقدرها مليون دونم. وهذه الجداول هي: الصقلاوية ابو غريب، اليوسفية، اللطيفية، الاسكندرية، المسيب.

وفي جنوب المسيب اقيمت سدة الهندية على مجرى الفرات، وتعمل على حجز المياه وتحويلها بقدر الحاجة الى جداول الري المتفرعة من امامها على جانبي النهر. وكان نهر الفرات قبل انشاء سدة الهندية ينشطر في هذه البقعة الى فرعين:

الحلة والهندية. ويعد نهر الحلة الان من اكبر الجداول التي تأخذ المياه من امام سدة الهندية وهو جدول منظم، كما يمون شط الدغارة والديوانية والحرية[8].

واصبح نهر الهندية المجرى الرئيس لنهر الفرات وبعد ان يجتاز النهر سدة الهندية يمر ببلدة الهندية والكفل. ومن الجداول الاخرى التي تأخذ المياه من امام سدة الهندية بني حسن والحسينية التي تصل مياهه الى كربلاء. وينشطر الفرات الى مسافة كيلومتر واحد من بلدة الكفل جنوباً الى فرعين هما شط الكوفة في الجهة الغربية وشط الشامية في الجهة الشرقية. ويمر شط الشامية بالعباسية والصلاحية والشامية والغماس. حيث ينتهي بناظم وثلاثة ذنائب شط الشامية وناظمي الخمس والنغيشية، وبعدها يلتقي بفرع- الكوفة بعدها يمر بشط الكوفة ببلدة الكوفة ثم ببلدة ابي صخير حيث يتفرع من جهته اليمنى في ذلك الموقع شط جحات التي ترضع منه جداول بحر النجف ويتجه نحو القادسية حيث ينتهي في ناظمي المشخاب واليعو، ثم يلتقي الفرعان جنوب الناظمين المذكورين ويشكلان ثانية نهر الفرات الرئيس الذي يستمر حتى بلدة الشنافية. وبعد ان يقطع النهر مسافة(25) كم جنوب الشنافية ينشطر مرة اخرى الى شطرين رئيسين هما فرع الدغفلية(ابورنوش) الى الشرق وهو المجرى الرئيسي وشط العطشان الى الغرب. ولكن هذين الفرعين يعودان فيلتقيان على بعد اربعة كيلومترات من شمال بلدة السماوة حيث يؤلفان من جديد مجرى موحدا لنهر الفرات في مدينة السماوة. وعلى بعد(8) كم من شمال الملتقى الاخير تتفرع من الجانب الايسر من فرع الدغفلية شعبة تعرف باسم(السوير) تمتد الى الشرق من شط السماوة الموحدة وموازية له حتى تلتقي بشط السماوة في نقطة تقع مقابل

الحضر على مسافة(51) كم من جنوب السماوة، ثم يسير النهر موحدا حتى يصل الى الناصرية التي تبعد حوالي(148) كم عن مدينة السماوة. ومن الشنافية الى ما تحت الناصرية يجري الفرات في مجرى واضح ومنتظم والانحدار قليل، بينما يكون اكبر بين الشنافية والفلوجة، فتصبح سرعة المياه كبيرة اما في جنوب الناصرية فتجري المياه في قنوات كثيرة وبدون انتظام وتصب مياهها في هور الحمار[9] .

ومن بلدة الناصرية يتجه الفرات الى سوق الشيوخ قاطعاً مسافة(24) كم وقبل ان يصلها بمسافة كيلومترين ينشطر النهر الى فرعين: الفرع الغربي وهو ذنائب الفرات وينتهي عند سوق الشيوخ بجداول بني سعد والحفار وام نخلة.

وقد أنشأت مؤخراً نواظم في صدور هذه الجداول لتنظيم مرور المياه وتوزيعها فيما بينها بمقادير معينة. والفرع الشرقي وهو شط السفحة وينتهي بجدولين عكيكة وكرمة حسن. وتصب مجموعة هذه الجداول في هور الحمار الذي تبلغ مساحة(2441) كم$^2$. ويتخذ الفرات مجريين داخل هور الحمار حيث يلتقي المجرى الشمالي عند القرنة بعد مروره بالمدينة. والجنوبي يلتقي بنهر دجلة عند كرمة علي التي تبعد عن سوق الشيوخ بنحو(100) كم وحدث الالتقاء الاخير في منتصف القرن التاسع عشر.[10]

ويبلغ طول نهر الفرات من اواسط الهضبة الارمينية شرق الاناضول وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة قرب البصرة، نحو(2940) كم منها (1176) كم داخل الاراضي التركية و(604) كم في الاراضي السورية و(1160) كم في الاراضي العراقية. اما مساحة حوض تغذية نهر الفرات فتبلغ(444) الف كم$^2$، منها(28٪) (125) الف كم$^2$ في تركيا و(17٪) (76) الف كم$^2$ في سورية، و(40٪) (177) الف كم$^2$ في العراق، و(15٪) (66) الف كم$^2$ في السعودية .[11]

## ثانياً: الإيراد المائي لنهر الفرات:

يستمد النهر إيراداته المائية بشكل رئيسي من حوضه في تركيا حيث تغذيه الأمطار الغزيرة والثلوج التي تسقط في فصل الشتاء بنحو (25) مليار م$^3$، لكن النهر يحصل أيضاً على نحو (3) مليارات م$^3$ أخرى من مياه الأمطار التي تسقط على شمال سورية ومن رافديه الرئيسيين في سورية، نهر الخابور ونهر البليخ.

وبعد أن يعبر النهر سورية إلى العراق وحتى التقائه مع نهر دجلة يكاد لا يتلقى أية إضافات مائية جديدة باستثناء ما تمده به مياه السيول التي تتجمع في الأودية على امتداد حوضه الطويل في العراق[12].

يبلغ متوسط الوارد المائي لنهر الفرات نحو (31.4) مليار م$^3$ سنوياً، أي ما يعادل نحو (995)م$^3$/ثا وفق القياسات التركية في محطة ((بيرجيك)) على الحدود التركية- السورية، قبل إنشاء مشاريع الري الحديثة في تركيا *(GAP)*. إلا أن معدل تصريف الفرات اليوم أصبح نحو (500م$^3$/ثا) بموجب الاتفاقية المؤقتة لعام 1987 بين تركيا وسورية[13]. أي أن كمية مياه الفرات لكل من سورية والعراق تبلغ نحو (15.7) مليار م$^3$ بالسنة في المتوسط، وهي كمية لا تفي بالحاجات السورية والعراقية من مياه الفرات.

ومن الضروري التأكيد على حقيقة أن معدل الوارد المائي لنهر الفرات داخل الأراضي العراقية من المدة من عام 1930 إلى عام 1970 بحدود (30.3) مليار م$^3$. وهذا الإيراد قد انخفض خلال مدة إملاء سد كيبان في تركيا وسد الطبقة في سورية إلى (9.2) مليار م$^3$ عام 1974 وإلى ما يقرب من الكمية نفسها في وقت إملاء سد أتاتورك في تركيا خلال عام 1990[14]. ولمعرفة الفرق بين الاستخدام للمياه قبل عام 1974 والمخطط لعام 2040 انظر جدول (1).

جدول (1) مصادر مياه نهر الفرات واستخداماتها (م م3 سنوياً)

| | | |
|---|---|---|
| الدفق الطبيعي | الكمية المرصودة في هيت بالعراق | 29.800 |
| | المسحوب في تركيا (قبل مشروع جاب) | 820 |
| | المسحوب في سورية(قبل مشروع سد الثورة) | 2.100 |
| | الدفق الطبيعي عند هيت | 32.720 |
| قبل سد كيبان (قبل **1974**) | الدفق داخل تركيا | |
| | المسحوب في تركيا | (820) |
| | الداخل إلى سورية | 29.850 |
| | المضاف في سورية | 2.050 |
| | المسحوب داخل سورية | (2.100) |
| | الداخل إلى العراق | 29.800 |
| | المضاف في العراق | 0 |
| | ما يستهلكه الري العراقي | (17.000) |
| | الدفق العائد من العراق (تقديري) | 4.000 |
| | إلى شط العرب | 16.800 |
| مخطط الاستخدام الكامل (حوالي عام **2040**) | الدفق في تركيا | 30.670 |
| | المسحوب داخل تركيا | (21.600) |
| | الداخل إلى سورية | 9.070 |
| | المسحوب داخل سورية | 11.995 |
| | الدفق العائد والروافد (تركيا وسورية) | 9.484 |
| | الداخل إلى العراق | 6.559 |
| | المسحوب داخل العراق | (17.000) |
| | الدفق العائد من العراق | 4.00 |
| | العجز عند شط العرب | (6.441) |

المصدر: بيتر روجرز وبيتر ليدون: المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص209.

كما يتأثر معدل جريان نهر الفرات السنوي بروافده التي تصب فيه كذلك يتأثر بمعدل هطول الأمطار السنوية على أرض حوضه، فبينما يبلغ معدل الهطول المطري السنوي في منابع نهر الفرات في تركيا حوالي (1000ملم) يبدأ بالتناقص كلما اتجهنا نحو الحدود التركية- السورية حيث يصل وسطياً إلى حوالي (250ملم) إلى (300) ملم سنوياً، ثم ينخفض هذا المعدل كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب الشرقي حتى يصل إلى ما يقارب الـ (100ملم) عند الحدود السورية- العراقية[15].

إن انخفاض كمية الوارد المائي هذا سيؤثر قطعاً في إمكانيات توسع الأراضي الزراعية في كل من العراق وسورية، حيث أن كل (مليار) متر مكعب ينقص من هذه الموارد يؤدي إلى خروج (260) ألف دونم من الأراضي المزروعة.

# المبحث الثاني

# السياسة المائية التركية

اعتمدت السياسة المائية التركية على بعض المنطلقات النظرية التي حددت اسلوب التعامل مع جيرانها العرب، ورسمت مواقف تركيا من قضية مياه نهر الفرات ومن ابرز تلك المواقف ما يلي:-

## أولاً: عدم الاعتراف بالصفة الدولية لنهر دجلة والفرات:-

ترى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف (المياه العابرة للحدود) فالنهر الدولي (حسب وجهة النظر التركية) هو فقط: (النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين او اكثر)[17].

وتحاول تركيا من خلال هذا الطرح الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياهها داخل اراضيها . وهذا ما اكده الرئيس التركي(الأسبق) سليمان ديميريل اثناء حملته الانتخابية عام 1990 في منطقة الاناضول: (ان مياه الفرات تعود للشعب التركي ولا توجد هنا اية مشكلة دولية)[18].

كما حاولت تركيا في اجتماعات اللجنة السادسة خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية في الامم المتحدة وبحضور ممثلين عن معظم دول العالم خلال المدتين ما بين(5-1996/10/25) و(1997/3/24) ان تجد لها مؤيدا او مساندا للتمييز بين نوعين من المياه (العابرة للحدود) و (المياه الدولية) الا انها اصيبت بخيبة الامل عندما نادت جميع دول العالم بعدم جواز النظر في هذا المفهوم، لانه لا يشكل نظاما قانونيا مستقلا بل يندرج تحت مفهوم المجاري المائية الدولية[19].

ومن الجدير بالذكر القول: ان مفهوم دول حوض النهر يختلف عن مفهوم دول مجرى النهر. وتطبيقا على نهر الفرات يكون مضمون المفهومين كالأتي[20]:-

**دول حوض النهر:** هي الدول التي تنساب مياه النهر من اراضيها (كتركيا وسوريا والعراق والسعودية) .

**دول مجرى النهر:** هي الدول التي يجري فيها النهر عبر اراضيها وفي نهر الفرات تشمل (تركيا وسوريا والعراق) .

ومن المفيد هنا ان نورد تعريف المجرى المائي كما ورد في اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية والتي وافقت عليه (103) دولة ومعارضة (3) دول فقط ومنها تركيا[21].

**فقد ورد في الفقرة (أ) المادة(2):** يقصد (بالمجرى المائي) شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة .

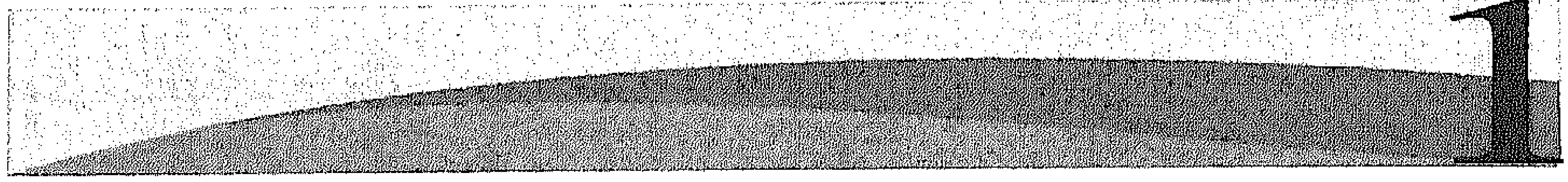
**كما ورد في الفقرة (ب) من المادة نفسها:** يقصد(بالمجرى المائي الدولي) أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة .

وعلى وفق ما تقدم فان موقف العراق يتلخص في هذه القضية بان دجلة والفرات نهران دوليان وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية المستقرة، لذا فالسيادة عليهما مشتركة بين الدول الثلاثة تركيا وسوريا والعراق . اما اصرار تركيا على سيادتها المطلقة على دجلة والفرات باعتبارهما مياه وطنية فيعد انتهاكاً صارخا لقواعد القانون الدولي والاعراف الدولية ذات الصلة[22].

كما يؤكد العراق على ضرورة التوصل لاتفاق ثلاثي لتوزيع المياه على أسس عادلة ومنصفة، تستند الى قواعد القانون الدولي وما جرى عليه التعامل بين الدول في مجال استغلال المياه الدولية، اضافة الى الاحكام القانونية المتعلقة بنهري دجلة والفرات .

## ثانيا : النظر الى حوضي دجلة والفرات بوصفهما حوضي نهر واحد :-

تنظر تركيا الى نهري دجلة والفرات على اعتبار انهما يشكلان نظاما لمجرى مائي واحد عابر للحدود، وهما يرتبطان سويا ليس فقط نتيجة لمجراهما الطبيعي عندما يلتقيا في شط العرب، بل أيضاً بسبب قناة الثرثار الصناعية التي تربط بين النهرين في العراق، وبالتالي فان كل الاستخدامات الزراعية القائمة

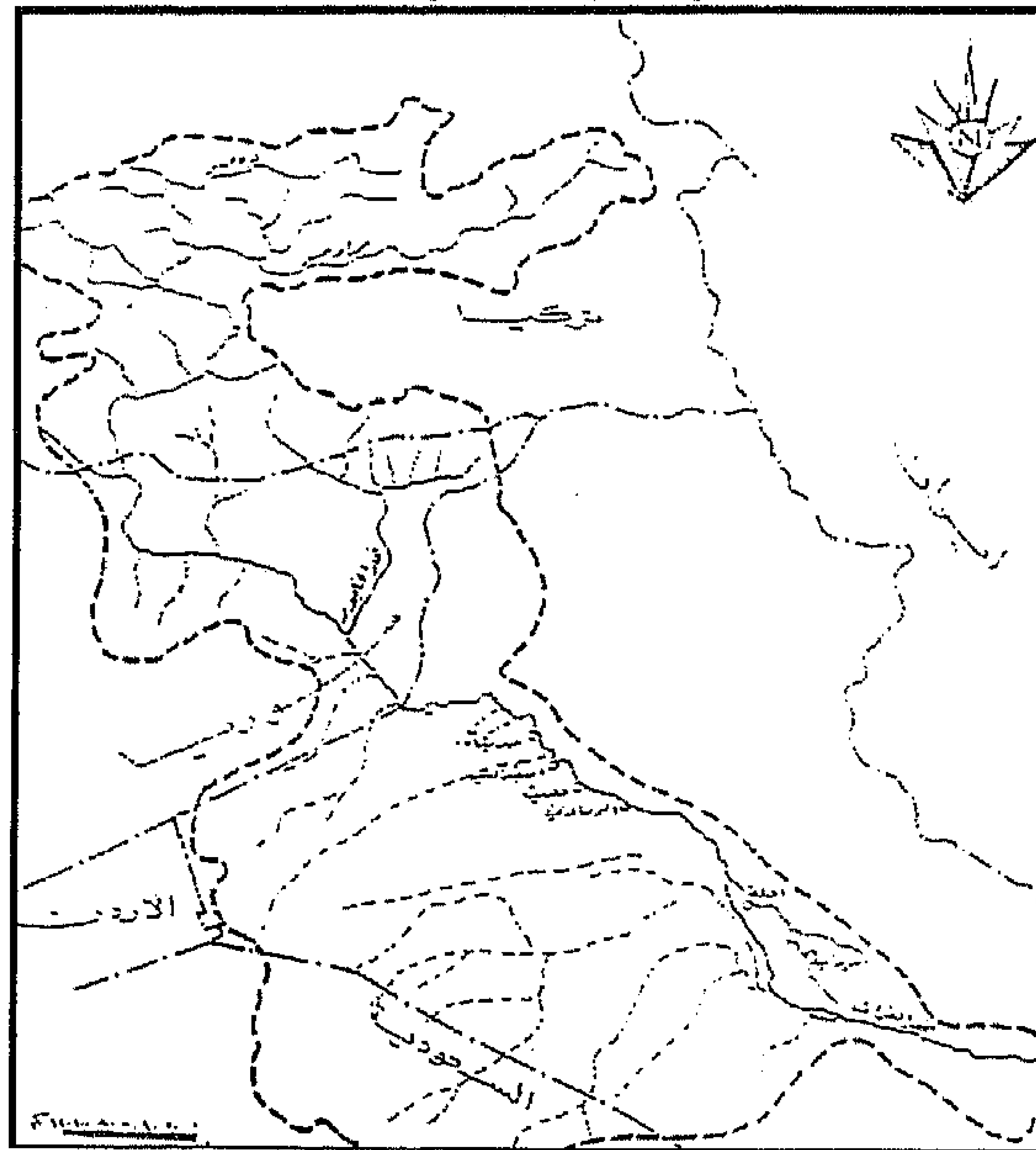


والمستقبلية للمياه يلزم بالضرورة ان تؤخذ من الفرات، فالأراضي التي تروى من نهر الفرات يمكن ان تمد بالمياه ايضا من نهر دجلة[23] . مع العلم بان (مؤسسة المياه التركية) كانت قد وضعت ترتيبا لحوضي النهرين تحت رقم (21) لحوض الفرات ورقم (26) لحوض دجلة، فالحوضان منفصلان، لان قناة الثرثار حتى وان وصلت بينهما فان ذلك لا يترتب عليه اي اثر قانوني لاعتبارهما حوضا واحدا[24]. (انظر خريطة رقم3) .

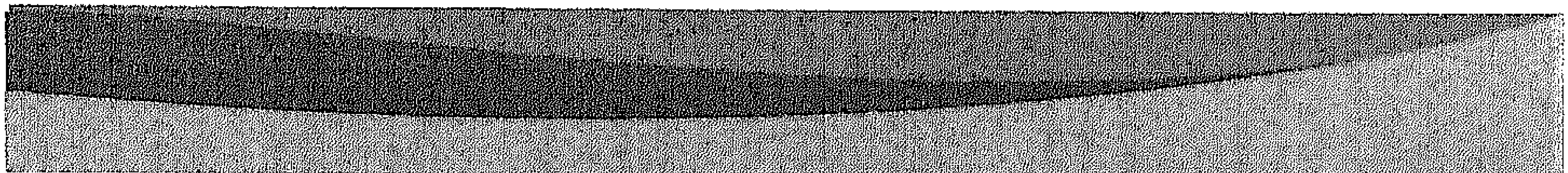
**اما موقف العراق الرسمي فيؤكد:** ان دجلة والفرات نهران منفصلان لكل منهما حوضه ومساره، وهذا ما يؤكده الواقع الفعلي والظروف الجغرافية، والتقاؤهما بعد الاف الكيلو مترات من المنبع، لا يعني انهما رافدان لنهر(شط العرب) الذي يشكلانه لمسافة (100) كم وعليه فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والاعتبارات الفنية والجغرافية والقانونية والتاريخية[25] .

**خريطة رقم (3)**

**حدود حوض نهر الفرات**



<u>المصدر</u>: عبد الامير عباس الحيالي: نهر الفرات والامن المائي العربي اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1995، ص26.



## ثالثا : الاستمرار بانشاء المشاريع :-

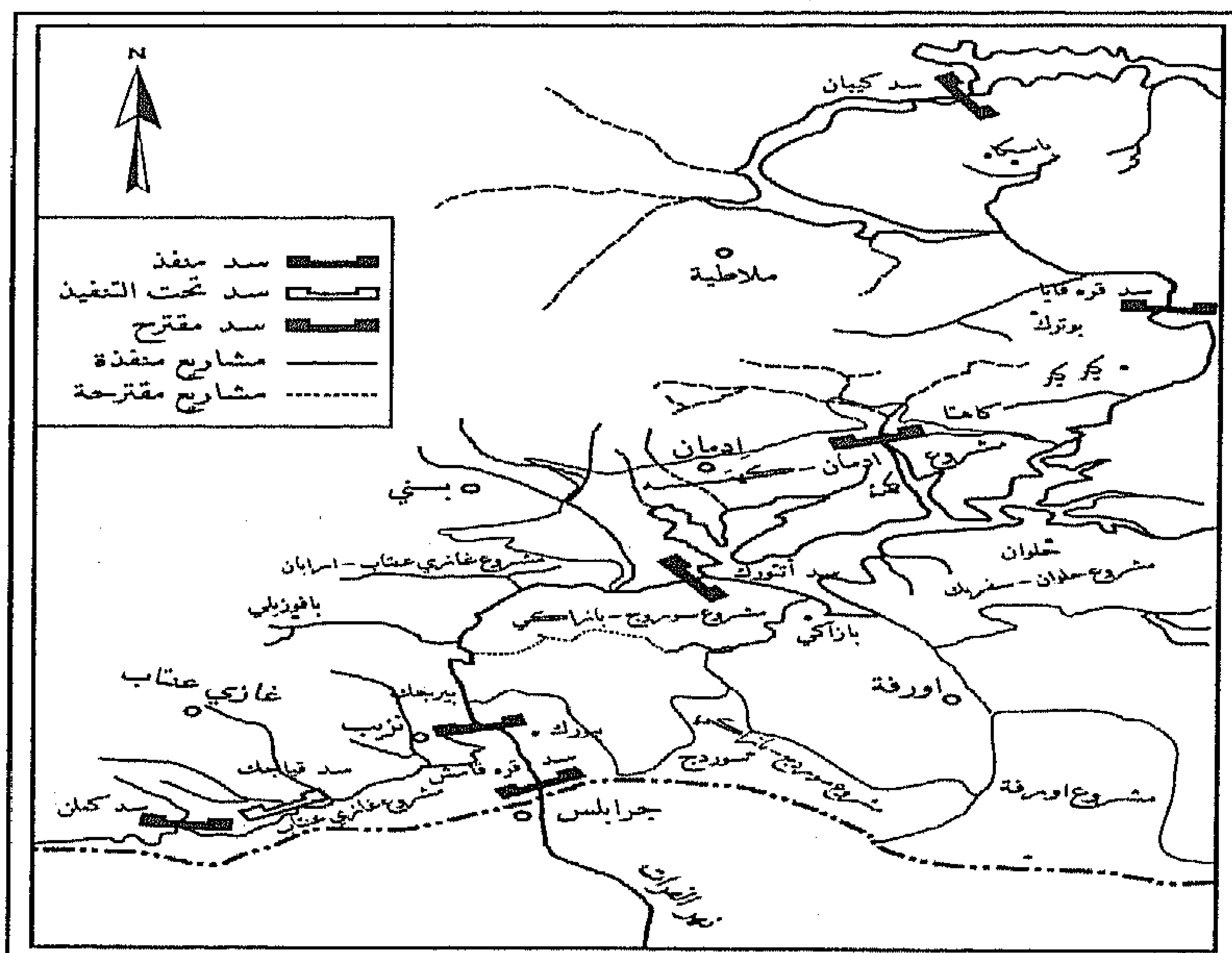
تسعى تركيا لتوظيف ميزتها الجغرافية بوصفها دولة المنبع للمضي في تنفيذ مشاريعها في اطار مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب GAP) رغم الاعتراضات المتكررة لكل من العراق وسوريا ومطالبتهما لتركيا بالتوقف من اقامة المشاريع على الفرات ودجلة لحين التوصل الى اتفاق ثلاثي . وتبدو خطورة هذه التوجهات اذا ما علمنا بان تركيا كانت تستغل قبل انشاء المشاريع الجديدة 10٪ من مياه الفرات، فقفزت هذه الكمية بعد انشاء العديد من هذه المشاريع الى 53٪ من الكمية مياه الفرات البالغة (32) مليار متر مكعب[26] .

ويتكون مشروع (الكاب GAP) من (22) سدا و (19) محطة كهرومائية وعدد من الانفاق والقنوات والمشاريع الاروائية . وقد باشرت تركيا بانجاز اهم مرتكزات هذا المشروع . فانشأت على نهر الفرات سد كيبان عام 1974، وسد قرقايا عام 1986 وفي عام 1990 انجزت(سد اتاتورك) وهو من السدود الكبيرة في العالم اذ تبلغ طاقته الخزنية بحدود (48) مليار متر مكعب . وفي عام 1994 اكملت تركيا المرحلة الاولى من مشروع لاطول نفق اروائي من نوعه في العالم (نفق اورفه) الذي ياخذ المياه من خزان سد اتاتورك الى مسافة بعيدة لإرواء أراضي تقع خارج نطاق حوض الفرات[27](انظر خارطة رقم 4) .

ويجري حاليا انشاء سدين جديدين على نهر الفرات وعلى مقربة من الحدود التركية – السورية، هما سد (بيره جك) وسد(قرقاميش) حيث سيتاح لتركيا بعد اكمال هذين السدين التحكم شبه المطلق بمياه النهر .

**خريطة رقم(4)**

**مشروع الكاب في حوض الفرات**




المصدر: عبد الستار سلمان حسين: مشاريع جنوب شرق الاناضول(الكاب GAP) الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد 2000، ص29.

**وهناك ايضاً العديد من المشاريع المخطط لها واهما[28]:-**

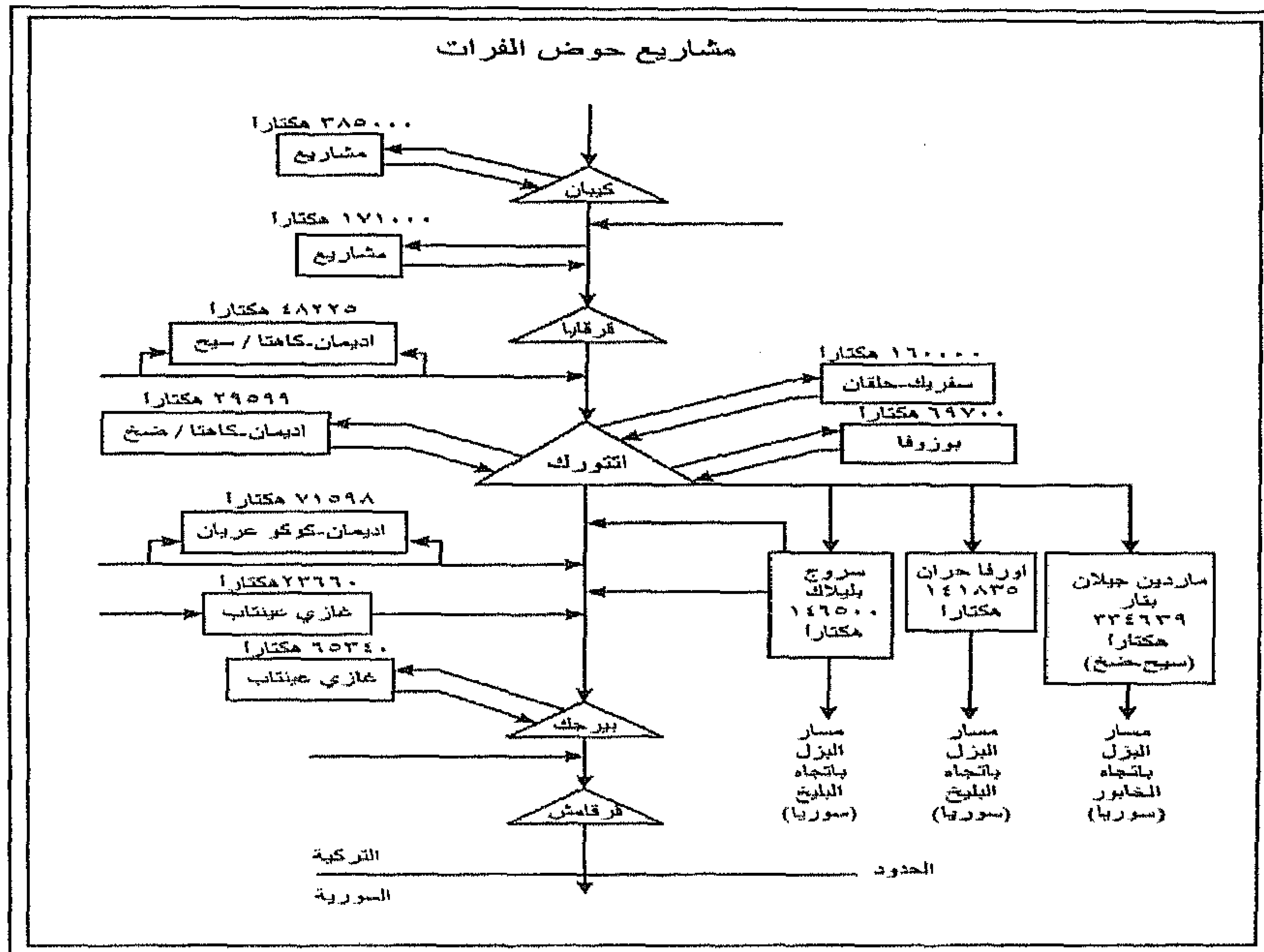
مشروع ماردين – جيلان بينار ومشروع ساردين سايلا بنار، ومشروع بوزوفا ومشروع سورج- بازيكي، ومشروع اوي يمان – كاهتا ومشروع اوي يمان – كورك صو – عريان، ومشروع غازي عنتاب واغلب هذه المشاريع لاغراض اروائية حيث تبلغ مساحة الاراضي المقدر اروائها من هذه المشاريع (789263) هكتار . (انظر شكل رقم1)

اما مجموع المساحات الزراعية المخطط أروائها على نهر الفرات ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول فتبلغ (1،088) مليون هكتار (بضمنها المساحات

القائمة حاليا) ويقدر احتياجها المائي بحدود (10، 88) مليار متر مكعب على افتراض ان المقنن المائي (10.000) متر مكعب للهكتار[29].

## شكل رقم(1)

## مشاريع حوض الفرات




المصدر: عبد الستار سلمان حسين: مشاريع الجنوب شرق الاناضول، (الكاب Gap، الجوانب الفنية) مجلة دراسات اجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد2000، ص28.

ولمشروع (الكاب GAP) اهداف عديدة الا ان احد ابرز اهدافه هو الهدف الامني الذي تسعى لتحقيقه هو احداث تغيرات اثنوغرافية في المنطقة (جنوب شرق الاناضول) التي تسكنها غالبية كردية بحدود (12) مليون نسمة وتوطين ما يقرب من ستة ملاين تركي بهدف تحويل الاكراد الى اقلية في المنطقة المعنية .

كما يؤثر هذا المشروع على حصة كل من العراق وسوريا من مياه نهر الفرات ويتضح هذا التاثير من خلال ما ذكره الخبير المائي المعروف (توماس ناف) من حقائق بقوله: ((ان انجاز مشروع (الكاب GAP) في تركيا و (سد اتاتورك)[30] بشكل خاص سيؤدي الى خفض امدادات نهر الفرات الى سوريا بنسبة 40٪ والى العراق بنسبة 75٪ وحتى 90٪ على وفق مصادر اخرى، فضلا على ما يسببه هذا المشروع للبلدين من جراء ما سينتج من السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمى الذي تحمله المياه، وازدياد في نسبة ملوحتها وتلوثها بالاسمدة الكيمياوية والمبيدات))[31].

وجسد المهندس محمد الحاصباني رئيس دائرة المياة الدولية في وزارة الري السورية مخاطر التلوث ايضا في مياه نهر الفرات المدفوعة الى كل من سوريا والعراق، فقد شخص(وجود الأوكسجين الحيوي الممتص (BOD) فيها بنسبة (700) ملغ /في اللتر ونسبة الفوسفات والكالسيوم والبيكاربونات والنشادر والمواد العضوية الطيارة والتي تعتبر ليست ملوثه فحسب وانما سامة ولها اخطار على البيئة والانسان والحيوان، واثار ضارة على الزراعة، اضافة الى خطر تسرب هذه المكونات الى المياه الجوفية)[32].

ويبدو هذا التاثير واضحا على مياه الفرات في العراق، فقد ارتفعت معدلات الاملاح فيها من معدل (415) جزء لكل بليون جزء عام 1980 الى (5،792) جزء عام 1996 . وترتفع هذه المعدلات كلما اتجهنا جنوبا حتى تصل في بعض المناطق الى اكثر من (3500) جزء في البليون وهو ما يجعل من هذه المياه غير صالحة للاستخدامات البشرية والزراعية حيث ان المياة الملائمة للزراعة يجب ان لا تزيد نسبة الاملاح فيها عن (1440) جزء في البليون لانها بعد ذلك تصبح ضارة لمعظم المحاصيل الزراعية[33].

ولتأكيد مدى تأثير ذلك المشروع على منسوب مياه نهر الفرات نذكر هنا ان تركيا عندما قررت ايقاف تدفق مياه نهر الفرات بين 1/13 الى 1990/2/12

لملء الخزانات التي بنتها خلف سد اتاتورك في المرحلة الاولى فقد كانت اثار الضرر البالغ الذي لحق بالعراق وسوريا اكبر من ان يوصف في المجالات البشرية والزراعية وتربية الحيوان والطاقة . فقد انخفض منسوب المياه من (1000) متر مكعب/ ثانية على الحدود السورية التركية الى (200) متر مكعب / ثانية(34).

وبحسب بعض التفسيرات فان ما تختزنه السدود التركية يبلغ اكثر من (90) مليار متر مكعب في مقابل (16) مليار متر مكعب لسدي الثورة وتشرين في سوريا و(12) مليار متر مكعب لسدي حديثة والقادسية في العراق . اي ان مخزون سدود تركيا يبلغ اكثر من ثلاثة اضعاف مخزون السدود السورية والعراقية مجتمعه . كما ان الوارد السنوي الوسطي للفرات يكفي لري (2،5) مليون هكتار بينما تخطط تركيا لري (1،5) مليون هكتار وحدها(35) .

وفي ضوء ما تقدم يتأكد لنا ضرورة مراعاة قاعدة عدم الاضرار بالغير عند تنفيذ مشاريع الري على النهرين، وهذه القاعدة تنشيء التزاما قانونيا على دول المجرى المائي بضرورة التشاور عند وجود نية لاحداها لتنفيذ اي مشروع قد يؤثر في الدول المتشاطئة الاخرى .

الا ان تركيا وخلافا لهذا الاساس الذي جرى عليه التعامل الدولي انشات مشاريع ري كبيرة وسدودا ضخمة على نهري الفرات ودجلة مما رتب اضرار كبيرة على الزراعة والحياة البشرية في العراق بسبب تدني كمية ونوعية المياة المتدفقة التي تطلقها تركيا(36).

## رابعا : خطة المراحل الثلاث(37) :

تقدمت تركيا الى كل من العراق وسوريا بخطة تهدف الى ترشيد استخدام مياه حوضي نهر الفرات ودجلة واطلقت على هذه الخطة اسم ((خطة المراحل الثلاث)) (للانتفاع الأمثل)(38) والمنصف للمجاري المائية .

قدمت هذه الخطة لاول مرة عام 1984 للجنة الفنية المشتركة ولم تلق اي قبول من الاطراف الاخرى، ثم كررت تركيا هذا الاقتراح في الاجتماع الثلاثي على المستوى الوزاري عام 1990، ولم تكتف تركيا بذلك بل تم تعميم هذه الخطة عن طريق وزارة الخارجية التركية عام 1997 لغرض تأكيد موقفها .

**تتضمن هذه الخطة ثلاث مراحل:-**

**المرحلة الأولى:-**

تمثل دراسة مسحية للموارد المائية في البلدان الثلاث وتتضمن العديد من الفقرات الخاصة بتبادل كافة البيانات المتاحة في محطات القياس، والقياس المشترك للتصريفات في المحطات ايضا، وكذلك تبادل البيانات حول نوعية المياه والتحقق من صحتها وحساب التدفق الطبيعي عند المحطات المختلفة .

**المرحلة الثانية:-**

وهي دراسة مسحية للاراضي في البلدان وتغطي هذه المرحلة الانشطة المتمثلة في تبادل المعلومات الخاصة بوسائل تصنيف التربة والتاكد من حالة التربة بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط والانشاء، وكذلك دراسة ومناقشة احتياجات مياه الري وغسل التربة .

**المرحلة الثالثة:-**

تقييم موارد المياه والاراضي، وتغطي هذه المرحلة المعلومات المتعلقة بتحديد نوع الري ونظامه بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط، وتحديد اجمالي استهلاك المياه في مشروعات كل دولة، ومناقشة طرق ومعايير تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع المخطط لها .

وعن المفاهيم والافكار التي وردت في (خطة المراحل الثلاث) يمكن تثبيت بعض الملاحظات:

1- ان مفهوم (امثل انتفاع) لا يعني تحقيق الاستخدام الاقصى او اكثر فعالية من الوجهة النقدية . كما لا يدل ضمنا على ان الدول القادرة على استخدام المجرى المائي على الوجه الاكثر فعالية من الناحية الاقتصادية او فيما يتعلق بتجنب الهدر، بل لجميع دول المجرى المائي وتحقيق اكبر قدر ممكن من الايفاء بجميع حاجاتها ، وفي الوقت ذاته تقليل الضرر لكل منها الى ادنى حد[39] فقد نصت الفقرة (1) من المادة(5) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية الى تقييد مفهوم الاستخدام الامثل بعبارة(مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية) .

2- كما ورد في الخطة ايضا مفهوم تصنيف التربة ودراسات التربة ، ويمكن ابداء الراي حول هذه الفقرة بما ياتي[40] :-

أ. لقد تقدم الوفد التركي المشارك في اجتماعات اللجنة السادسة باقتراح اضافة كلمة(بيدولوجية)[41] إلى العوامل ذات الصلة بالانتفاع والمنصف والمعقول للفقرة(1) من المادة (6) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية . الا ان هذا الطرح لم يلق اي تأييد بل وجد معارضة مطلقة من جميع دول العالم المشاركة .

ب. ان كل دولة تختار عادة المعايير الملائمة لظروفها ولا يمكن ان ينتظر من الدول المشتركة في النهر نفسه ان تعتمد نفس المعايير والممارسات .

جـ. ان البحوث والدراسات المتعلقة بتصنيف التربة هي بطبيعتها شديدة التعقيد ويستغرق انجازها وقتا طويلا ولا يمكن اثبات نتائجها بصورة قاطعة مثل الوصول الى مرحلتها التفصيلية والنهائية .

ان الاسس الواردة في الخطة التركية قد تكون صالحة فيما لو طبقت في نطاق الدولة الواحدة فقط وذلك لوجود اختلافات جوهرية في التقييم الاقتصادي للمشاريع في كل دولة، وفي السياسات الاقتصادية والزراعية وكذلك فيما تحتاجه من انواع معينة من الزراعة والمحاصيل(42) .

وبناء على هذه المعطيات فان العراق رفض هذه الخطة لانها لا يمكن ان تؤدي الى حل عادل ومعقول للمشكلة، لان الاستخدام الامثل لا يعني باي حال تحديد اصناف الترب، وما يترتب على ذلك من تحديد لنوعية المحاصيل الزراعية وبما يفضي الى ذلك من تدخل في السياسات الزراعية والاقتصادية لكل دولة، وهو امر غير مقبول وغير ممكن عمليا(43) . لان الاستخدام الامثل اعم واوسع ويرتبط بضرورة قيام كل دولة بترشيد استخدام المياه والمحافظة عليهما وتخطيط استخدامها للاستفادة منها استفادة قصوى . كما ان الاستخدام الامثل للمياه لا يتعارض مع مبدا قسمة المياه قسمة عادلة، بما يؤمن الحاجات الاجتماعية ويضمن الحقوق المكتسبة تاريخيا .

## خامسا : عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة :

ترى تركيا ان هذا المبدا غير معترف به دوليا، بينما نجد ان موقف القانون الدولي من هذا الموضوع واضح ومعروف . فمعظم المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع كانت تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل من البلدان المتشاطئة .

ولابد من الاشارة هنا الى ان جميع الاتفاقيات القائمة بين العراق وتركيا بشان المياة تقر وتعترف بهذا الحق وقد سعت للحفاظ عليه، اي ان العراق عندما يطالب بحقوقه التاريخية والمكتسبة في مياه نهر الفرات ودجلة في موضوع قسمة المياه الدولية المشتركة، فانه لا يطالب بشيء خارج عما ورد في تلك الاتفاقيات اوما ورد في قواعد القانون والعرف الدوليين(44).

ومن الثابت ان العراق قد سبق دول حوض الفرات في استخدام اكبر كمية من مياه نهر الفرات، وتعد تركيا اخر المستفيدين في تاريخ استخدام النهر حيث بدا الاهتمام بمياه نهر الفرات عندها من عام 1974 في اقامة العديد من مشاريع الري عليه .

ان تحديد الحصص المائية يجب ان ياخذ بعين الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة. إذ لا يمكن الغاء تاريخ وحضارة قامت منذ الاف السنين وما زالت في وادي الرافدين دجلة والفرات، ومع كل ما يترتب على ذلك من حقوق تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية .

## سادسا : عدم التعاون مع العراق وسوريا :

طرح الرئيس التركي (الاسبق) سليمان ديميريل في كلمته التي القاها في افتتاح مؤتمر المياه في اسطنبول في يوم 1997/9/30 : (ان مشكلة المياه هي مشكلة عالمية ولا يمكن ان تحل الا بواسطة التعاون الدولي، ولا يمكن حلها بالمجابهة بل بالتفاهم المشترك والتعاون)[45].

لكن الأحداث تؤكد عمق التناقض بين تلك التصريحات والممارسة العملية المتمثلة بالتوجهات التالية:

1) عرقلة جهود المباحثات الرامية لتحديد الحصص لكل من الدول الثلاث في مياه نهر الفرات .

2) استمرار تركيا في اقامة المشاريع دون التشاور مع الدول المتشاطئة معها.

3) عدم تزويد العراق وسوريا بالبيانات والمعلومات اللازمة .

ان هذا يؤكد عدم تطبيق تركيا مفهوم التعاون في ادارة المياه الدولية المشتركة وفي كيفية الانتفاع منها وفق ما تقرره قواعد القانون الدولي، في حين ان الفقرة (1) من المادة(8) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية الخاصة بالالتزام العام بالتعاون تؤكد ضرورة: تعاون دول المجرى المائي على اساس المساواة في السيادة والسلامة الاقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من اجل تحقيق الانتفاع الامثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له .

وفي كل المفاوضات نجد ان الموقف التركي من دجلة والفرات يصر على طرح التفاوض مع الاطراف العربية حول (تنظيم استغلال المياه) وليس على (تقسيمها)[46] وهذا المفهوم مرفوض من قبل العراق وسوريا وهو ما جعل الموقف التركي يشكل باستمرار عقبة نحو اي تنسيق في هذه المسالة الامر الذي قاده الى ممارسة الضغط في مسالة المياة معتقدا ان بامكانه تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية .

وقد شكلت تصريحات المسؤولين الاتراك عقبات امام التعاون بين دول نهر الفرات . فقد اكد ديميريل في تصريحاته: (ان ابار النفط لهم ومنابع المياه لنا، وان من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات وحتى اخر نقطة حدودية، وان مثل هذا التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية التركية)[47].

كما سبق لوزير الدفاع التركي ان اطلق تهديداته لسوريا عقب اجتماع مجلس الامن التركي في 1989/12/27 حيث قال: (بيدنا سلاحان لردع سوريا المياه، والقوة العسكرية)[48].

ان أخر ما تحقق بعد فشل اللجنة المشتركة للبلدان الثلاثة بالرغم من عقدها لستة عشر اجتماعا كان اخرها عام 1992، حول مهمتها في (تقسيم المياه) هو اتفاق 1990 بين العراق وسوريا الذي يقضي بتحديد حصة العراق بـ(58٪) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا بـ(42٪) ولحين التوصل الى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات[49]. ومن الجدير بالذكر ان تركيا وسوريا سبق لهما ان وقعا اتفاقا عام 1987 قضي بموجب تحديد كمية المياه الواردة على الحدود التركية السورية بـ(500م/ثا) وقد اعترض العراق عليه كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة من مياه نهر الفرات، كما انه اتفاق بوقت ملء سد اتاتورك وينبغي إنهاء العمل بهذا الاتفاق والتوصل الى اتفاق مبرم بموجب القوانين والمعاهدات الدولية التي تنظم الحقوق المائية المكتسبة في النهرين الدوليين (دجلة والفرات) ضمن فترة زمنية قصيرة ويجب العمل بموجب ما يتم التوصل له ويطبق على الواقع بالسرعة الممكنة .

# المبحث الثالث

# العوامل المؤثرة في السياسة المائية التركية

حاولت تركيا ان تثير عددا من المشكلات وتقحمها في قضية المياه مستهدفة بذلك الضغط على العراق وسوريه لتحقيق أهداف سياستها المائية . ومن ابرز هذه المشكلات هي:-

## أولاً : المشكلة الكردية وامن الحدود :

يحاول الأتراك ربط مسالة المياه بموضوع الأكراد فهم يرون بان المسألة الكردية أدت الى تعقيد النزاعات المائية التركية – السورية، والتركية – العراقية . وبالرغم من ان الموقف التركي الرسمي كان يقوم على النفي في امكان توظيف مياه نهر الفرات لإغراض سياسية في العلاقات مع سورية والعراق، الا انه من الناحية الفعلية، كانت هناك الكثير من المواقف والتصريحات و((التهديدات)) و ((التحذيرات)) من جانب تركيا للضغط على البلدين العربيين ومن الدلالات على ذلك[50]:-

1- ان المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية تشير صراحة ضمنا الى سورية باعتبارها ((القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني (P.K.K) منذ بداية سنة 1984 عن طريق ايواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها وفي سهل البقاع بلبنان)) وذلك بهدف عرقلة تنفيذ مشروع الغاب والضغط على تركيا بشان مسالة المياه، ولذلك باتت مسألتا المياه وامن الحدود من اهم بنود اجتماعات مسؤولي البلدين منذ منتصف الثمانينات.

2- أشارت المصادر التركية انذاك الى وجود وجهتي نظر في انقرة بشان امكان استخدام المياه ضد سورية بسبب دعمها لحزب (.P.K.K) الاول كان لرئيس الحكومة اوزال والمؤسسة العسكرية وترى ضرورة

خفض تدفق مياه الفرات الى سورية لاجبارها على وقف هذا الدعم وأدراك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا . والثانية كانت لوزارة الخارجية وتطالب بالفصل بين المسالة السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سورية . ويعتقد الاكراد ان من الآثار السياسية التي تحققها السياسة المائية التركية في حوض دجلة والفرات هو تطويق الحركة الكردية التي قادها حزب العمال الكردستاني (P.K.K ) منذ شهر اب من عام 1984 بمعنى ان احد الاغراض الرئيسية لتطوير منطقة حوضي دجلة والفرات في اطار (GAP) هو احتواء المطالب التي كان ينادي بها حزب العمال الكردستاني(P.K.K )[51] .

وخير دليل على استغلال تركيا للمشروع كسلاح سياسي هو تزامن التوقيع على اتفاقية 1987 بشان ضمان تدفق 500م/ثا الى سورية خلال زيارة رئيس وزراء تركيا لدمشق في الفترة من 15-17 تموز 1987 مع الاتفاق بشان الحدود، ترتب عليها نقل معسكرات حزب العمال الكردستاني الى اماكن ابعد[52].

لقد أعرب المسؤولون الأتراك في تصريحاتهم عن خشيتهم من ان سورية تحاول ان تستخدم الاكراد لزعزعة استقرار جنوب شرق تركيا، وحتى لتخريب سد اتاتورك وغيره من مشاريع ( GAP) . وفي عام 1989 اتهم رئيس الوزراء التركي (آنذاك) توركوت اوزال دمشق(بخدمة معاهدة 1987 الامنية والمح الى قطع تدفق مياة نهر الفرات الى سورية مالم تنه دعمها لحزب العمال الكردستاني (p.k.k)[53].

وغالبا ما اكدت تركيا انه حالما توضح سورية موقفها تجاه الحزب المعني فان تركيا تنوي المشاركة في مشاريع مائية مشتركة والاستمرار في تنظيم التبادل بخصوص المعطيات المتعلقة بالمياه[54].

ورغم تهديدات تورغوت اوزال سنة 1989 بقطع المياه عن سورية اذا لم تلتزم بالاتفاقيات الامنية بين الطرفين، والتي تفضي بمنع النشاط الكردي في سورية. الا ان سليمان ديميريل الذي أصبح رئيس الجمهورية التركية وكان رئيس الوزراء حينها، قام بزيارة الى دمشق في نهاية عام 1993 في محاولة لاعادة جسور التفاهم والقضاء على كل مبررات سوء الفهم بين الطرفين[55] . لكن سرعان ما عادت الاتهامات للظهور مجددا وبشكل اكثر صراحة منذ نهاية 1995 وبداية 1996 في مواكبة احتجاج سورية والعراق على سدي((بير جيك)) و((قراقامش)) التركيين على الفرات[56].

لقد أصبحت المشكلة الكردية في تركيا بمثابة ((ورقة)) تستخدمها تركيا للضغط على سورية كذريعة لتاجيل حل نهائي لمشكلة الفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي ان هناك مصادر خارجية (كسورية) تدعم عمليات حزب (p.k.k) للتاثير في استقرارها الداخلي، وتهدف تركيا من ذلك الى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها امام تلك المخاطر وتبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاور كما فعلت بالنسبة للعراق، حيث توغلت في اراضيه لمسافة تصل الى (20) كم بحجة مطاردات اعضاء هذا الحزب[57] .

الا ان المصالح التي تحكم العلاقة بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى جعلت تلك العلاقة متميزة في المرحلة الحالية، وابتعدت تركيا من إقحام القضية الكردية بقضية المياه لان هذه لا تجدي نفعا في السلوك التركي، لان المشكلة الكردية في تركيا شأنا داخليا تركيا والعمل على تعهد البلدين باحترام سيادة كل دولة على اراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية او تسهيل اية انشطة مناوئة للبلد الاخر، وكذلك العمل على الالتزام باتفاقية 1987 باتجاه تطويرها لما فيه صالح سورية والعراق مستقبلا.

ومن الجدير بالذكر ان مشكلة الفرات اسبق زمنيا في الظهور وفي ((توتير)) علاقات تركيا بسورية وكذلك العراق مقارنه بالمشكلة الكردية التي

برزت الى السطح مع بدء عمليا حزب ((p.k.k)) في تركيا اب 1984 في حين ان مشكلة الفرات مثارة بين الدول الثلاث منذ الستينات .

## ثانيا : مشكلة لواء الاسكندرونة :

تم توقيع معاهدة بين فرنسا في انقره في (23/حزيران/1939) يتم بموجبها ضم لواء الاسكندرونه الى تركيا . وفي (26/حزيران/1939) وافق مجلس هاتاي (مجلس النواب) على هذا القرار وتم تسليم اللواء الى الحكومة التركية وساريا للمفعول في (30/حزيران/ 1939)[58] . الا ان اللواء براي الحكومة السورية المتعاقبة منذ الاستقلال جزءا لا يتجزء من سورية .

وتبعا لذلك فان رئاسة الاركان التركية اعدت في حزيران عام 1980 تقريرا يؤكد ان مسألة لواء اسكندرونه هي بؤرة التفجير في العلاقات مع سورية ، لان الاتراك يخشون ان تكون مطالبة سورية بلواء اسكندرونه مقدمة للمطالبة باستعادة منطقة اوسع كضم اضنة واورفة وديار بكر وماردين[59] .

ولا تزال سورية تعتبر لواء الاسكندرونه جزءا لا يتجزء من اراضيها ولا تقر بالوضع الفعلي الذي نشا منذ عام 1939 ، وما زالت الخرائط السورية الرسمية تعتبره جزءا من الوطن الام، وان سورية تنتظر الفرصة السانحة لرفع المسألة الى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها وريثة عصبة الامم[60] .

وكان من نتيجة ضم لواء الاسكندرونه وانطاكية الى تركيا 1939 ان اندفعت تركيا بخط الحدود باتجاه السهول العليا لمنطقة حلب والجزيرة في سورية والعراق ايضا . ان سيطرت تركيا على اعالي نهري دجلة والفرات، وعلى مجمل احواض سيحان في كيليكية والمجمع المائي في الاسكندرونه بالاضافة الى اعالي نهر قويق[61] ، والساجور والبليخ والخابور والثلاثة الأخيرة هي روافد نهر الفرات في سورية[62]. انظر خريطة رقم (2) .

كما تحاول تركيا ايضا عن طريق بناء سد فايا تشيك على المجرى الرئيسي لرافد الساجور ان تقطع مياه هذا النهر ليلقى المصير نفسه الذي تعرض له نهر قويق[63] . ستبقى مشكلة لواء الاسكندرونه الجدار الذي تقف امامه كل الحلول الفنية على ضوء الموقف التركي الذي يرى: ان هناك اتفاقا سوريا – تركيا، في 1987/6/13 تضمن بنودا عديدة، من بينها حذف منطقة اسكندرونه من الخرائط السورية من الكتب المدرسية نهائيا، ووقف كل اشكال الادعاء بانه سوري ومحتل . وذلك مقابل تسوية مشكلة معدلات تدفق نهر الفرات من المنابع التركية . بينما سورية ما زالت تعتبره – عبر كتبها وخرائطها وتصريحات مسؤوليها سوريا محتلا[64].

ان قضية لواء الاسكندرونه ستبقى من بين العوامل التي تقلل من فرص التوصل الى اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات وبخاصة ان سورية مازالت ترفض ضم تركيا لواء الاسكندرونه . ونظرا للارتباط الذي وضعته تركيا بين لواء الاسكندرونه ومشكلة مياه نهر الفرات يتطلب من البلدين التوصل الى قرار سياسي ثنائي(تركي- سوري) يؤدي الى حل دائم ونهائي لمشكلة لواء الاسكندرونه تمهيدا للوصول الى رسم الحدود الدولية بين البلدين بشكل نهائي كخطوات اولى .

## ثالثا : مشكلة نهر العاصي:

ينبع نهر العاصي من الاراضي اللبنانية مرورا بسورية لينتهي ويصب في خليج الاسكندورن في اللواء السوري السليب من قبل تركيا . ويبلغ طوله مع انحنائه (571) كم من منبعه حتى مصبه في خليج اسكندرون .

ويعد نهر العاصي ثاني نهر في سورية من حيث الاهمية بعد نهر الفرات، حيث قامت عليه العديد من المراكز البشرية والمشاريع الزراعية، ويعتمد عليه عدد كبير من السكان .

ويرتبط نهر العاصي ارتباطا وثيقا بقضية لواء الاسكندرونه السوري السليب حيث يشكل اللواء المجرى الادنى لنهر العاصي الذي يصب في خليج السويدية في لواء الاسكندرون السوري .

وبما ان لواء اسكندرونه يرتبط بنهر العاصي، حيث انه يضم المجرى الاسفل ومصب النهر، فان سورية ترفض مجرد مناقشة مسالة تقاسم مياة نهر العاصي او مجرد الربط بين وضع نهر العاصي ونهر الفرات[65].

**اما موقف تركيا من نهر العاصي فيتمثل في المفاهيم الآتية [66]:-**

1- ان اهمية نهر العاصي تكمن في انه يمثل ورقة تركيا الرابحة في مجال مناقشة مشكلاتها المائية في سورية . ويمثل عامل توازن في وجه المطالب السورية بزيادة حصتها من مياه نهر دجلة والفرات .

2- تعتبر تركيا اي اتفاق حول منظومة دجلة والفرات يجب ان يأخذ في الاعتبار نهر العاصي ايضا، وقد طالب مرات عدة بان تشمل المفاوضات فهمها الموازي لمسألة العاصي .

3- بعد عقد اتفاقية (1994) بين سورية ولبنان طالبت تركيا باعتبارها (بحسب رأيها) إحدى دول نهر العاصي بعقد اتفاقية مع سورية بشان تقاسم مياه نهر العاصي، اسوة بالاتفاقيات المطلوب عقدها بشان حوضي دجلة والفرات . وهو ما ترفضه سورية بشدة، لان الطلب التركي يعتبر ذا مغزى سياسي ينطوي على اعتراف سوري بسيادة تركيا على لواء الاسكندرون السليب من قبل تركيا في العام 1939 بالتواطئ مع الانتداب الفرنسي انذاك .

4- تحاول تركيا وبمختلف الوسائل اعتبار نهر العاصي نهر دوليا ويجب اخضاعه الى الاعراف والاحكام الدولية بتقاسم المياه بين الدول المتشاطئة للانهار الدولية، حيث تعد تركيا نفسها هي الدولة

المتشاطئة السفلى[67]. في حين تعتبر نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود .

وعلى الرغم من ان نهر العاصي لا يتجاوز حجم تدفق مياهه (800) مليون م$^3$ سنويا مقارنه بـ(30) مليار م$^3$ لنهر الفرات، فان اهميته تكمن في ان سورية هي دولة اعلى النهر في حين تركيا هي دولة اسفل النهر(بحكم ضمنها لواء الاسكندرون) لذلك فان اي اتفاق حول تقاسم مياه هذا النهر يعني اعترافا ضمنيا بسيادة تركيا على لواء الاسكندرون وهو ما رفضت سورية مناقشته، الا ان تركيا تعتبر في كل الاحوال ان نهر العاصي يعد ورقتها الرابحة في مجال مناقشة مشاكلها المائية مع جيرانها العرب[68] .

## رابعا: معادلة المياه بالنفط:

ورد في احدى الدراسات التي أعدها فرانكلان فيشر من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا اقتراحا يدعو الى تسعير المياه الدولية وبيعها[69]. بينما أكد مؤتمر دبلن عن المياه والبيئة عام 1992 على منع بيع المياه ويعتبرها حقا لكل انسان، ويجب ان تكون مجانية، ولكن المؤتمر انتهى الى توصية اعتبار الماء سلعة لتجنب الهدر[70] .

وقد يعتقد البعض ان الدول حرة في عقد المعاهدات المائية بما في ذلك المعاهدات التي تنص على تسعير المياه، فاننا نقول: أن أي معاهدة تنص على دفع ثمن المياه التي تجري من الدولة الاولى الى الدولة الثانية هي من نوع المعاهدات غير المتكافئة التي تستغل فيها دولة المجرى الاعلى وضعها الجغرافي لتضغط على جارتها[71].

لقد أوضحت تركيا عن افكارها في هذا الاتجاه، فقد ذكر رئيس الوزراء التركي اثناء زيارته لبغداد في ايار 1992 مطالبته العراق بدفع ديونه لها وهي تقارب (2) مليار دولار . ورفضت تعديل موقفها المتشدد ازاء تمرير مياه

الفرات من تركيا بدون الحصول على امتيازات مقابلة من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من نفط[72].

وفي الأسبوع الأول من ايلول / سبتمبر تم اثارة هذه المسألة حيث اصدر وزير تركي بيانا ذكر فيه:- ((أن تركيا يجب ان تبيع مياهها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب)) مما أثار ردود فعل من جانب العراق وسورية حيث عقدت حكومة الاول اجتماعا في 1997/9/15 لمناقشة هذا البيان ونددت بهذه الدعوة . فيما قامت سورية بانتقاد مشروع ((السوق الدولية للمياه)) المطروح أمام مؤتمر مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل المنعقد في اسطنبول في نهاية الشهر نفسه ودعت البلدان العربية الى مقاطعته لمخاطره على سورية والمشرق العربي باكمله لانه يساهم في ايجاد راي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسؤولوها بانهم ينوون بيع المياه مقابل النفط[73].

ان تركيا تحاول تبرير استحواذها على مياه دجلة والفرات والتصرف بمياها اسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية . وجاء هذا التوجه على لسان سليمان ديميريل رئيس الوزراء (انذاك) في حفل تدشين سد اتاتورك بقوله: ((ان ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدها هو تركيا وان بامكان تركيا ان تتصرف بهما كما تشاء داخل حدودها)) وحاول ان يعطي تبريرا لذلك من ((ان مصادر المياه هي موارد تركية كما ان ابار النفط تعود ملكيتها الى العراق وسوريه 00 نحن لا نقول لسورية والعراق اننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لها القول انهما يشاركاننا مواردنا المائية))[74] .

ومن الجدير بالذكر ان تركيا لم تذكر اية فكرة من هذا النوع الذي تم ذكره في المحافل الدولية ، كاجتماعات الامم المتحدة ومؤتمراتها المائية التي شاركت فيها ، ولا في تعليقاتها على تقارير لجنة القانون الدولي عن المياه في الجمعية العامة خلال الاعوام العديدة التي نوقشت فيها هذه التقارير ولا في

تعليقاتها الخطية المؤرخة في 1993/1/25 على مشروع الموارد الخاصة بالمياة الدولية التي اعتمدتها اللجنة في قراءتها الاولى[75].

ان موقف تركيا هذا مخالف لقواعد القانون الدولي، فهو مخالف لحق الاستخدام المنصف والمعقول للمياه، كما انه مخالف ايضا لمبدأ عدم التسبب بضرر للدول المتشاطئة للمجرى المائي الدولي، كما ان هذا الاقتراح مخالف ايضا لمبدا حسن الجوار 000 الخ .

كما ان موقف تركيا هذا لا ينطبق على الواقع ولا يمت بصلة الى الحقيقة . فقد ذكر القرآن الكريم: ((ونبئهم ان الماء قسمة بينهم))[76] . وذكر الرسول الكريم محمد (ص): ((الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار)) . كما اكد الميثاق الوطني الاوربي للمياه لعام 1967 في المادة (12) منه على ان: ((الماء لا يعرف الحدود)) و((الماء مورد طبيعي مشترك)) بينما النفط ثروة قابلة للنضوب وتبقى تحت الارض، ويمكن الاستغناء عنها بطاقات بديلة كما يمكن الاحتفاظ بها اذا لم يتم بيعها . في حين ان الماء ثروة متجددة ويجري خارج حدود الدول بصرف النظر عن ارادة هذه الدولة وتحويل مجراه [77] .

كما تتمتع المياه على خلاف الموارد الطبيعية الاخرى بحرمة خاصة في العلاقات الدولية . فلا يجوز مهاجمة منشاتها اثناء الحروب كما نص على ذلك البروتوكول الاول لعام 1977 لاتفاقية جنيف من القانون الدولي الانساني للمنازعات المسلحة المؤرخ في 1949/8/12[78]. ان الثروة المائية تختلف من حيث الجوهر ومن حيث القوانين المطبقة عليه عن الثروة النفطية، بل اننا نلاحظ بانه ليس فقط في حالة الحرب بل حتى في حالة الخلافات السياسية الحادة تبقى المياه بمعزل عن الخلاف .

# الهوامش والمصادر

1- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، اعمال الندوة العربية الثانية، الكويت 8-10 اذار، 1997، ص69 .

2- نبيل السمان: حرب المياه من الفرات الى النيل، عمان، 1992، ص36

3- عادل عبد السلام واخرون: الجغرافية الطبيعية لسورية، منشورات جامعة تشرين، سورية، 2004، ص331 .

4- نبيل السمان: المياه وسلام الشرق الاوسط، دمشق، 1996، ص103

5- عادل عبد السلام واخرون: المصدر السابق، ص332 .

6- المصدر نفسه: ص 334 .

7- نبيل السمان: حرب المياه من الفرات الى النيل، المصدر السابق، ص36

8- عباس فاضل السعدي: جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص112 .

9- المصدر نفسه: ص113.

10- المصدر نفسه: ص114.

11- محمد احمد السامرائي: نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001، ص11

12- منذر خدام: الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص146 .

13- عبد العزيز شحادة المنصور: المسالة المائية السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص101 .

14- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: قسمة المياه في القانون الدولي،

حقائق بشان المياه المشتركة مع تركيا، بغداد، 1999، ص9.

15- نبيل السمان: حرب المياه من الفرات الى النيل، المصدر السابق، ص37.

16- احمد عمر الراوي: مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص103.

17- ناجي على حرج: المياه واثرها في العلاقات العراقية السورية – التركية، المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1997، ص19.

18- المصدر نفسه: ص19

19- اتحاد الكتاب العرب: دراسة حول قضايا المياه بين سورية والعراق وتركيا، مجلة الفكر السياسي، دمشق، 1998، ص216

20- عز الدين علي الخيرو: الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، القاهرة، 1975، ص 11

21- اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، اعتمدت من الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 1997/5/21 .

22- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، ص152 .

23- وزارة الخارجية التركية: قضايا المياه بين تركية وسورية والعراق، انقره، 1997، ص30

24- اتحاد الكتاب العرب: المصدر السابق، ص217

25- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، ص153

26- رفيق جويجاني: المسالة المائية في سورية، معهد البحوث والدراسات العربية، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 1994،

ص20

27- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: المصدر السابق، ص13

28- عبد الستار سلمان حسين: مشاريع جنوب شرق الاناضول: (الكتاب GAP) والجوانب الفنية، مجلة درسات اجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص26 .

29- المصدر نفسه: ص25 .

30- يعد سد اتاتورك رابع سد ترابي في العالم، وتم انجازه عام 1990 على نهر الفرات، وتبلغ سعته التخزينية (48،7) مليار متر مكعب و سعة الخزن المفيد (12، 7) مليار متر مكعب، وسعة المحطة الكهرومائية (2400) ميكا واط، وتبلغ انتاج الطاقة السنوية (8، 900) مليون كيلو واط / ساعة .

31- نجيب عيسى: مسالة المياة في الوطن العربي: مشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، اعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997، ص239 .

32- عبد المالك خلف التميمي: المياة العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص115 .

33- احمد عمر الراوي: المصدر السابق،ص130

34- رفيق جويجاني: المصدر السابق، ص 24

35- يوسف ابراهيم الجهماني: ((ثرثرة فوق المياه، تركيا – سوريه – العراق – إسرائيل))، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثامن، دمشق، 2000، ص230 .

36- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، ص153

37- وزارة الخارجية التركية: المصدر السابق، ص27

38- يعني ((الاستخدام الأمثل للمياه)) بحسب المفهوم التركي: ان المياه يجب ان تتم الاستفادة منها في التربة التركية، لانها من اجود أصناف الأراضي في دول حوض الفرات، بدلا من الاراضي غير الجيدة، وبتعبير اخر ان تتم الاستفادة من المياه المشتركة بين دول حوض الفرات في تركيا وحدها لأغراض الزراعة، وعلى سورية والعراق الاعتماد في غذائها على ما تنتجه تركيا وان يتخليا عن الكثير من مشاريعها الزراعية . للمزيد من المعلومات انظر عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر السابق، ص267 .

39- اتحاد الكتاب العرب: المصدر السابق، ص218.

40- المصدر نفسه: ص218

41- يعني هذا المصطلح: ((علم التربة العام)).

42- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: المصدر السابق، ص30.

43- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، 153.

44- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: المصدر السابق، ص31 .

45- ناجي علي حرج: المصدر السابق، ص22 .

46- حسن العبد الله: الامن المائي العربي: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوفيق، بيروت، 1992، ص95 .

47- عبد المالك خلف التميمي: المصدر السابق، 123.

48- نبيل السمان: حرب المياه من الفرات الى النيل، المصدر السابق، ص11.

49- محمد عبد الله الدوري: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي، ندوت المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 1994، ص36 .

50- جلال عبد الله معوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص198.

51- سليمان عبد الله اسماعيل: السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2004، ص452.

52- المصدر نفسه: ص454.

53- حاقان طونش: مشكلة المياه في المنطقة، وجهة نظر تركية، مشكلة المياة في الشرق الاوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، 276 .

54- علي احسان باغيش: اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية العربية، الورقة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص179 .

55- وليد رضوان: مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 22006، ص40.

56- جلال عبد الله معوض: المصدر السابق، ص199.

57- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، ص287.

58- وسام احمد رشيد: مشكلة الاسكندرونة وابعادها الجيوبوليتيكية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص29 .

59- وليد رضوان: المصدر السابق، ص31 .

60- صبحي احمد زهير العادلي: النهر الدولي / المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص426

61- ينبع نهر قويق من تركيا ويجري حتى يصل الى حلب في سورية، وقد تم الاستحواذ عليه كليا من قبل تركيا بعد ان تم تحويل مجراه بشكل كامل الى داخل الاراضي التركية .

62- عبد العزيز شحادة المنصور: المصدر السابق، ص 228

63- انظر تعقيب عباس قاسم على بحث علي احسان باغيش وبحث طارق المجذوب ((اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، المصدر السابق، 219

64- وليد رضوان: المدر السابق، ص189 .

65- صبحي احمد زهير العادلي: المصدر السابق، ص427

66- المصدر نفسه: ص427-428

67- وسام احمد رشيد: المصدر السابق، ص116

68- انظر تعقيب مجدي صبحي على بحث رفيق جويجاني: المسألة المائية في سورية، وبحث محمد الدوري: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 1994، ص60

69- بدر الكسم: وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه الدولية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص224

70- المصدر نفسه: ص225

71- المصدر نفسه: ص229

72- المصدر نفسه: ص228

73- جلال عبد الله معوض: المصدر السابق، ص213

74- نبيل السمان: مشكلة المياه في سورية، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، ج1، ط1، بيروت، 1994، ص196 .

75- بدر الكسم: المصدر السابق، ص228.

76- سورة القمر – الاية 28.

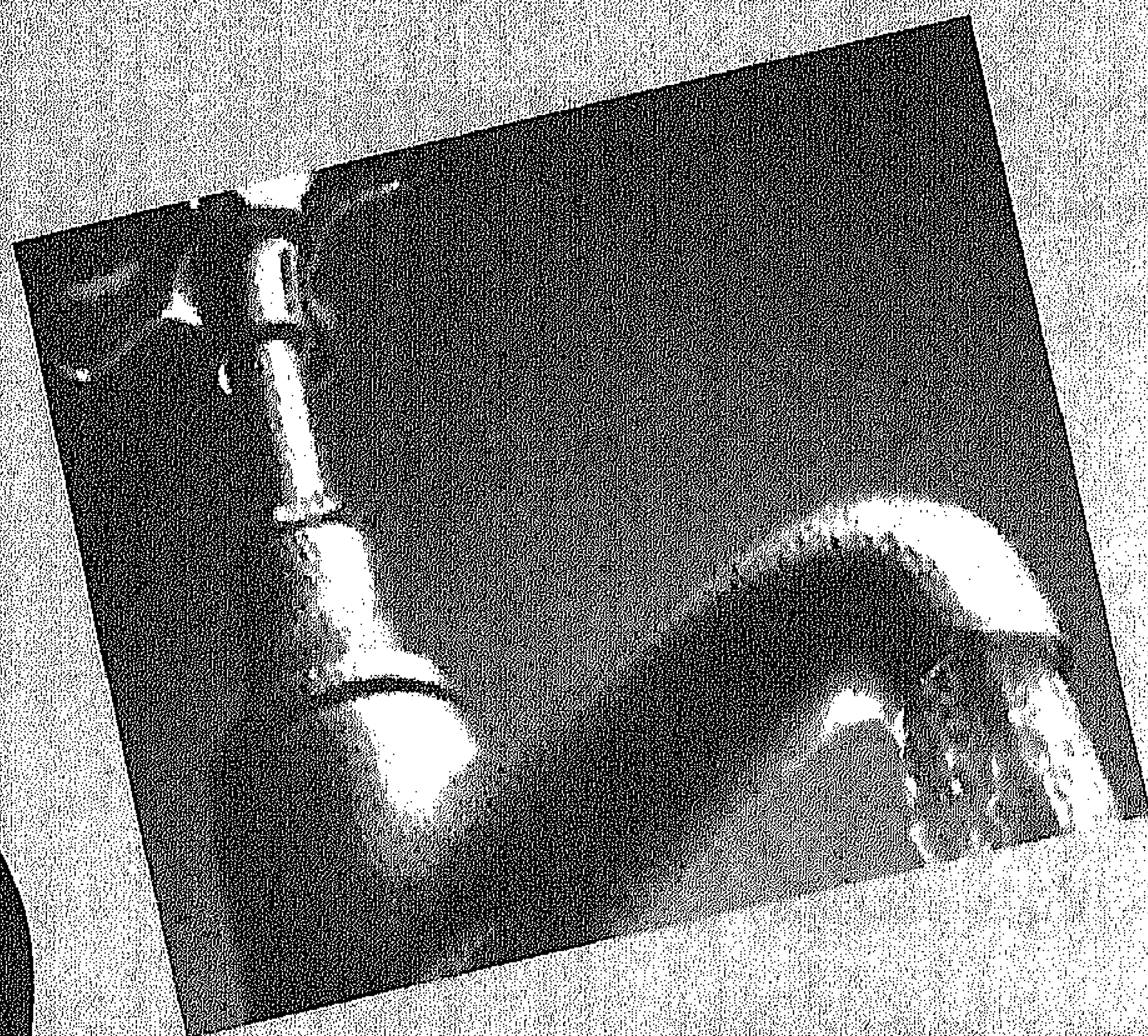
77- بدر الكسم: المصدر السابق، ص232.

78- المصدر نفسه: ص233 .

# اتفاقيات ومفاوضات المياه بين دول حوض نهر الفرات

المبحث الأول: الاتفاقيات بين دول حوض نهر الفرات.

المبحث الثاني: المفاوضات بين دول حوض نهر الفرات.



# الفصل 2 الثاني

# الفصل الثاني

# اتفاقيات ومفاوضات المياه بين دول حوض نهر الفرات

## المقدمة:

تعد المعاهدات في النطاق الدولي بمثابة العقد والتشريع على السواء في النظام القانوني الداخلي، ويجب توافر عدة شروط لصحة انعقاد المعاهدات من الناحيتين الشكلية والموضوعية، وكذلك وجود استيفاء اجراءات معينة حتى تصبح نافذة. وتلزم المعاهدة كل الاطراف الذين وقعوا عليها او انظموا اليها، وقد تلزم دول اخرى اذا توافرت شروط أخرى[1].

وقد توفرت ما يزيد على (300) معاهدة تحكم استخدام مياه الاحواض الدولية في جميع انحاء العالم والتي تدل على وجود مبادئ(بالإضافة إلى المفاوضات التي ادت اليها) تحد من سلطة الدول في استخدام مثل هذه المياه بان لا تلحق ضررا ببقية الدول النهرية[2].

ان دخول الدول في اتفاقيات تتصل باستخدام مياه الأحواض الدولي انما يعتبر اعتراف صريح بوجود قواعد عامة للقانون في هذا الشان. لذا كانت هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات العامة التي ارست قواعد دولية تطورت عبر الزمن وكانت اساسا للاعمال اللاحقة، وكانت الاساس في تنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية، بدءاً من اتفاقية فينا لعام (1815) والى عام (1997) حيث اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، وهي اول اتفاقية تعقد في اطار الامم المتحدة لتنظيم استخدامات الانهار الدولية في الاغراض غير الملاحية، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين الدول التي تشترك في استغلال انهار دولية.

ان جميع المعاهدات والاعراف الدولية والاحكام القضائية والفقه الدولي، كلها قد اسهمت في توضيح القواعد التي تنظم استغلال الأنهار الدولية، كما اكدت مجموعة من القواعد الهامة في ذلك نذكر منها[3]:-

1- المجرى المائي الدولي هو اي مجرى مائي تقع اجزاؤه في دول مختلفة.

2- لكل دولة متشاطئة الحق في حصة عادلة ومعقولة من مياه المجرى المائي الدولي.

3- وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمه عن الاستخدامات القائمة لمياه المجرى المائي الدولي.

4- عدم جواز قيام اية دولة متشاطئة باجراءات او انشأات على المجرى المائي الدولي او فروعه الا بعد اخبار الدول المتشاطئة معها والتوصل الى اتفاق معها بشان ذلك

5- عدم جواز الحاق الضرر بالدول المتشاطئة الاخرى سواء من حيث كمية المياة او نوعيتها.

6- وجوب التبادل المستمر للمعلومات والبيانات بين الدول المتشاطئة في كل ماله علاقة بمياه المجرى المائي المشترك.

# المبحث الأول

## الاتفاقيات بين دول حوض نهر الفرات

سنتطرق في هذا المبحث الى اهم الاتفاقيات التي عقدت بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات سواء كانت في عهد الانتداب او الاستقلال وسنعرضها وفق التسلسل الزمني الذي عقدت فيه الاتفاقيات لنصل الى حقيقة واحدة ان هناك خرقا لهذه الاتفاقيات وهو مخالف لمبادئ القانون الدولي ويشكل ضرار واضحا وخاصة لدول المصب. كما نؤكد أيضاً على حقيقة أخرى هي ان القانون الدولي اكد على فاعلية الاتفاقيات ((المتوارثة)) ولا يحق لأية دول خرق هذه الاتفاقيات بحجة انها عقدت في زمن(الانتداب) وإنما يمكن تطوير هذه الاتفاقيات لما فيه صالح الدول المتشاطئة على الانهار، كما ان المرحلة الحالية تفرض ضرورة تطوير هذه الاتفاقيات حيث انتهت اساليب ادارة الموارد المائية بشكل فردي، واختفت المشروعات المائية ذات الغرض الواحد او النفع الواحد فقط، وبدات الدعوة في العالم للاستخدام متعدد الاغراض للمشروعات المائية.

ونظرا لكون نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان لوقوع اجزاء منهما في ثلاث دول هي تركيا وسورية والعراق / وتبعا لذلك فانهما يخضعان لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الانهار الدولية. وبالاضافة الى ذلك فان هناك عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي نظمت بعض اوجه استغلالهما ومنها:

1- معاهدة باريس المعقودة في 23 كانون اول 1920 بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتان المنتدبتان عن العراق وسورية، وقد نصت المادة الثالثة في هذه الاتفاقية على عقد اتفاق بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الاولي لاي مشروع تقوم به حكومة الانتداب في (سورية) لمياه نهر الفرات ونهر دجلة والذي من شانه ان يؤثر على مياه النهرين عند نقطة دخولهما الى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني (العراق)[4].

2- اتفاقية لوزان المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز 1923 حيث نصت المادة (109) فيها على مايلي: ((عند عدم وجود احكام مخالفة / يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من اجل المحافظة على الحقوق المكتسبة، لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي (فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل والوسائل المماثلة) على الأعمال المتنفذة في اقليم دولة اخرى، او عندما يكون الاستعمال المائي في اقليم دولة ومصادر هذه المياة في دولة اخرى بسبب تعين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم[5].

3- في عام 1946 عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا وقد الحق بها بموجب المادة السادسة منها ستة بروتوكولات، عالج اولها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما بالتاكيد على حق العراق في تنفيذ اية انشاأت او اعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية او للسيطرة على الفيضانات سواء في الاراضي العراقية او الاراضي التركية على ان يتحمل العراق تكاليف انشاءها ونصت المادة الخامسة من البروتوكول على ما يلي:

((توافق حكومة تركيا على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة باعمال الرقابة وقد تقرر انشاءها على احد النهرين او روافده وذلك لغرض جعل الاعمال تخدم على قدر الامكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا[6])).

4- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (انقرة1971/1/17) حيث نصت المادة الثالثة منه على:

((بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على مايلي: تجري السلطات التركية المختصة اثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيده مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين

حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان[7].

5- في عام 1980 وقع العراق وتركيا في انقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه ما ياتي: ((اتفق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الاقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة وستدعى الحكومات الثلاثة لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج اعمال اللجنة الفنية المشتركة للوصول الى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الانهار المشتركة))[8].

6- بروتوكول عام 1987 بين سورية وتركيا:

يتضمن قسم خاص بالمياه جاء فيه مايلي:

أ- خلال فترة ملء حوض سد اتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه، يتعهد الجانب التركي بان يوفر معدلا سنويا يزيد عن (500) م /ثا عند الحدود التركية السورية، وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى (500) م/ثا فان الجانب التركي يوافق على ان يعوض الفرق اثناء الشهر التالي.

ب- سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهر الفرات ودجلة في اقرب وقت ممكن.

ج- اتفق الجانبان على تعجيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الاقليمية.

د- اتفق الجانبان من حيث المبدأ على اقامة وتشغيل مشاريع مشتركة على اراضي البلدين على نهري الفرات ودجلة للري وتوليد

الطاقة.[9] علما بان هذا الاتفاق اعترض عليه العراق كونه لا يلبي الحد الادنى من حقوقه المشروعه في مياه نهر الفرات كما انه اتفاق موقت بفترة ملء سد اتاتورك[10].

7- في عام 1990 وقع العراق وسورية اتفاقا موقتا يقضي بتحديد حصة العراق بـ(58٪) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سورية بـ(42٪) منها ولحين التوصل الى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا[11].

# المبحث الثاني

## المفاوضات بين دول حوض نهر الفرات

تعد المفاوضات المدخل الطبيعي لاي اتفاق ويمكن تعريف المفاوضات بانها: مباحثات دبلوماسية لتبادل وجهات النظر شفاهة او كتابة بهدف التوصل الى اتفاق ينظم علاقات معينة[12].

وتتميز المفاوضات عادة بالبساطة واليسر وقد تؤدي الى احدى النتيجتين التاليتين هما[13]:

**النتيجة الاولى ايجابية:** وهي أن يتم بواسطة المفاوضات تبادل وجهات النظر لتحقيق الهدف الذي من اجله عقدت تلك المفاوضات، وهو عقد اتفاق بمعاهدة لحل المشكلة موضوع المفاوضات وتصبح المفاوضات جزءا مكملا للاتفاق.

**النتيجة الثانية سلبية:** وعندما تفشل المفاوضات ولا تحقق غرضها لحل المشكلة موضوع المفاوضات تكون لكل دولة محتفظة بوجهة نظرها وغير مرتبطة بما اتفق عليه وما اختلف عليه وما اختلف فيه، وهذا المبدا عام مقرر في القانون.

ان تاريخ المباحثات عبر اللجان المشتركة حول نهر الفرات طويل حيث ابتدات قبل البدء بانشاء اول سد على نهر الفرات في تركيا. وهو سد كيبان – دعا العراق الى مفاوضات بين الدول الثلاث المستفيده من النهر المذكور لغرض تحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب قواعد القانون الدولي والاعراف الدولية التي تحدد اسس الاستفادة من مياه الانهار الدولية المشتركة. وبالفعل فقد بدات المفاوضات بين العراق وسورية وتركيا لاقتسام مياه نهر الفرات منذ عام 1962 الا انها لم تسهم في التوصل الى اتفاق نهائي وذلك بسبب رفض الجانب التركي لهذا

المبدأ أصلاً وعدم عدَّ نهر الفرات، وكذلك نهر دجلة نهران دوليان، اذ يصفها بانها انهار عابرة للحدود.

ان سير تاريخ المباحثات طويل بين البلدان الثلاثة سواء كانت تلك المفاوضات ثلاثية ام ثنائية[14]. فقد تركزت الاجتماعات السورية – العراقية في فترة الستينات والى منتصف السبعينات، وتوقفت الفترة بين 1974-1995. ثم استأنفت المفاوضات ثانية من عام 1995-2001. انظر جدول (2).

**جدول (2)**

**المباحثات السورية العراقية**

| رقم الدورة | تاريخ انعقادها | مكان انعقادها | موضوع المباحثات |
|---|---|---|---|
| الاولى | من 1962/9/24 الى 10/9/ 1962 | دمشق | تبادل المعلومات تفصيلياً |
| الثانية | تموز / يوليو 1963 | دمشق | مسودة اتفاقية لتقسيم مياه نهر الفرات |
| الثالثة | 1966/6/2-5/26 | بغداد | الحقوق المكتسبة. |
| الرابعة | 26/ 1-9/ 1967 | بغداد | الاتفاق على وضع اسس تحديد |
| الخامسة | 12/ 4-7/ 5/ 1967 | دمشق | الاحتياجات وطرق تحديد حصة كل بلد. |
| السادسة | تشرين الثاني / نوفمبر 1967 | بغداد | |
| | نيسان / ابريل 1971 | | استمرار مناقشة الاقتراحات |
| السابعة | من 27/ 12/ 1971 الى 3/ 1/ 1972 | دمشق | المطروحة في الدورة الرابعة |
| الثامنة | اذار / مارس 1972 | بغداد | متابعة دراسة تحديد الاحتياجات |
| | 19/ 5-5/ 6/ 1974 | | طرح الاقتسام النسبي لمياه نهر |
| التاسعة | تموز / يوليو 1974 | دمشق | الفرات |
| | | | متابعة المناقشات حول الموضوع |
| العاشرة | تشرين 1974 | دمشق | المطروح في الدورة السابعة |
| الحادية عشرة | | دمشق | طرح الحقوق المكتسبة + اقتسام الباقي نسبيا |
| الثانية عشرة | | دمشق | الاتفاق على تخزين المياه في السدود. |

| رقم الدورة | تاريخ انعقادها | مكان انعقادها | موضوع المباحثات |
|---|---|---|---|
| | | | اطلاق 100م/ ثا من مخزون بحيرة الاسد<br>كيفية الاستفادة من المياه شتاء |
| فترة انقطاع في المباحثات: اعتبارا من تشرين 1974 حتى حزيران / يونيو 1995 | | | |
| الأولى | حزيران / يونيو 1995 | بغداد | تكثيف الجهود لدعم مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية. |
| الثانية | شباط / فبراير 1996 | دمشق | سبل التوصل الى قسمة ثلاثية لمياه نهر الفرات |
| الثالثة | تموز/ يوليو 1996 | بغداد | مناقشة مشروع قانون المجاري المائية |
| الرابعة | تشرين الاول / اكتوبر1997 | دمشق | اعداد تصور عن القسمة الثلاثية لمياه نهر الفرات في ضوء قانون المجاري المائية |
| الخامسة | ايلول / سبتمبر 1998 | بغداد | مناقشة تردي نوعية مياه نهر الفرات |
| السادسة | كانون الاول / ديسمبر 1998 | دمشق | اجتماع وزاري: تشكل فريق عمل لانجاز الدراسات المطلوبة. |
| السابعة | 27/5-1 /6/ 2000 | بغداد | تبادل تصورات واعداد الموازنات الملحية |
| الثامنة | كانون الثاني / يناير 2001 | بغداد | اجتماع وزاري: التوقيع على محضر القسمة النهائية النسبية لمياه نهر الفرات واقتراح البدء بقسمة مياه نهر دجلة |

<u>المصدر</u>: صبحي احمد زهير العادلي ، النهر الدولي ، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص228

اما المفاوضات السورية – التركية، فقد بدأت أيضاً من عام 1962 وانتهت في عام 1971، انظر جدول (3)

**جدول (3)**

**المباحثات السورية – التركية**

| رقم الدورة | تاريخ انعقادها | مكان انعقادها | موضوع المباحثات |
|---|---|---|---|
| الاولى | كانون الاول / ديسمبر 1962 | انقرة | تبادل المعلومات عن المشاريع القائمة. |
| الثانية | ايلول / سبتمبر 1964 | انقرة | الاتفاق على تشكيل لجنة فنية، ضرورة الاتفاق على توزيع عادل لمياه نهر الفرات. |
| الثالثة | كانون الاول / ديسمبر 1969 | انقرة | الاتفاق على تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية. |
| الرابعة | حزيران / يونيو 1971 | انقرة | كيفية املاء خزاني كيبان والاسد. |

المصدر: صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص229

ثم بدت المباحثات السورية – العراقية التركية من عام 1972 وحتى عام 1974، وانقطعت، ثم بدأت مجددا في الثمانينات، انظر جدول (4).

جدول (4) المباحثات السورية – العراقية- التركية

| رقم الدورة | تاريخ انعقادها | مكان انعقادها | موضوع المباحثات |
|---|---|---|---|
| الاولى | ايار / مايو 1972<br>8/26- 1972/9/2 | بغداد | املاء خزانات كيبان والاسد والحبانية |
| الثانية | تشرين الثاني /نوفمبر 1972 | انقرة | مناقشات عامة وتشكيل لجنة فنية |
| الثالثة | ايار / مايو 1974 | انقرة | متابعة النقاش حول املاء الخزانات موضوع الدورة الاولى |
| الرابعة | ايار / مايو 1974 | انقرة | انهاء عمل اللجنة الفنية المشكلة في الدورة الثانية وتقديم دراساتها |
| الخامسة | | - | برنامج ملء الخزانات، والخوض في اقتسام المياه المشتركة |

المصدر: صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص330

بعدها تكونت اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة التي تأسست استنادا الى البروتوكول التركي – العراقي في عام 1980، وعقدت اجتماعاتها المتوالة من عام 1982 وحتى عام 1992. انظر جدول (5)

جدول(5) اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة التي تأسست استنادا الى البروتوكول التركي- العراقي في عام 1980

| رقم الاجتماع | تاريخ الاجتماع | مكان الاجتماع | الجهات المشاركة | موضوع الاجتماع |
|---|---|---|---|---|
| الاول | ايار/ مايو 1982 | انقرة | العراق- تركيا | - |
| الثاني | من 11/29 الى 12/2/ 1982 | بغداد | العراق – تركيا | - |
| الثالث | ايلول / سبتمبر 1983 | انقرة | ثلاثي | تبادل المعلومات حول المساحات الممكن ريها في حوض نهر الفرات |
| الرابع | حزيران / يونيو 1984 | بغداد | ثلاثي | تبادل المعلومات عن فصول التحاريق |
| الخامس | تشرين الثاني / نوفمبر 1984 | دمشق | ثلاثي | طرح تشكيل لجان فرعية |
| السادس | حزيران / يونيو 1985 | انقرة | ثلاثي | مناقشة استثمار الاتراك للمياه الجوفية شمال سوريا وسعي سوريا لاجراء قياسات على نهر دجلة |
| السابع | تشرين الاول / اكتوبر 1985 | بغداد | سورية- العراق | - |
| السابع مكرر | كانون الثاني / يناير 1986 | بغداد | ثلاثي | عدم الموافقة على تشكيل اللجان الفرعية ، املاء سد قره قريا. |
| الثامن | حزيران / يونيو 1986 | دمشق | ثلاثي | طرح معايير التربة من قبل تركيا ورفضها من قبل الجانبين |

| رقم الاجتماع | تاريخ الاجتماع | مكان الاجتماع | الجهات المشاركة | موضوع الاجتماع |
|---|---|---|---|---|
| التاسع | من 1/27 الى 1987/2/2 | انقرة | ثلاثي | محاولة العودة الى تحقيق هدف اللجنة الفنية |
| العاشر | كانون الثاني/ يناير 1988 | بغداد | ثلاثي | متابعة عمل اللجنة الفنية |
| الحادي عشر | تشرين الثاني/نوفمبر 1988 | دمشق | ثلاثي | متابعة عمل اللجنة الفنية |
| الثاني عشر | اذار / مارس 1989 | انقرة | ثلاثي | طرح فكرة القياسات المشتركة |
| الثالث عشر | نيسان / ابريل 1989 | بغداد | ثلاثي | التوصل الى اتفاق ثنائي نسبي مرحلي سوري- عراقي حول مياه الفرات(على هامش الاجتماع الثلاثي) |
| الرابع عشر | من 11/29 الى 12/2/ 1989 | دمشق | ثلاثي | متابعة عمل اللجنة الفنية |
| الخامس عشر | اذار / مارس 1990 | انقرة | ثلاثي | محاولة وضع برنامج زمني لعمل اللجنة الفنية |
| السادس عشر | من 9/28 الى 10/2 /1992 | دمشق | ثلاثي | مناقشة عامة وعدم التوقيع على محضر مشترك |

المصدر: صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص330

وبالرغم من كل هذه الجهود والمفاوضات المستمرة عبر السنين كلها ، فان المتميز فيها هو الاختلاف المستمر في وجهات النظر حول ((قسمة مياه نهر الفرات)) ومما زاد الاوضاع تعقيدا انعكاس الاوضاع السياسية السائدة في المنطقة سواء الدولية منها او الاقليمية او حتى العلاقات الثنائية بين الدول المتشاطئة، والتي عمقتها اكثر السياسات المائية التركية في موقفها السلبي من التعامل مع مياه نهر الفرات. ومع كل ذلك تبقى المفاوضات هي مفتاح الحل للمشكلات المائية وتقريب وجهات النظر، وبشكل خاص بين العراق وسورية لتكوين موقف موحد للتعامل مع تركيا للوصول الى اتفاقيات نهائية لاقتسام مياههما مع تركيا.

# الهوامش والمصادر

1- عز الدين علي الخيرو: الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، القاهرة، 1975، ص521.

2- المصدر نفسه: ص522.

3- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: قسمة المياه في القانون الدولي، حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا، بغداد، 1999، ص20.

4- المصدر نفسه: ص210، وكذلك انظر عز الدين الخيرو: المصدر السابق، ص556.

5- المصدر نفسه: ص21 ، وكذلك انظر وليد رضوان: مشكلة المياه بين سورية وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ،2006، ص119.

6- المصدر نفسه: ص22، وانظر ايضا عز الدين الخيرو: المصدر السابق، ص557، وانظر ايضا وليد رضوان: المصدر السابق، ص121.

7- صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص321.

8- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: المصدر السابق، ص22. وكذلك انظر: صبحي احمد زهير العادلي: المصدر السابق، ص322، وانظر ايضا وليد رضوان: المصدر السابق: 124.

9- صبحي احمد زهير العادلي: المصدر السابق، ص323.

10- وزارة الخارجية ووزارة الري العراقيتين: المصدر السابق، ص23.

11- المصدر نفسه: ص22. وانظر ايضا وليد رضوان: المصدر السابق، ص125.

12- عز الدين علي الخيرو: المصدر السابق، ص573.

13- المصدر نفسه: ص574.

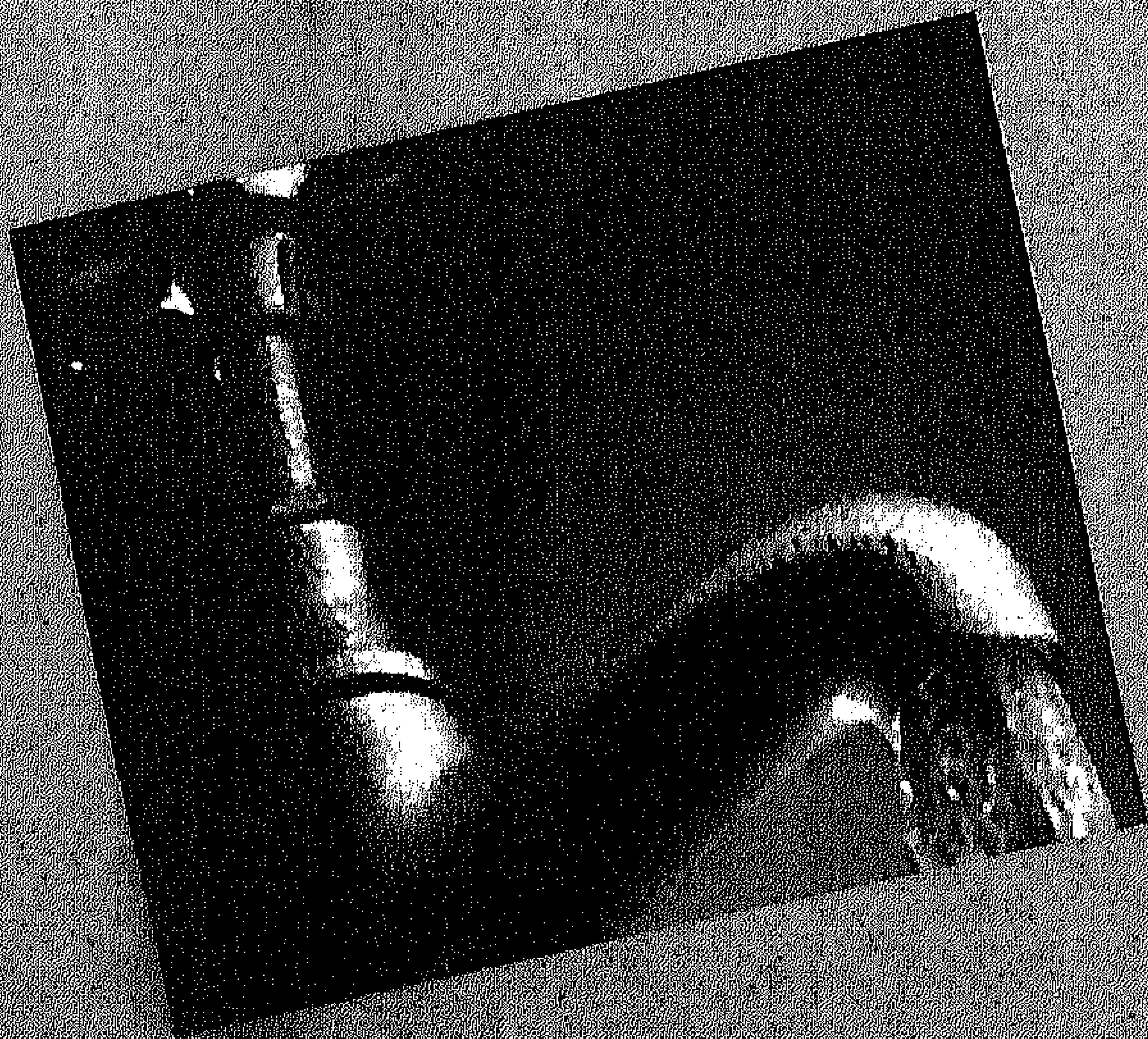
14- للاطلاع على تفاصيل تلك المفاوضات انظر: وزارة الخارجية ووزارة الري، المصدر السابق، ص24. وانظر ايضا عز الدين على الخيرو: المصدر السابق، ص576، وكذلك انظر: عبد الغني محمد عبد العزيز: السياسة المائية االتركية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات والسياسات الدولية، الجامعة المستنصرية، ص79.

# أطماع إسرائيل في مياه نهر الفرات

المبحث الأول: دعم إسرائيل لمشاريع الري التركية.

المبحث الثاني: دعم إسرائيل لفكرة بيع المياه ونقلها.

المبحث الثالث: المياه والمشروع الشرق أوسطي.



# الفصل 3 الثالث

# الفصل الثالث

# أطماع إسرائيل في مياه نهر الفرات

## مقدمة :

تنص التوراة على ان الرب وعد ابراهيم ونسله في الارض التي اختارها لهم قائلا: لنسلك أعط هذه الأرض من نهر مصر الى النهر الكبير(نهر الفرات)[1]. وتوضح اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) ((حدودك يا(اسرائيل) من الفرات الى النيل)) الأهمية التي تحتلها المياه في السوقية الصهيونية. وهذا مطابق لمضمون اعلان تيودور هرتزل في عام 1897 م: ان المؤسس الحقيقي للدولة الصهيونية هم مهندسو المياه [2].

كما اتضحت هذه الاطماع ايضا في تصميم علم ((الدولة العبرية)) وشكله إذ يتكون هذا العلم من خطين ازرقين افقيين يحصران بينهما نجمة داود التي تمثل (الدولة اليهودية) ويمثل الخط العلوي نهر الفرات فيما يمثل الخط السفلي نهر النيل. لقد اولت اسرائيل مسألة المياه اهمية كبيرة لانها كانت تدرك حقيقتين:

**الاولى:** انه لا يمكن استقدام اليهود في العالم واقامة المستوطنات لهم في فلسطين دون توفير المياه.

**الثانية:** حاجة اسرائيل المتزايدة للمياه في الحاضر والمستقبل. وعليه فان جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي في رأينا يكمن في مجال حيوي مائي بالدرجة الاولى، وقد عبر عن هذا الصراع بكل وضوح رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق دافيد بن غوريون بقوله: ان اليهود يخوضون اليوم معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل [3].

قدر استهلاك اسرائيل من المياه عام 2000 نحو (2150) مليون متر مكعب وهو ما يعادل ستة اضعاف استهلاك اسرائيل عام 1949 [4]. وسوف ترتفع احتياجات اسرائيل السنوية خلال مدة قصيرة مقبلة الى (2500) مليون متر مكعب حيث سيبلغ عدد السكان خمسة ملايين.(على اساس معدل استهلاك فردي سنوي (500) متر مكعب) [5].

**وتتوزع كمية المياه المستهلكة حاليا في اسرائيل على الشكل الأتي[6]:-**

72,5 بالمئة للقطاع الزراعي.

5,2 بالمئة للقطاع الصناعي.

22,6 بالمئة للاستهلاك المنزلي.

لقد كان النقص في مياه اسرائيل في العام 2000 قد بلغ 30 بالمئة (اي حوالي 800 مليون متر مكعب) وسوف يتفاقم هذا العجز مع استمرار تدفق المهاجرين اليهود. وفي حالة انسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والشريط الحدودي اللبناني فان العجز يبلغ (1300) مليون متر مكعب اي نسبته 52 بالمئة من الكمية المطلوبة [7].

لقد كانت حاجة اسرائيل من المياه للاستهلاك المنزلي نحو (450) مليون متر مكعب في عام 1990 و نحو (700) مليون متر مكعب في عام 2000[8]. وستصبح (1500) مليون متر مكعب في عام 2020، اي ما يساوي اجمالي كمية المياة المتوقع توافرها للاراضي الفلسطينية كافة [9]. ولكي تكشف اسرائيل اطماعها في المياه العربية فقد قامت بتمتين علاقاتها مع دول الجوار غير العربية مثل تركيا واثيوبيا والعمل على مد يد التعاون اليهما لاستثمار كل عوامل الضغط الجيوبوليتيكي لديهما في نهر الفرات ضد العراق وسوريا، وفي نهر النيل ضد مصر والسودان. وقد أفصحت عن هذا الاتجاه غولد مائير رئيسة الوزراء السابقة لاسرائيل في قولها: ((ان التحالف مع تركيا واثيوبيا يعني ان اكبر نهرين في المنطقة – النيل والفرات- سيكونان في قبضتنا))[10].

تشترك إسرائيل وتركيا في بعض من الخصائص المتشابهة، فكلا الدولتين تنخرطان في علاقات متصارعة مع دول الجوار العربي، كما ان كل منهما يقع في المشرق ولكنهم يتجهان الى الغرب[11].

كما ان اسرائيل تطمح الى تحقيق ما يسمى بـ(اسرائيل الكبرى) وفق المفاهيم التوراتية مستخدمة المياه لتحقيق هذا الهدف، فان تركيا ايضا تستخدم المياه كوسيلة للعودة الى تركيا (العثمانية).

ان هذا التشابه قرب المصالح المشتركة بين الطرفين ورفع مستوى العلاقة بين تركيا واسرائيل الى مستوى (التحالف الستراتيجي) حيث شكلت المياه احد البنود المهمة لهذا التحالف. فتركيا تامل ان تحظى بدعم اسرائيل في مسألة المياه بعد ان اخذت ابعادا جديدة في الصراع بين تركيا والدول العربية المجاورة، كما تسعى اسرائيل من خلال هذا التحالف الى اكمال مشروع اقامة سوق((شرق أوسطية)) يكون هو المستفيد الاكبر منه.

ولبيان اطماع اسرائيل في نهر الفرات وسبل تحقيقها سنتناول المباحث الاتية:-

# المبحث الأول

## دعم إسرائيل لمشاريع الري التركية

تميزت اسرائيل عن غيرها في دعمها المستمر للمشاريع الاروائية التركية، فقد قامت بتحريض تركيا على تنفيذ تلك المشاريع دون اي اعتبار لردود الافعال العربية. فقد اكد اوري لوبراني (سفير اسرائيل السابق في ايران واثيوبيا) في احد احاديثه: ((لتتعلم تركيا من الدرس الاسرائيلي، فلقد حولت نهر الاردن وانتفعت بمياهه ونفذت المشروعات على الرغم من ان منابعه تقع في عمق الاراضي الاردنية والسورية))[12].

وضمن هذا التوجة قدمت اسرائيل لتركيا مقترحا لحل مشكلة المياه في دجلة والفرات يتضمن تقسيم مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا وان تؤجل تركيا تطوير حوض نهر دجلة وتتفرغ لتطوير حوض نهر الفرات. اما العراق فيتنازل عن مياه الفرات ويعوض باستخدام معظم مياه نهر دجلة، وعند ذلك يستطيع ان ينقل المياه من دجلة الى الفرات كلما دعت الضرورة. وهذا التقسيم سوف يلزم العراق باستخدام مياهه بصورة اقتصادية اما سورية فتقوم باستغلال مياه الفرات التي ستخصصها لها تركيا فضلا عن استغلال الروافد السورية لنهر الفرات (الساجور، البليخ والخابور) وكذلك سحب جزء من مياه نهر دجلة وسوف لن تواجه سوريا نقصا في المياه ما دامت لا تضطر لتخصيص جزء من مياه الفرات للعراق[13].

ومن ناحية اخرى ترى اسرائيل ان مشكلة المياه في حوض دجلة والفرات لها علاقة وثيقة بما يدور في حوض نهر اليرموك وذلك لان ما تفعله تركيا بنهر الفرات تفعله سوريا بينابيع نهر اليرموك، وان اي تسوية في الشمال(حوض دجلة والفرات) ستكون سابقة لتسويات في الجنوب في حوض نهر اليرموك[14]. ان دعم اسرائيل لتركيا، ومساندتها ماديا ومعنويا لتنفيذ مشاريعها الاروائية هو لجعل هذه المشاريع وسيلة ضغط قوية على كل من العراق وسوريا. فأسرائيل تعد العراق اخطر اعدائه، كما هي وسيلة ضغط ايضا على سوريا لدفعه باتجاه المفاوضات والتسوية.

ويشير الاسرائيلي ارنون سوفير الى هذا المفهوم بقوله: ((ينبغي على اسرائيل ان تشجع تركيا وتساعدها على تحقيق مشروعاتها. فكلما ازدادت مشكلة المياه والموارد الغذائية والطاقة الكهربائية في سورة والعراق، كلما كان ذلك يضعفهما وتزداد بالتالي حاجتهما الى استيراد المواد الغذائية من الدول الغربية))[15].

كما يتضح تأييد اسرائيل لاهداف مشروع (الكاب GAP ) من خلال اسهامها في الموارد المالية لتنفيذ هذا المشروع، فقد اسهمت شركات لانظمة الري في اسرائيل بما مجموعه (43) مليون دولار امريكي[16]. كما ان هناك خمسون خبيرا اسرائيليا يعملون في مشاريع الري والزراعة في جنوب شرق الاناضول بتركيا[17].

وتهدف اسرائيل من خلال هذا الدعم، الدخول على خط مشروع (الكاب GAP) من باب عريض وذلك عن طريق تقديم الخبرة التكنولوجية في مجال الزراعة والري. فبعد زيارة قام بها باليم عزيز رئيس مجلس التعاون التركي – الاسرائيلي في عام 1992 لاسرائيل اقترح تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة في اسرائيل في المنطقة التي يشملها مشروع (الكاب GAP ) في جنوب شرق الاناضول من قبل شركات زراعية معروفة عالميا تعود ملكيتها لاسرائيل. كما قدمت اقتراحات لاستثمارات مشتركة والتعاون في مسائل مثل نظم البذار والري والمسح بواسطة الكومبيوتر وخدمات الهندسة وما الى ذلك كما تقدم رجال اعمال من اسرائيل بدراسات للقيام باستثمارات في مجالات الصناعات التي تعتمد على الزراعة. ولدراسة جميع هذه المقترحات قام وفد من رجال اعمال (اسرائيلين) بزيارة تركيا لدراسة الوضع الاقتصادي في منطقة (غازي عنتاب) المنطقة الاهم من المناطق التي تتمحور فيها ((الكاب)) ومن مدخل اسرائيل هذا تستطيع اختراق بنى تركيا الداخلية، وتحصل على حق الاشراف على ري وزراعة المنطقة المحاذية لسوريا والعراق داخل تركيا، اي يعطيه حق تقرير سيادة المياه التركية ازاءها، وبهذا ستسهم اسرائيل في تنفيذ سياسة التعطيش الشمالي للامة العربية بالقوة[18]. وفي ضوء ذلك سيدفع الوضع مستقبلا كي تكون اسرائيل طرفا في التفاوض حول حصص المياه للمشاريع المنفذة براسمال غربي اسرائيلي في المنطقة.

# المبحث الثاني

## دعم إسرائيل لفكرة بيع المياه ونقلها

تلتقي اسرائيل وتركيا في العديد من المواقف حول قضية المياه. فقد حاولت اسرائيل اقناع المجتمع العالمي بانه لا يمكن حل مشكلة (الشرق الاوسط) قبل حل مشاكل المنطقة المائية، وتهدف من وراء هذا الطرح تعميم مشكلتها المائية التي لم تعدها مشكلة (اسرائيلية) يتوجب عليها وحدها تحملها، بل هي مشكلة المنطقة ككل، بل مشكلة كل من يريد للمشكلة حلا[19].

ويتطابق هذا الراي مع وجهة النظر التركية من قضية المياه ايضا والتي تعتبر ان مشكلة المياه هي مشكلة عالمية[20]. لذا فان فكرة نقل المياه وبيعها كانت في الاساس فكرة (تركية- اسرائيلية) كواحدة من الحلول لقضية المياه والتي وضعت لها الوسائل الاتية:

1- **انابيب السلام:**

تنطلق تركيا في فكرتها هذه من: ان الماء ثروة وطنية كالنفط، وكما ان لدى الدول العربية نفطا فان لدى تركيا مياها ويمكن مقايضة الماء بالنفط[21]. وقد تعاونت اسرائيل مع تركيا في العمل على تبني هذا المفهوم على الواقع (اي تحويل الماء الى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط) وعقدت اتفاقيات ثنائية بين البلدين تم بموجبها لتركيا بيع المياه الى اسرائيل، وقد ساعد في تنفيذ ذلك الدعم الامريكي في تسويق دور تركيا في المنطقة من خلال المشروع التركي المسمى ((انابيب السلام)) الذي اقترحه الرئيس التركي الراحل(توركوت اوزال) عام 1987 لنقل مياه نهري سيحون وجيحون الى بعض الدول العربية واسرائيل.

ومع ان هذا المشروع واجه مشكلة تتعلق بالتمويل ورفض العرب لانه لا يمكن بحث تعاون مستقبلي محفوف بالمخاطر قبل حل مشكلات قائمة منذ عقود، وعدم جدوى المشروع بالمعايير الاقتصادية والتنموية، الا ان تركيا ما زالت

مستمرة في محاولاتها لتنفيذه، فقد طرح الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل في 1997/9/30: ((ان بلاده على استعداد للاسهام في مشاريع المياه بالمنطقة وتطوير المشاريع التي من شانها ان تغذي منطقة (الشرق الأوسط) بالمياه اللازمة وخاصة عبر مشروع مياه ((أنابيب السلام))[22].

أما موقف إسرائيل من هذا المشروع فكان مؤيدا وداعما له، فقد اكد شمعون بيريس: ((أهمية الخط التركي من زاوية حفاظه على الاستقرار في المنطقة، كما ان له فوائده السياسية المهمة حيث انه يعمل على خلق نظام من العلاقات والمصالح المشتركة وبدورها فان الظروف المستجدة في ظل السلام قد تعمل على التقليل من اسعار المياه[23].

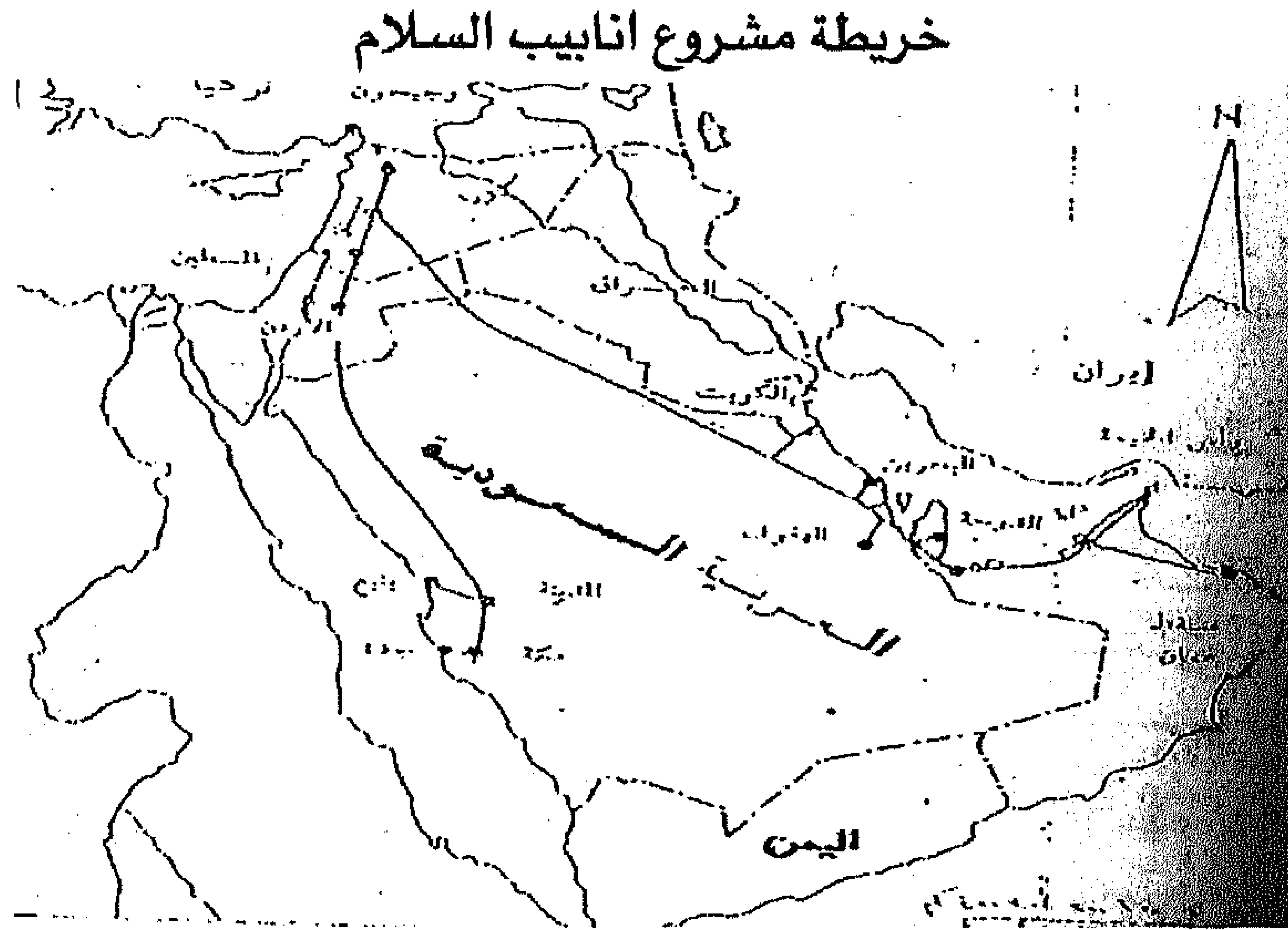
ويتكون مشروع انابيب السلام من خطين من الانابيب، احدهما: الخط الغربي يمر بسوريا والاردن ثم غرب السعودية الى تبوك والمدينة ومكة. والثاني من تركيا الى سوريا ثم الاردن فشمال شرق السعودية الى دول الخليج العربي من الكويت الى مسقط[24]. (انظر خريطة رقم 5)

وهذا المشروع لا يقتصر على امداد المياه وبيعها للدول العربية فحسب وانما يمد ((اسرائيل)) ايضا بالمياه حيث يتفرع من الخط الغربي فرع لهذا الغرض.

ان مشروع انابيب السلام التركية مشروع نظري حتى الان، طرحته تركيا ولم تجد حماسة لدى الدول العربية وهناك عدة اسباب وملابسات لذلك التحفظ[25].

## خريطة رقم(5)

## خريطة مشروع انابيب السلام




المصدر: عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية: التحدي والاستجابة مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 1999-ص123.

أ. ان المشروع يتضمن تزويد ((اسرائيل)) والعرب في حالة حرب معها.

ب. الاعتبارات السياسية حيث تملك تركيا مصادر هذه المياه وتتمسك بها وتستطيع الضغط على العرب من خلالها متى شاءت.

جـ. تقوم تركيا ببيع هذه المياه للعرب ويتحمل العرب تكاليف المشروع لذلك تحفظت البلدان العربية على المشروع وليس من السهل الموافقة عليه.

ان لمشروع انابيب السلام التركي أبعادا إستراتيجية وجيوسياسية تتمثل بالهدف التركي لزيادة نفوذها في المنطقة. ويلتقي هذا مع الهدف الاسرائيلي للحصول على ما تحتاج اليه من المياه، كما لا يتعارض مع الهدف الامريكي في المنطقة وهو تحقيق مصالحها عبر هذا الجسر المتنافر من الاقوام والقوميات والدول. لقد ربطت تركيا مشروع انابيبها باهداف سياسية لان اقامة شبكة

موحدة للمياه تربط العرب و اسرائيل بهذا المشروع تجعل اسرائيل جزء من دورة الحياة في الشرق، لا بل في (الشرق الاوسط)، وتكرس الارتهان العربي للمياه التركية الامر الذي يضع المنطقة بين تركيا ((العظمى)) و((إسرائيل)) الكبرى.

**2- قناة السلام:**

طرح هذا المشروع من قبل مهندس صهيوني يدعى بوازداتشل. وتقوم فكرة هذا المشروع على نقل (1,1) مليار متر مكعب سنويا من بحيرة سد اتاتورك او من نهري سيحون وجيحون بتركيا عبر انبوب مزدوج حتى قرب مدينة القنيطرة في سوريا بعدها ينفتح بشكل قناة مكشوفة عريضة تحيط بها اسلاك شائكة وحواجز ضد مرور الدبابات وبعدها تتفرع هذه القناة الى قناتين الاولى باتجاه طبريا، والثانية باتجاه نهر اليرموك[26].

**3- النقل بالحاويات:**

قيام تركيا بمد اسرائيل بالمياه بواسطة مستوعبات ضخمة لمياه الشرب، تنقلها بواخر كبيرة ومن المتوقع ان يزداد التعاون المائي والاقتصادي بين ((الدولتين)) في السنوات المقبلة مع تزايد حاجة اسرائيل الى المياه. كما ومن المشروعات المطروحة لتطوير هذا التعاون مد انبوب بحري مباشر[27].

# المبحث الثالث

## المياه والمشروع ((الشرق اوسطي))

هذا المشروع في حقيقته مشروع امريكي – اسرائيلي مواز للنظام الاقليمي العربي القائم ونقيض له. ويهدف هذا المشروع الى تغيير البنية الحضارية والثقافية والهوية للمشرق العربي، وذلك بضمه دولا مغايرة له من دول الجوار الجغرافي مثل تركيا وايران واسرائيل الذي يطمح في ان يكون العمود المركزي في هذا الاقليم الجديد وفق ما تم طرحه في مؤتمر الدار البيضاء[28]. ويدخل مفهوم ((مشروع الشرق اوسطي)) ضمن المخطط الامريكي والاسرائيلي فقد وضعت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بعد اتفاقية كمب ديفيد في عام 1977 مخطط ((الشرق الأوسط)) تحت عنوان((التعاون الإقليمي في الشرق الاوسط)). وكانت الوكالة الأمريكية قد كلفت ثمان عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذي اعلنته الوكالة الافكار الاتية[29]:

1- سيكون الدور الامريكي حاسما في مجالات التعاون الإقليمي وعلى الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط.

2- تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس(شرق أوسطي) وليس على اساس عربي.

3- ايجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية لكي تسمح باستيعاب ((اسرائيل)) وانخراطها في النظام الاقليمي الجديد.

4- اعطاء اهمية لدور الاكاديميين ورجال الاعمال في بداية التعاون الاقليمي وتطويره.

ويعد المشروع الذي قدمه شمعون بيريس رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق في كتابه ((الشرق الاوسط الجديد)) والصادر في عام 1993 من اهم المشاريع

المطروحة من قبل ((الاسرائليين)) من حيث الشمول والتفصيل، إضافة إلى كون هذا المشروع يلاقي دعما غربيا كبيرا وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

يتالف مشروع بيريس من شقين: الاول امني والثاني اقتصادي، فالهدف الحقيقي للشق الامني هو استمرار تفوق ((اسرائيل)) في مجال الاسلحة التقليدية وغير التقليدية. وبدعم من حليفتها الاستراتيجية امريكا – على الدول العربية مجتمعة. اذ ان من اسباب تدمير العراق والعدوان عليه هو تحقيق هذا الهدف بالذات[30].

وفي هذا الاتجاه عد بيريس: ((ان التنظيم الاقليمي هو المفتاح الى السلام والامن))[31]. اما الهدف الاقتصادي فيشمل اقامة مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية وفي حقل الطاقة وفي حقل استثمار المياه وفي حقل السياحة بين بعض الاقطار بالمشرق العربي فضلا عن تركيا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى[32].

ولهذا تعد المياه اهم من اية قضية اخرى كمبرر لاقامة مثل هذا النظام الاقليمي من وجهة النظر الاسرائيلية خلال هذا النظام يمكنها التخطيط لمشاريع تنمية المياه وتنفيذها وتوزيعها على اساس اقتصادي. لذا يعد استخدام المياه وتوزيعها اعلى مرتبة للوسائل في (عملية السلام) ضمن المشروعات الثابتة او المتعددة الأطراف[33]. إذ أكدت إسرائيل في جميع مفاوضاتها على ان تكون (المياه) هي المحور الذي تدور حوله جميع المفاوضات وهو مؤشر على عدم التخلي عن الاراضي العربية المحتلة بدون ايجاد بدائل مائية طويلة المدى ذات جدوى اقتصادية مقبولة من اطرافها، او عقد اتفاقية اقليمية تحصل بمقتضاها على مياه هذه المنطقة[34].

ان ((الشرق اوسطية)) بقدر ما تخدم اهداف اسرائيل في توفير احتياجاتها من المياه، تحقق في الوقت ذاته المكانة الجديدة لتركيا ودورها في ((الشرق

أوسطية)) في مختلف المجالات وبشكل خاص في مجال المياه. واضافة لما تقدم يمكن ايجاز ابرز اهداف المشروع الشرق اوسطي[35] :

1- تكريس هيمنة اسرائيل على الاقطار العربية مجتمعة.

2- الضغط باتجاه الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، فقد وصل ذلك مع اكثرية الدول العربية، وكذلك الضغط من اجل الغاء المقاطعة من الدرجة الاولى.

3- توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لاسرائيل وهو ما يساعدها على تحقيق تطوير اكبر من طاقتها الانتاجية.

4- ايجاد مجال كبير لتوسيع المراكز الرسمالية وتاليا التخفيف من حدة البطالة فيها وذلك عبر ما سيطلبه المشروع الشرق اوسطي من قروض واستثمارات خارجة كبيرة ومركزة وعبر ما سيحاول المشروع تحقيقه من تامين تدفق النفط الرخيص الى هذه المراكز.

5- تحاول الولايات المتحدة الامريكية من خلال الموقع الخاص الذي تحتله في العلاقات العربية – العربية (مابعد العدوان الاطلسي الاسرائيلي على العراق) فرض معادلة جديدة مفادها: ان اقامة علاقات جيدة تؤثر علاقات التطبيع هذه في الضغط على الاطراف العربية المشاركة في ما يسمى بعملية السلام.

# الهوامش والمصادر

1- مراد كامل: اسرائيل في التوراة والانجيل، دار المعرفة، ط2، 1967، ص36.

2- سمير صالحة: مياه اسرائيل في العلاقات المائية – العربية – التركية، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الخامسة، العدد15، مالطة، 1995، ص129.

3- محمد احمد السامرائي: الكيان الصهيوني ونهر النيل، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، العدد20، بغداد، 1999، ص18.

4- المصدر نفسه: ص18.

5- عباس قاسم: الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، العدد174، 1993، ص21.

6- المصدر نفسه: 21.

7- المصدر نفسه: 21.

8- المصدر نفسه: 21.

9- سعود محمد حبيب: التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، 131.

10- يوسف إبراهيم الجهماني: ثرثرة فوق المياه / تركيا – سوريه – العراق – اسرائيل، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثامن، 2000، ص227.

11- مصطفى طلاس: التعاون التركي – الاسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد الاول، دمشق، 1997، ص43.

12- حكمت محمد عبد الله: المياه في الفكر الصهيوني، وزارة الخارجية العراقية، دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية، 1996، ص43.

13- ارنون سوفير: الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، اصدار جامعة حيفا، الجيزة، 1993، ص114-115.

14- المصدر نفسه: ص116.

15- المصدر نفسه: 116.

16- عبد الستار سلمان حسين: مشاريع جنوب شرق الاناضول: الكاب GAP، الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السابع، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص34.

17- اتحاد الكتاب العرب: الموارد المائية العربية والاطماع الصهيونية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، دمشق، 1998، ص14.

18- يوسف ابراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص229.

19- محمد احمد السامرائي: نهر النيل والامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص194.

20- ناجي علي حرج: المياه واثرها في العلاقات العراقية السورية – التركية، المؤتمر السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1997، ص22.

21- اتحاد الكتاب العرب: مجلة الفكر السياسي: دراسة حول قضايا المياه بين سورية والعراق وتركيا، العدد الثاني، دمشق، 1998، 227.

22-ناجي علي حرج: المصدر السابق، ص24.

23- شمعون بيريس: الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1994، ص148.

24- عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص130.

25- المصدر نفسه: ص131.

26- اتحاد الكتاب العرب: مجلة الفكر السياسي: الموارد المائية العربية والاطماع الصهيونية ، العدد الثاني، دمشق، 1998، ص14.

27- عباس قاسم: المصدر السابق، ص30.

28- يوسف صائغ: منظور الشرق الاوسط ودلالاته بالنسبة للعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 192، 1995، ص17.

29- غازي حسين: التطورات والمخططات الصهيونية للشرق اوسطية ومخاطرها على الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، مجلة الفكر السياسي، العدد الاول، دمشق، 1997، 118.

30- محمد احمد السامرائي: المشروعان الاوسطي والمتوسطي، التحدي والمواجهة، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة والاعلام، العدد 27، بغداد، 2000، 56.

31- شمعون بيريس: المصدر السابق، ص61.

32- المصدر نفسه: ص79.

33- مجدي صبحي: مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1992، ص23.

34- محمد عبد الهادي راضي: الابعاد الهيدرولوجية للأمن المائي العربي أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، الامن القومي وابعاده ومتطلباته، مطبعة مركز البحوث العربية، بالنيل، 1993، ص210.

35- محمد احمد السامرائي: المشروعان الاوسطي والمتوسطي، المصدر السابق، ص56-57.

# أدارة مياه نهر الفرات بين سورية والعراق

المبحث الأول: مفهوم أدارة الموارد المائية.

المبحث الثاني: واقع أدارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق.

المبحث الثالث: مستقبل أدارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق.



# الفصل 4 الرابع

# الفصل الرابع

# أدارة مياه نهر الفرات بين سورية والعراق

## مقدمة:

تعد إدارة الموارد المائية من الأعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي والتشريع المائي والبحوث المائية والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الاستخدام الأمثل لمياه نهر الفرات بين العراق وسوريا منطلقاً من فرضية مؤداها: هل لإدارة الموارد المائية أثر في استخدام مياه نهر الفرات بين العراق وسورية ؟

وإذا كان الجواب على سؤال الفرضية بالإيجاب حسب رأي الباحث فذلك لأن إدارة مياه نهر الفرات تكتسب أهمية كبيرة للدول المتشاطئة عليه نظراً لما لمياه نهر الفرات من مكانة كبيرة في الاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الخدمية وبشكل خاص في كل من العراق وسورية.

إن البحث تبدأ حقائقه في تناول الموضوع من دراسة (إدارة مياه نهر الفرات بين العراق وسورية) في عدة مباحث، مستخدماً المنهج التحليلي لكل ما يرتبط بواقع إدارة المياه، معززة بالحقائق الجغرافية، لتنتهي في رسم صورة المستقبل في كيفية التعامل مع مياه نهر الفرات، لمجابهة التحديات الطبيعية والبشرية التي تواجهها كل من العراق وسورية في هذا المجال. وبالرغم من وجود بعض الصعوبات التي واجهت الباحث والمتمثلة في قلة الدراسات المتعلقة "بإدارة الموارد المائية" وبشكل خاص في نهر الفرات. فضلاً عن عدم وجود احصائيات مستقرة سواء المتعلقة منها في موارد مياه نهر الفرات أوا لمياه المستخدمة للأغراض

المختلفة، إذ وجد الباحث أرقاماً متضاربة في العديد من المصادر التي اطلع عليها، عندها أخذ الباحث بالأرقام والاحصائيات التي اعتقد بانها أقرب إلى الواقع في كل من العراق وسورية.

إن مادفع الباحث إلى الكتابة في هذا الموضوع هو ايمانه بالمقولة التي أكد عليها الملتقى العالمي الثالث للمياه في كيوتو عام 2003 والتي تنص على "أن أزمة المياه العالمية هي نتاج للإدارة غير الجيدة للمياه". كما أن "الإدارة" اليوم أصبحت "منهجاً" نستطيع من خلاله الوصول إلى الاستخدام المفيد لمياه نهر الفرات في كل من العراق وسورية. وتحسين استخدامات المياه في الزراعة والصناعة والخدمات وصولاً الى تقليل نسبة الملوحة والتلوث في هذه المياه، مع الاستمرار بالتعاون على المستوى الاقليمي والدولي لضمان حقوق العراق وسورية في قسمة عادلة لمياه نهر الفرات.

# المبحث الأول

## مفهوم إدارة الموارد المائية

### أولاً : تطور مفهوم إدارة الموارد المائية :

تطور مفهوم إدارة الموارد المائية (Water Management) خلال العقود الماضية بشكل ملحوظ، ففي عام 1977 أعتبر كنها (Cunha) وآخرون هذا المفهوم من الأعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي (Water planning) والتشريع المائي والبحوث المائية والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات[1].

كما تبلورت عدة مفاهيم حول إدارة الموارد المائية في خطة ماردي بلاتا عام 1977 أهمها الارتباط العضوي بين السياسة المائية والتخطيط والإدارة، كما أكدت أيضاً على موضوع ترشيد استخدامات المياه والجوانب البيئية ومكافحة التلوث[2].

وهناك من أعطى إدارة الموارد المائية تفسيراً بانها: العملية التي يمكن بموجبها للحكومات أو رجال الأعمال أو المؤسسات المختصة او الأشخاص ذوي النفوذ أو صانعي القرار من التأثير على كمية ونوعية المياه المتاحة حالياً ومستقبلاً للاستخدامات المفيدة، وحصر المخاطر الملازمة لهذه الاستخدامات وسبل التعامل معها لتقليل تأثيراتها بالقدر الممكن[3].

كما رأى واثق رسول اغا أن مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو الا عملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل وصيانة الموارد المائية، آخذة بعين الاعتبار كل المعوقات والعوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك، وساعية لتقليل المنعكسات السلبية على البيئة، وعاملة على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع ولأحداث التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها[4].

بعدها أعطى مؤتمر دبلن عام 1992 للمفاهيم الحديثة لإدارة المواردا المائية أبعاداً أكثر وضوحاً وأكثر دقة. إذ حدد الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية بانه الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق القدر الأكبر من الفوائد للمجتمع بما فيها الفوائد المائية مع الأخذ بالاعتبارات البيئية(5).

## ثانياً: الإدارة المتكاملة للموارد المائية

أدت إدارة المياه تحت ظروف الندرة والجفاف إلى استنباط مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي يجمع بين المنظور الهندسي للمشكلة المائية والمنظور الاجتماعي لها (الفعاليات البشرية والنظم الاجتماعية والبيئية) والذي يعبر عن النهج التكاملي في التخطيط وإدارة الموارد المائية المتاحة(6).

وتتركب الإدارة المتكاملة من العديد من العناصر الأساسية التي تختلف كماً ونوعاً باختلاف المناطق الجغرافية وظروفها المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة تطورها الحضاري والتقني(7).

ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1977 طُرح مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية (International water Resources Management) في مؤتمر ماردي بلاتا. لقد أرتكز هذا المفهوم في السبعينات على مبدأ التخطيط المركزي وبالتالي تبلورت فكرة اعداد خطط مائية وطنية (water master plan) وبالتالي تبلورت فكرة الإدارة المركزية المائية ( Centerl planning and Management)(8) ومع مطلع التسعينات، وعلى الرغم من ان الإدارة المتكاملة للموارد المائية ما زالت حجر الأساس في السياسات والخطط المائية الوطنية إلا ان النهج التكاملي قد تبدل بسبب صعوبة تنفيذ خطة مركزية عملاقة شاملة من الناحية العملية لأسباب اقتصادية واجتماعية وطبيعية، وبالتالي طرأ تحول وتغير على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إذا أنتقل من الشمولية المطلقة (comprehensiveness) إلى الترابط المنطقي (coherence) أي تحول الاتجاه في

مجال التخطيط والإدارة من العمليات المعقدة إلى العمليات الأكثر تبسيطاً وفعالية[9].

كما يُعد بيان دبلن الذي صدر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض والذي يتم إقراره في عام (1992) بمدينة ريودي جانيرو بما فيه الخطوة الأولى في الاتجاه الجديد للبنك الدولي، حيث أكدت الدول على مفهوم إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية بوصفها جزءاً من النظام البيئي الشامل، وفي نفس السياق تم التأكيد على توزيع المياه من خلال "إدارة الطلب" و "آليات التسعير" و "المعايير المنتظمة". ووضع البنك المركزي عدة شروط لمنح القروض أو التعامل مع الدول النامية في مجال المياه، حددها فيما يأتي[10]:

1. لابد من توافر منهج منسق لإدارة موارد المياه.
2. لابد أن يشمل هذا النهج على قاعدة بيانات دقيقة، وإطار للسياسات المائية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية.
3. اتساق الاستراتيجيات الوطنية على الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.
4. تقييم تأثير إدارة المياه على البيئة وعلى المستفيدين الآخرين.
5. اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بالموارد السطحية والجوفية على حد سواء.

كما أكد البنك الدولي عام 1995 على ضرورة بروز توجهات جديدة لإدارة مصادر المياه وهي توجيهات من شانها أن[11]:

1. تتناول مسائل النوعية والكمية بالنسبة للمياه من خلال توجه متكامل.
2. تربط إدارة استخدام الأراضي بالإدارة المستدامة للمياه.
3. تعترف بإدارة شؤون المياه العذبة والبيئات الساحلية والبحرية كسلسلة متصلة ببعضها البعض.

4. تعترف بالمياه كسلعة اقتصادية وتشجيع التدخل في سياسات تحديد الأسعار على أساس كلفة المياه.
5. تدعيم التوجهات التي تتضمن روح الابداع والمشاركة.
6. تركز على الأعمال التي تؤدي إلى تحسين ظروف معيشة الناس.
7. تنظر إلى إدارة أحواض الأنهار والمناطق الساحلية والبيئية البحرية نظرة شمولية وليس كوحدات منفصلة عن بعضها البعض.

ومن الأهمية بمكان التزام الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالمباديء التي ترسمها السياسة المائية للدولة حيث تبين أنه في كثير من دول العالم يطبق الان المنهج التكاملي (IntegratedApproach) الذي يتم على المستويات الآتية :-[12]

1. الإدارة المتكاملة للموارد السطحية الدائمة والموسمية الجريان.
2. الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة.
3. الإدارة المتكاملة للمياه السطحية والجوفية.
4. الإدارة المتكاملة للمياه التقليدية وغير التقليدية.
5. الإدارة المتكاملة لامدادت المياه والطلب على الماء.

ونرى أنه من الضروري الآن تعميم هذا المنهج التكاملي على مستوى الوطن العربي وربطه بعنصر الأرض كون معظم مناطق هذا الوطن جافة وشبه جافة وتزداد فيه ندرة المياه.

## ثالثاً : أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية

لكي تتمكن الإدارة المتكاملة من تحقيق أهدافها ، فقد اتبعت العديد من الأساليب والمناهج والتي سنتناول البعض منها[13] :

### 1. المنهج الشمولي:

يقوم هذا المنهج على تقييم وتنمية إدارة الموارد المائية السنوية ووضع السياسات المائية القطاعية في إطار السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة نظراً لمحدودية الموارد المائية وحساسية الأوساط المائية.

### 2. المنهج التشاركي:

يقوم هذا المنهج على التفاعل السليم بين واضعي السياسات المائية وعامة السكان المستفيدين من هذه السياسات وذلك باشراك المستفيدين من المشروعات المائية في كل من عمليات تخطيط وتنفيذ هذه المشروعات.

### 3. المنهج الاقتصادي:

ينادي الكثير من العاملين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعامل مع الماء على انه سلعة اقتصادية، وبالتالي يجب استخدام المباديء الاقتصادية لحل المشكلات المائية كونها تسهم بشكل فعال في رفع كفاءة استخدامات المياه وتقليل الهدر.

ومع تعدد هذه المناهج تواجه إدارة الموارد المائية مشكلات ومعوقات مائية رئيسية أثناء تنفيذ سياسات التنمية المائية الخاصة بها.

وتمثلت هذه المشكلات في فئتين، هما فئة الآثار (Impacts) الناجمة عن استثمار واستخدام الموارد المائية المتمثلة في استخدام الأسمدة ومواد المكافحة، وكذلك ما تعززه التنمية الصناعية من آثار، إضافة إلى التوسع الحضري الكبير وما نتج منه من ضغوط على الموارد المائية.

أما الفئة الثانية فتتمثل في النزاع على موارد المياه واستخدامها سواء كان هذا النزاع داخلي بين القطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية. أما النزاع الثاني فيتمثل بالنزاع الدولي الذي يحدث بين دول المنبع ودول المصب والمتشاطئة، كما

هو الحال في النزاع حول مياه نهر دجلة والفرات ونهر النيل بين تركيا وأثيوبيا من جهة وكل من سوريا والعراق ومصر والسودان من جهة اخرى.

## رابعاً: أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

تسهم إدارة الموارد المائية في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولقد جسد المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه المنعقد في الخرطوم عا 1997 عدداً من الأهداف في إدارة الموارد المائية ومنها[14]:

1. إن الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية هو الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد للجميع من جراء الاستخدامات المختلفة للموارد المتاحة.
2. إن الفوائد التي تجنى من استخدام الموارد المائية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الفوائد المادية والاعتبارات البيئية.
3. إن الحوض المائي هو الوحدة المناسبة للتخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية المتاحة.
4. عند إدارة الموارد المائية يجب مراعاة النواحي الكمية والنوعية ،
5. حماية الموارد المائية السطحية والجوفية من أي نوع من أنواع التلوث.
6. أن تعد التشريعات المائية موارد المياه ملكية عامة لكي يتسنى للهيئات المختصة إدارة الموارد المائية إدارة متكاملة.

كما قامت وثيقة الرؤية من أجل المياه والحياة والبيئة في القرن الحادي والعشرين بوضع ثلاث أهداف رئيسية للخمس والعشرين عاماً القادمين بالنسبة للإدارة المتكاملة للموارد المائية[15].

1. أعطاء المرأة والرجال والمجتمعات المحلية سلطة أتخاذ القرارات في مجال مياه الشرب الصحية والنقية، وكذلك الأنشطة الاستهلاكية للمياه مع سلطة الاجتماع لتحقيق هذا الحق.

2. انتاج مزيد من الغذاء مع خلق مصادر دائمة للدخل بالنسبة لنقطة المياه المستخدمة وتحقيق الحصول على الغذاء الضروري للجميع.
3. إدارة استخدام المياه بطريقة الحفاظ على كمية وجود المياه الضرورية للحفاظ على الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها الإنسان والكائن الحي.
4. ولتحقيق الأهداف الثلاثة سالفة الذكر، قامت الرؤية بوضع خمسة أساليب مفتاحية لتنفيذ هذه الأهداف(16):-
   1. ادراج كافة الأطراف المعنية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
   2. التوجه نحو تسعير تمثيلي لتكاليف خدمات المياه وليس المياه كحق.
   3. زيادة المصروفات العامة في مجال البحث العلمي والصالح العام.
   4. تشجيع التعاون في الأحواض الدولية.
   5. توجيه مزيد من الاستثمارات في مجال المياه.

كما قدمت إدارة الرؤية المنبثقة عن اللجنة العالمية للمياه (المجلس العالمي للمياه)* تقرير يؤكد أن أزمة المياه لاتعد أزمة مائية في ذاتها ناتجة عن نقص الموارد المائية، ولكن أزمة إدارة كفء للموارد المائية. وتقدم الرؤية عدداً من الحلول لمواجهة إدارة الموارد المائية تتمثل في تنفيذ عدد من السياسات التي توصلنا إلى تحقيق الأهداف ومنها(17).

1. الحد من انتشار المزروعات التي تتطلب مياه كثيرة في الري وذلك عن طريق تحقيق الإدارة الجيدة والكفء للموارد المائية أي الإدارة المستدامة للمياه.
2. زيادة انتاجية المياه: وذلك يتحقق عن طريق التنويع بين المزروعات لزيادة خصوبة التربة، الإدارة الجيدة للأراضي الزراعية ومواجهة الآفات.

---

(*) خرج المجلس العالمي للمياه (world water council) إلى الوجود عام 1996 كسلطة مستقلة قادرة على تعبئة وتنسيق جهود المجتمع الدولي لإدارة وحماية تراث البشرية إلا وهو الموارد المائية.

3. الحد من أسراف المياه: وذلك عن طريق بناء السدود الكبيرة والصغيرة، إعادة تغذية المناطق الغنية بالمياه الجوفية والاهتمام بالتقنيات البسيطة لتخزين مياه الأمطار، الاحتفاظ بالمياه في الأراضي الرطبة.

4. اصلاح المؤسسات المعنية بإدارة الموارد المائية: وذلك عن طريق تبني تسعير خدمات المياه، تمحور الإدارة المائية حول تقديم الخدمة وأنه هناك سياسة اعتماد نتبادل بين المستهلك والبائع، وأنه هناك ثمن لبيع خدمة المياه، استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، مما يعطي الأحقية في تقييم الخدمات المقدمة اليهم في مجال المياه.

5. تدعيم التعاون بين الأنهار الدولية: يتحقق التعاون من خلال إرساء اواصل الثقة بين الدول المطلة على النهر الدولي، وإذا كانت الثقة قد تأصلت فلم لايقوم تعاون ليس فقط على محورية المياه، لكن حول تحقيق التنمية المستدامة لشعوب هذا النهر، كما حدث في مبادرة حوض النيل 1999 في دار السلام بتنزانيا يمكن ان يتحول هذا التعاون إلى اتفاقيات ومعاهدات إقليمية تتسم بالصفة الالزامية ثم تعتبر جزء لايتجزأ من تطور القانون الدولي للمجاري المائية للأنهار الدولية.

6. تقييم وظائف الأنظمة البيئية وذلك عن طريق تقييم ما مدى فائدة وضرر خدمة المياه على الأنظمة البيئية.

7. دعم التجديد في مجال الموارد المائية: ويتحقق هذا من خلال المعرفة المتزايدة والوعي لدى الأفراد بأهمية المياه وضرورة الحفاظ عليها.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من الإدارة المتكاملة للموارد المائية أن تستند على التخطيط الاستراتيجي. فالتخطيط هو أسلوب يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقاً لأهداف معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يتطلب رؤية شمولية متكاملة، كما أنها بحاجة إلى وسائل متقدمة منها الفنية والتقنية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية لتحقيق أهدافها.

# المبحث الثاني

## واقع إدارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق

### أولاً: واقع إدارة مياه نهر الفرات في سورية

لمعرفة واقع إدارة مياه نهر الفرات في سورية سيتم تناوله وفق المعايير الآتية:

**1. تطور النمو السكاني:**

بلغ عدد سكان سورية في نهاية عام 2000 (16) مليون نسمة فقد ازداد بمعدل 3٪ خلال فترة 1995 - 2000. ولو أخذنا الكثافة الحسابية بمجر قياس أولي يستخدم لقياس درجة ضغط السكان على الموارد الاقتصادية فله دلالته أيضاً. فقد بلغت حوالي (24) شخصاً في الكم2 في عام 1960 وارتفعت إلى حوالي (88) شخصاً في عام 2000[18].

كما تطورت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان من 33٪ في عام 1947 إلى حوالي 50٪ في عام 1994[19].

إن الواقع الراهن لسكان سورية يشير من الأرقام التي تم ذكرها إلى زيادة الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات. وإذا ما اخذنا نسبة زيادة سكانية ثابتة كمقياس لتزايد عدد السكان والاستخدامات المختلفة للمياه كما موضح في الجدول(6) سنتوصل إلى عدد من النتائج:

**جدول (6)**

**يبين الاستخدامات المختلفة للمياه وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة/مليون م2/سنة**

| نوع الاستخدام | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 10031 | 13960 | 22919 |
| الصناعة | 376 | 818 | 2303 |
| الأغراض الخدمية | 1152 | 1488 | 3070 |

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أعمال الندوة الثانية لاستخدامات الموارد المائية في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص88، 91، 92.

أ. أن الطلب في مجال الزراعة بلغ عام 2000 (10) مليارات م3 وسيبلغ في عام 20025 حوالي (23)مليارم3.

ب. أما في مجال الصناعة فان الطلب على الماء بلغ عام 2000 (376) مليون م3 وسيبلغ عام 2025 أكثر من مليارين م3.

جـ. وفي مجال الشرب والأغراض الخدمية بلغ الطلب عام 2000 أكثر من مليار م3 وسيبلغ 2025 أكثر من (3) مليارات م3.

أما نصيب مساهمة نهر الفرات من هذه الاستخدامات الثلاثة فتبلغ وفق تقديرات المجموعة الاحصائية السورية لعام 1990، في المجال الزراعي (2644) مليون م3، وفي مجال الصناعة بلغت (45) مليون م3، أما استخدامات مياه نهر الفرات للأغراض الخدمية فقد بلغت (155) مليون م3[20].

## 2. كفاية البنى الأساسية:

يقصد بالبنية الأساسية مكوناتها الثلاثة: الهياكل المؤسسية والكوادر البشرية والتشريعات، وتشكل هذه البنية الأساسية مرتكزات إدارة القطاع والتشريعات، وتشكل هذه البنية الأساسية مرتكزات إدارة القطاع المائي بكافة مكوناته وتفرعاته وبها يتعلق أداء هذا القطاع وفعاليته[21].

وفي سورية كما في أغلب الأقطار العربية شرعت على دمج وتنسيق برامج إدارة وتخطيط الموارد المائية على صعيد إدارة مركزية موحدة نظراً للدور المهم الذي يلعبه التخطيط المائي في تخصيص الموارد المتاحة بين كل القطاعات.

ومع وجود سلطة مركزية لإدارة شؤون المياه إلا أنه يتطلب من كل وزارة أو جهة لها علاقة تأثير وتعامل مع الموارد المائية أن تدخل في مشروع تعاوني لتنظيم إدارة الموارد المائية.

### 3. السدود ومشاريع الري

تكتسب السدود أهمية خاصة في المنطقة ذات المناخ الجاف وشبه الجاف، والفقيرة بمواردها المائية. وفي سورية يوجد سد الطبقة لأغراض الري وتوليد الطاقة، ثم انشأت سدود البعث وتشرين لغرض تنظيم جريان مياه نهر الفرات وتوليد الطاقة الكهربائية، كما أن سورية بحاجة أيضاً لإنشاء بعض السدود على بعض الروافد المهمة لنهر الفرات كالساجور والخابور. أنظر خريطة رقم(2).

ويعد سد الطبقة من أضخم المشروعات المائية التي حققت الأهداف الزراعية بري (640) ألف هكتار من الأراضي[22]. إلا أن ما يعانيه هذا المشروع هو حجم التبخر من بحيرة الأسد على نهر الفرات والبالغ حوالي (1.2)مليار م3/سنوياً، وهذا يشكل (15٪) من حجم التخزين السنوي في هذه البحيرة[23].

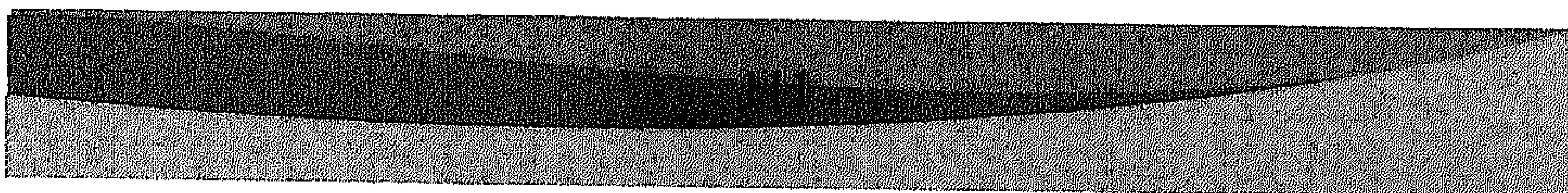
كما يتطلب من سورية أيضاً التركيز على التكنولوجيا الحديثة لإنشاء المستجمعات الصغيرة الحجم الموجودة في التلال، حيث يجري الماء المتدفق من ذوبان الثلوج وعملية التحات الذي يسبب خسائر كبيرة للمياه والتربة ما لم تتم السيطرة عليه.

### 4. كفاءة استخدام المياه:

#### أ. كفاءة استخدام المياه في الزراعة:

تقدر المساحات المروية في حوض الفرات بـ(346) ألف هكتار، وبلغ استهلاك مياه الري فيها لعام 1995 (4100) مليون م3 من مجموع الموارد المائية في هذا الحوض والبالغة (20) مليار م3، بينما بلغ المقنن الحقلي (11848) م3/ هكتار[24].

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى الكميات الكبيرة التي تفقد في نظام الري في سورية، إذ تقدر بحوالي (60٪) في شبكات النقل والتوزيع وحوالي (50٪) في الحقول. ومع أهمية استخدام الأساليب الحديثة للري، فأن ما يجري تطبيقه في



سورية لايزيد عن (1٪) فقط من المساحات المروية[25]. ففي الوقت الذي تبلغ نسبة الري بالطرق التقليدية (97٪) لم تبلغ طرق الري بالرش (2٪) ونسبة الري بالتنقيط (1٪)[26].

**ب. كفاءة استخدام المياه في الصناعة:**

نظراً للتطور الصناعي الحاصل في سورية في العديد من الصناعات، فقد أزداد الطلب على المياه بنسبة (3٪) من استعمالات المياه. ومع قلة هذه النسبة نجد أن سورية كبقية دول العالم الثالث لم تستطع ان تصل إلى مستوى تدوير المياه في الصناعة أو تقليل كميات المياه المستعملة في الصناعة إلى نسبة منخفضة مع المحافظة على بقاء إنتاج الوحدات الصناعية نفسها، كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة كاليابان مثلاً.

**جـ. كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية:**

ازداد الطلب على مياه الشرب والأغراض الخدمية في سورية من (920) مليون م3 في عام 1997 إلى (1118) مليون م3 في عام 2000، ويتوقع أن يصبح الطلب عليه في عام 2035 إلى (2823) مليون م3[27].

كما تم التخطيط في سورية لرفع نسبة المستفيدين من مياه الشرب في مراكز المحافظات من (95٪) في عام 1995 إلى (97٪) في عام 2000، ليتغير نصيب الفرد الواحد خلال الفترة نفسها من (161) لتر/يوم إلى (193) لتر/يوم[28].

إلا أن ما يجدر الانتباه أليه في هذا المجال أن قسماً مهما من مياه الشرب المنتجة تضيع هدراً، بسبب قدم الشبكات المائية وسوء تنفيذها. فعلى سبيل المثال من أصل (486) مليون م3 تمثل أجمالي كميات المياه المنتجة في عام 1991، ضاع منها في الشبكة (118) مليون م3، أي ما يعادل نحو (24٪). ولقد ازداد الضياع في عام 1995 بحيث أصبح نحو (153) مليون م3 من أصل (608) مليون م3 أي ما يعادل نحو (25٪)[29].

### 5. إدارة عوائد الصرف الزراعي والصحي :

تشكل عوائد الصرف الزراعي أهمية كبيرة في الاستخدام الزراعي إذا ماعلمنا أن نسبتها من مياه الري السطحي تبلغ (35٪). ويمكن إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي بعد معالجتها وخلطها بمياه عذبة، وتقدر عوائد الصرف الزراعي في سورية بـ(20٪) من أجمالي الموارد المائية المستعملة في الري. وقد قدرت كميات المياه العائدة من الصرف الزراعي لعام 2000 بـ(1113)مليون م3 ومن المتوقع أن تبلغ عام 2020 حوالي (1538) مليون م3[30].

أما عوائد الصرف الصحي فقد قدرت في سورية بنسبة تتراوح بين (75٪ - 80٪) من أجمالي الاستعمالات الخاصة بالشرب والاستعمالات المنزلية والصناعية وقدرت هذه العوائد لعام 2000 بـ(881) مليون م3 ولعام 2020 سوف تبلغ (1529) مليون م3[31].

ومن الصعوبات التي تحول دون الاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي المعالجة في بعض الدول النامية عدم وجود شبكات تصريف نظامية تنتهي إلى محطات معالجة، وهذا ماتعاني منه سورية حيث تحتاج هذه العملية إلى تكاليف باهضة.

### 6. إدارة أزمة مياه الفرات الإقليمية :

تمثلت إدارة المياه الدولية المشتركة من قبل سورية في مقدرة الأخيرة على التعامل الايجابي مع المنطلقات النظرية التي اعتمدتها السياسة المائية التركية من الموقف من نهر الفرات. فقد تجسدت مواقف تركيا من قضية مياه نهر الفرات في عدم الاعتراف بالصفة الدولية للنهر حيث تعتبره نهراً عابراً للحدود، كما تعد مياه النهر ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها[32].

إضافة إلى فهم تركيا لمصطلح "قسمة المياه" بانه لايعني قسمة المياه بين البلدان المتشاطئة على النهر بل يعني "قسمة استخدامات المياه" على أساس معقول

ومنصف[33]. فضلاً عن مفاهيم تركية كثيرة عن نهر الفرات لايمكن طرحها في هذا البحث كمفهوم الحوض، وخطة المراحل الثلاث التي تقدمت بها تركيا إلى كل من سورية والعراق، ومفهوم الحقوق المكتسبة في المياه، ومفهوم الاستخدام الأمثل للمياه، والاستمرار بانشاء المشاريع دون التشاور مع كل من سورية والعراق انظر خريطة رقم(4)[34]. جميع هذه المواقف تعاملت سورية معها بعقلانية.

وبحكمة مستندة إلى القوانين الدولية وأحكام التعامل مع الأنهار الدولية. فقد رفضت جميع هذه المفاهيم وكانت مواقفها متطابقة مع مواقف العراق في تأكيده على نهر الفرات نهر دولياً مستنداً إلى ما أقرته القوانين والمعاهدات الدولية.

وفضلاً عما تقدم فأن سورية كما هو حال العراق قد رفضت محاولات تركيا في إثارة العديد من المشكلات وإقحامها في قضية المياه مستهدفة بذلك الضغط على سورية والعراق لتحقيق أهداف سياستها المائية، ومنها "المشكلة الكردية" و "مشكلة لواء الاسكندرون ونهر العاصي" و "معادلة المياه بالنفط"[35].

## ثانياً: واقع إدارة مياه نهر الفرات في العراق

يتحدد واقع إدارة مياه نهر الفرات في العراق بعدة معايير يمكن تناولها على النحور الآتي:-

### 1. تطور النمو السكاني

أزداد عدد سكان العراق بنسبة زيادة سكانية تقدر بـ(3.6٪) وفي ضوئها بلغ عدد السكان عام 1995 (20) مليون نسمة وبلغ في عام 2000 (24) مليون نسمة ومن المقدر لها أن تصل إلى (35) مليون نسمة عام 2025[36].

ولو القينا نظرة على جدول (7) والذي يعتمد على عدد السكان لعام 2000 كأساس في التعامل لمعرفة الزيادات السكانية في السنين القادمة، يتبين لنا

الضغط الكبير الذي تمثله الزيادة السكانية على الموارد المائية لمختلف الاستخدامات، كما تمكنّا قراءة الجدول أيضاً من الخروج ببعض النتائج:

جدول (7)

يبين الاستخدامات المختلفة للمياه وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة. مليون م3/سنة

| نوع الاستخدام | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 48142 | 68570 | 116554 |
| الصناعة | 2229 | 25930 | 3558 |
| الأغراض الخدمية | 1497 | 22200 | 4744 |

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أعمال الندوة الثانية لاستخدام الموارد المائية في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص88، 91، 92.

أ. ازدياد الطلب على المياه في الزراعة من (48) مليار م3 عام 2000 إلى حوالي (117) مليار م3 عام 2025.

ب. زيادة الطلب على المياه في الصناعة من (2) مليار م3 عام 2000 إلى حوالي (4) مليار م3 عام 2025.

ج. زيادة الطلب على المياه للأغراض الخدمية من (1.5) مليار م3 تقريباً عام 2000 إلى حوالي (5) مليار م3 عام 2025.

## 2. السدود ومشاريع الري

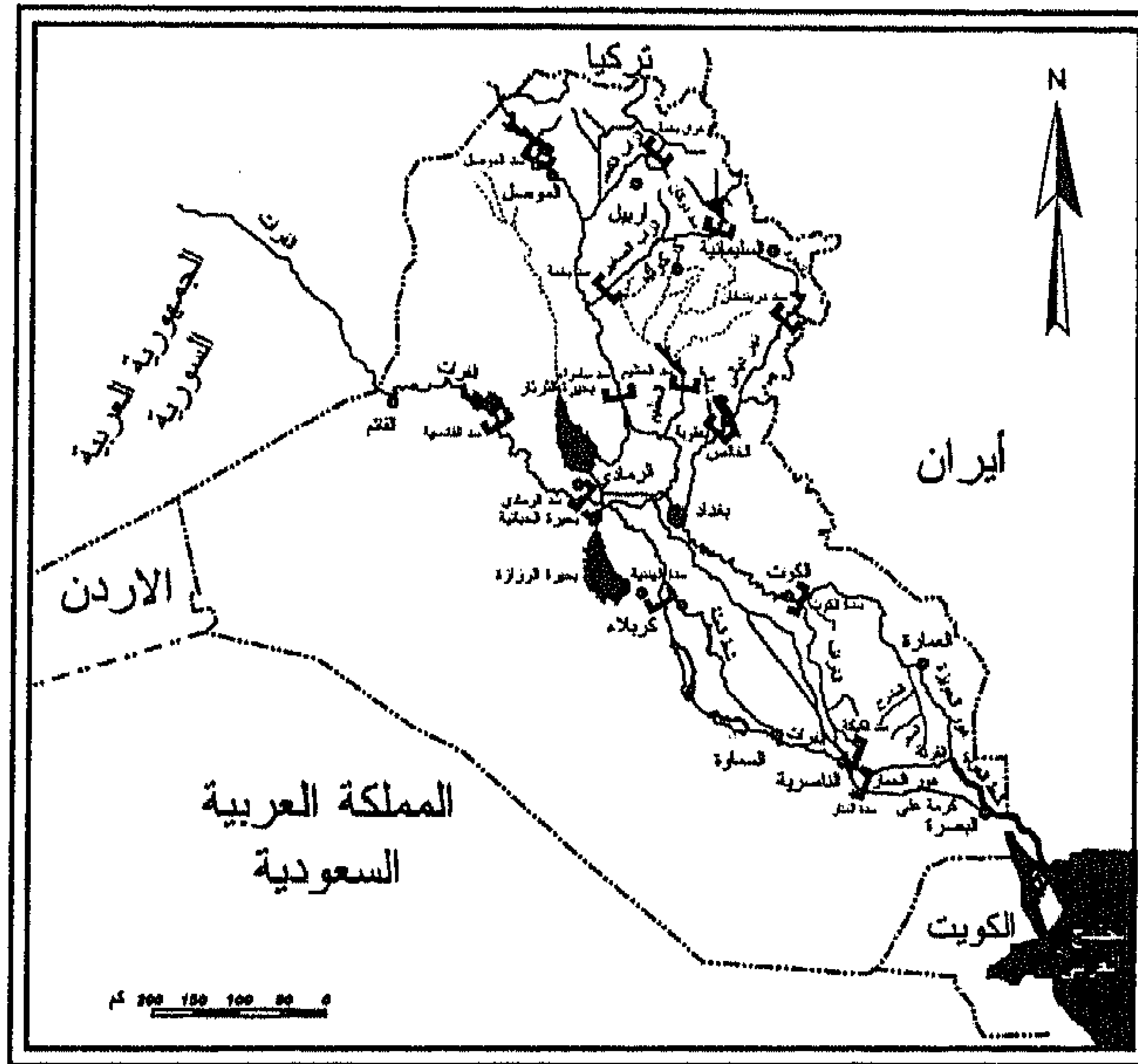
تجري إدارة الموارد المائية في حوض الفرات في العراق من خلال تنفيذ الخطط الموضوعة للخزن والتشغيل لدرء الفيضان وتأمين متطلبات الزراعة الشتوية والصيفية والاحتياطات الأخرى في حوض النهر، ويتم ذلك من خلال تشغيل الخزانات ومنشآت السيطرة المركزية. فمنشآت الخزن والسيطرة المركزية المقامة على نهر الفرات تتمثل في سد القادسية، وبحيرة الحبانية وبحيرة

الرزازة ومنظومة سد الرمادي، ومنظومة سد الفلوجة، ومنظومة سدة الهندية، وناظم الكوفة، وناظم العباسية، وخزان صليبات، وأخير النواظم الذيلية في منطقة سوق الشيوخ[37]. أنظر خريطة رقم(6).

ولسد القادسية الدور الأساس في عملية تشغيل الموارد المائية وتوفير الخزن في حوض الفرات في العراق، فيما يقوم خزان الثرثار بتعزيز النقص الحاصل في الحاجة من المياه من خلال ذراع الثرثار. الفرات، كذلك تقوم بحيرة الحبانية باعمال التعزيز أيضاً من خلال ناظم الذبان. أما سدة الفلوجة فأنها تعمل على تامين مناسيب ملائمة لامرار مياه مآخذ القناة الموحدة، كما تقوم سدة الهندية ايضاً بتأمين المناسيب الملائمة لامرار المياه إلى مآخذ مشاريع الري في حوض الفرات الأوسط. اضافة إلى منشآت السيطرة المركزية هذه، هناك نواظم المشخاب والبعو وأبو عشرة على شط الكوفة ونواظم الشامية وابوتبن على شط العباسية[38].

**خريطة رقم (6)**

**تبين توزيع مشاريع الري والخزانات في العراق**




<u>المصدر</u>: الخريطة من عمل الباحث.

وفي عقد التسعينات ونتيجة للتوسع بالرقعة الزراعية في حوض الفرات فقد تم تنفيذ عدد من المشروعات المائية – الاروائية الإستراتيجية مثل مشاريع الجنوب الاروائية ونهر القادسية. وتشمل إدارة الموارد المائية أيضاً إدارة مشروع المصب العام لصرف مياه البزل عبره إلى الخليج العربي بعد ربط المسار بشط البصرة، ويهدف هذا المشروع إلى أحياء نحو (6) مليون دونم بعد تخليصها من الأملاح[39]. إضافة إلى تخليص مياه نهر دجلة والفرات من مياه المبازل.

أن هذا المستوى من الإدارة في العراق كان جيداً في السابق من حيث تحقيق أهدافها، قبل إنشاء مشاريع الري التركية، إذ كانت إيرادات نهر الفرات من المياه الداخلة إلى العراق بحدود (32)مليار م3، بينما أصبح وارده الحالي من المياه بحدود (9-11) مليار م3، ممايضع صعوبات كبيرة أمام إدارة الموارد المائية في مختلف المجالات.

## 3. كفاءة استخدام المياه

### أ. كفاءة استخدام المياه في الزراعة

أدى اعتماد الأساليب التقليدية في الري والمتمثلة في الري السيحي إلى انخفاض كفاءته التي تتراوح بين (40 – 50٪). حيث تقدر الدراسات الفنية بان حاجة الدونم إلى (3250)م3 سنوياً، في حين وجد أن استهلاك الدونم الواحد يصل إلى (6600)م3 سنوياً أي بزيادة الضعف[40].

كما أخفقت إدارة الموارد المائية أيضاً في خفض كفاءة النقل، فقد بلغ معدل النقصان في كفاءة النقل عن الكفاءة التصحيحة هو (18٪) وهذا يعني هدر هذه الكمية قبل وصولها إلى المستهلكين[41].

أما فيما يتعلق بكفاءة الإرواء الحقلية في المشاريع فقد بلغت أقل من (60٪) بمقدار (14٪) وهذا يعني أن هناك هدراً مقداره (14٪) يمكن معالجته بمجرد السيطرة على الواقع الاروائي الحقلي[42].

أما طرق الري الحديثة في العراق فما زالت محدودة وعلى نطاق بعض المشاريع حيث هناك نحو (45) ألف دونم تروى بالرش، كما ان هناك (76)ألف دونم للري التكميلي في مشروع الجزيرة الشمالي. كما اجريت تطبيق وسائل الري بالتنقيط باستخدام المياه المالحة حيث ارتفعت كفاءة الري من (30٪) إلى حوالي (85٪)[43].

كما ان فيضان نهري دجلة والفرات في شهر نيسان ومايس وهو الوقت الذي لاتستفيد منه المزروعات الشتوية والمزروعات الصيفية، سيسهم في هدر كميات كبيرة من المياه، الأمر الذي يتطلب إنشاء المزيد من السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما في خزن المياه وتوزيعها بشكل يناسب كل موسم من المواسم الاقتصادية، الزراعية والصناعية[44].

### ب. كفاءة استخدام المياه في الصناعة

تعد مياه نهر الفرات المصدر الرئيسي للعديد من الصناعات المقامة في حوضه. ومع اختلاف درجة الملوحة في هذه المياه تتباين مواقع الصناعة عليه.

وفي ضوء هذا التوزيع الجغرافي للصناعات وجد ان معدل تصريف المصانع الواقعة على نهر الفرات بحدود (700-950م3/ساعة) مع ارتفاع في تراكيز المواد الصلبة المذابة[45].

إن ما تحتاجه إدارة الموارد المائية المستخدمة في الصناعات المنتشرة في حوض الفرات هو العمل على تقليل نسبة الملوحة في مياه النهر من جهة، والعمل على توزيع الصناعات وفق نوعية المياه التي تحتاجها من جهة أخرى، مع ضرورة تدوير المياه المستخدمة في الصناعة لأكثر من مرة.

### جـ. كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية

يمد نهر الفرات العديد من المحافظات العراقية التي تقع في حوضه من حاجتها لمياه الشرب والأغراض الخدمية. ولما كانت الشحة المائية قد انعكست

على زيادة التراكيز الملحية وتردي نوعية المياه فيه، فقد كانت المعدلات العامة للخصائص الكيميائية لمياه نهر الفرات في القسم الأول من النهر بأنها ضمن المواصفات القياسية لمياه الشرب، اما في القسم الثاني من النهر (الشنافية – القرنة) فهي خارج المواصفات القياسية[46].

أما بخصوص التلوث البيولوجي فأن أغلب المواقع على نهر الفرات للتحاليل البيولوجية، أثبتت عدم وجود تلوث بيولوجي ذي أهمية كبيرة.

## 4. إدارة مياه عوائد الصرف الزراعي والصحي

تعد مياه المبازل أكبر مصدر للمياه السطحية ذات الملوحة المرتفعة نسبياً والتي تبلغ نحو (5000) جزء لكل مليون جزء، ويمكن الاستفادة منها من جانبين الأول: استخدامها في عمليات غسل التربة الملحية التي تكون فيها الأملاح أعلى من مياه المبازل. أما الجانب الآخر فيمكن استخدامها في زراعة بعض المحاصيل التي لها مقاومة نسبية للأملاح (كالنخيل والشعير والشوندر والقطن)[47].

كما يعد استخدام مياه الصرف الصحي لأغراض الري أحد الطرق للتخلص من مخلفات الصرف الصحي، وعدم صرفها إلى مياه الأنهار التي تؤدي إلى تلوثها. هذا إضافة إلى كونه مصدراً للمياه يمكن استغلاله من الناحية الاقتصادية فضلاً عن المحافظة على الصحة العامة[48].

## 5. إدارة أزمة مياه نهر الفرات الإقليمية

يتطابق دور العراق في إدارته لأزمة مياه نهر الفرات مع دور سورية في إدارة تلك الأزمة. فلو أطلعنا على مذكرة وزارة الخارجية العراقية بعدد (66012/1/1/8/7) في (1996/1/4) نجدها تتضمن العديد من مواقف العراق لإدارة أزمة الفرات وخاصة تجاه إدعاءات تركيا حول استخدام مياه نهر الفرات ومنها[47]:

أ. قبل إنشاء أول سد على الفرات في تركيا – وهو سد كيبان- دعا العراق إلى مفاوضات بين الدول الثلاثة المستفيدة من النهر المذكور لتحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب قواعد القانون الدولي.

ب. رغم بدء المفاوضات بين العراق وسورية وتركيا منذ عام 1962 لاقتسام مياه نهر الفرات إلا انها لم تؤدِ على التوصل لاتفاق نهائي وذلك بسبب رفض الجانب التركي لهذا المبدأ.

ج. تكونت لجنة فنية في عام 1982 بين تركيا والعراق ثم انضمت أليها سورية في العام 1983، غير أنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول (اقتسام عادل) لمياه نهر الفرات.

د. إن آخر ما تم الاعتراض عليه من قبل العراق لمشاريع تركيا هو تنفيذها مشروع الفرات الحدودي بجزيئة (سد بير جيك) و (سد قره قامش).

هـ. التزام العراق بالإحكام والقواعد القانونية والدولية العامة وبشكل خاص قواعد وأحكام وتنظيم استخدام مياه نهر الفرات. وآخر ما تم الالتزام به هو "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية" التي اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1997/5/21، ولم تعترض عليها سوى ثلاث دول في العالم ومنها تركيا.

# المبحث الثالث

## مستقبل إدارة مياه نهر الفرات في سورية والعراق

### أولاً : مستقبل إدارة مياه نهر الفرات في سورية

يتحدد مستقبل إدارة مياه الفرات بأتباع العديد من المعايير والمقاييس العلمية ومنها :

#### 1. ترشيد السكان

لمعرفة أثر ترشيد السكان على طلب المياه في سورية بإمكاننا الرجوع إلى جدول (8) الذي يوضح إسقاط الطلب على المياه في المجالات المختلفة للقطر السوري لمعرفة كميات المياه التي يمكن توفيرها في حالة السيطرة على نسبة نمو السكان.

جدول (8)

يبين إسقاط الطلب على المياه للأغراض المختلفة /مليون م3

| نوع الاستخدام | نسبة زيادة سكانية ثابتة | | | نسبة زيادة سكانية متغيرة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 |
| الزراعة | 10031 | 13960 | 22919 | 9982 | 13442 | 19951 |
| الصناعة | 376 | 818 | 2303 | 374 | 788 | 2004 |
| الأغراض الخدمية | 1152 | 1488 | 3070 | 1152 | 1432 | 2672 |
| المجموع | 11559 | 16266 | 28292 | 11508 | 15662 | 24627 |

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على إحصائيات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أعمال الندوة الثانية لاستخدامات المياه في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص78، 88، 91، 92.

بناء على البيانات الواردة في الجدول يمكننا ملاحظة:-

أ. إن الطلب على المياه في الزراعة سوف يزداد بشكل مطرد وفق نسبة التزايد السكاني، حيث سيزداد من (10)مليار م3 عام 2000 إلى حوالي (23) مليار م3 عام 2025 وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة، وفي حالة تطبيق نسبة الزيادة السكانية المتغيرة سيتحقق وفر مقداره حوالي (3)مليارم3.

ب. وفي مجال الصناعة فأن الطلب على الماء بلغ عام 2000 (376) مليون م3 وسيبلغ عام 2025 حوالي (2300) مليون م3 وفق زيادة سكانية ثابتة، وفي حالة تطبيق الزيادة السكانية المتغيرة سيتحقق وفر من المياه مقداره حوالي (300) مليون م3.

ج. أما في مجال الشرب والأغراض الخدمية الأخرى، فقد بلغ عام 2000 حوالي أكثر من مليار م3 بقليل وسيبلغ في عام 2025 أكثر من (3)مليارم3 وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة، وفي حالة تطبيق الزيادة السكانية المتغيرة سيتحقق وفر من المياه مقداره أكثر من(500) مليون م3.

وبذلك يكون مجموع الوفر من المياه المتحقق نتيجة لترشيد السكان قد بلغ حوالي (4) مليار م3.

## 2. التعامل مع نوعية المياه

تعد كل من سورية والعراق البلد الأكثر ضرراً بتملح وتلوث مياه نهر الفرات، وتزداد هاتين الظاهرتين في المياه كلما اتجهنا جنوباً في نهر الفرات وصولاً إلى العراق.

ولتخفيض هذه النسب يتطلب في رأينا العمل على مطالبة تركيا بزيادة واردات نهر الفرات إلى (700)م3/ثا عند جرابلس تطبيقاً لاتفاقية 1987 إلى أن يتم الوصول بشكل نهائي لقسمة عادلة لمياه نهر الفرات بين دوله المتشاطئة عليه.

وكذلك يتطلب من تركيا أيضاً الالتزام بالسيطرة على عوائد الصرف الزراعي التي تنساب إلى نهر الفرات وروافده وتقليل نسبتها، مع ضرورة تقليل نسبة تلوث مياه نهر الفرات من خلال تقليل المياه المطلقة من محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وإذا لم تجد هذه الفرصة تطبيقاً من قبل تركيا فمن الضروري أن يكون هناك تعاون كبير بين سورية والعراق للسيطرة التامة على عوائد الصرف الزراعي والصحي لمنعها من الاختلاط بمياه نهر الفرات. لأن هذه الاضرار ستنسحب بالنتيجة على العراق أكثر منها على سورية باعتباره دولة مصب.

وعلى صعيد المحافظة على نوعية المياه فالباحث من المؤيدين لوضع غرامات عل كل من يلوث أو يزيد من تلوث المياه، لأنها أصبحت من الضرورات الإنسانية والمحافظة على البيئة أيضاً.

### 3. الاهتمام بالبنى الأساسية للمياه

نظراً لأهمية المياه في حياة الإنسان وأمنة الغذائي، فأن وجود سلطة مركزية صاحبة قرار في شؤون المياه أصبح أمراً هاماً وخاصة في دول العالم الثالث، لكن هذا لايلغي دور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالموارد المائية، بل يجب التأكيد على دورها دون أن يكون هناك تداخل في المهام والمسؤوليات، فضلاً عن أهمية مشاركة المستفيدين من المياه في جميع المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

إن دمج وتنسيق برامج ادارة وتخطيط الموارد المائية على صعيد إدارة مركزية موحدة أيضاً لايكفي بدون أن تكون هناك تشريعات متكاملة لإدارة الموارد المائية سواء منها ما يتعلق بتسعيرة المياه في جميع الاستخدامات، تبعاً لظروف كل بلد وما تحققه هذه التسعيرة من الحفاظ على كمية المياه ونوعيتها.

ولاتقتصر إدارة الموارد المائية في هذا المجال على وجود قوانين وتشريعات كافية للحفاظ على كمية المياه ونوعيتها وإنما يتطلب أيضاً:-

أ. إلغاء ظاهرة التقاطع الذي نجده بين مؤسسات الدولة في قضية المياه.

ب. استحداث أجهزة للمتابعة في تلك المؤسسات على مراقبة تطبيق تلك القوانين والتشريعات ومحاسبة المخالف.

جـ. العمل على زيادة الوعي المائي بين غالبية المواطنين عن طريق المؤسسات التربوية أو المدنية.

د. فك الأزدواجية للعديد من القوانين والنظم ولاسيما المسؤوليات المتداخلة بين تلك المؤسسات.

## 4. مستقبل كفاءة استخدام مياه نهر الفرات

### أ. رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة

يمثل الري التقليدي الاستخدام الأكبر للمياه ويبلغ (97٪) ينما لم تبلغ طرق الري بالرش والتنقيط إلا (2٪) و (1٪) على التوالي. ويعني هذا إن هناك هدراً من المياه بسبب الري بالراحة ما مقدار (20٪) من الاحتياج المائي والمقدر بـ(10) ألاف م3/هكتار[50].

وعلى صعيد استخدام وسائل الري الحديثة فأن أهميتها تبدو واضحة إذا ما علمنا أن كميات كبيرة تفقد في نظام الري في سورية تقدر بـ(60٪) في شبكات النقل والتوزيع وبحوالي (50٪) في الحقول ومن الجدير بالذكر أن التقنيات الحديثة المتقدمة في أنظمة الري في العالم تتمثل في أربع طرق هي: الري السطحي والري تحت السطحي والري بالرش والري بالتنقيط[51]. فتقنيات الري بالرش تبلغ كفاءتها في الري إلى اكثر من (90٪).

في حين تصل كفاءة الري بالفقاعات إلى (90٪) ايضاً. كما تعد استخدام تقنية الليزر في تسوية الأراضي قبل زراعتها من التقنيات الأساسية التي تعمل على

خفض كميات الري المفقودة وبالتالي رفع كفاءة استخدام المياه. فقد انخفضت كمية مياه الري في الأراضي الزراعية في سورية المسواة بالليزر من (12753)م3/هكتار إلى (8865)م3/هكتار القطن، محققة نسبة وفر بحدود (30٪)[52].

إن جميع هذه الطرق الحديثة في الري يمكن أن ترفع كفاءة الري إلى مستوى الأرقام التي تتميز بها كل طريقة.

**ب. رفع كفاءة استخدام المياه في الصناعة**

أدى تطور الصناعة في سورية إلى زيادة الطلب على المياه، إلا ان التعامل مع عوائد الصرف الصناعي لم يصل إلى مستوى الاستفادة منها من خلال تدوير استخدام هذه المياه لأكثر من مرة. كما يتطلب أيضاً استخدام المياه في الصناعة وفق احتياج كل نوع من أنواع الصناعة للمياه، حيث يمكن استخدام المياه المالحة في بعض الصناعات وتوفير المياه العذبة للشرب والصناعات الغذائية بشكل خاص. كما ان هناك رأي يؤكد على ان خفض (10٪) فقط من المياه المستخدمة في الزراعة يفي بالطلب المتزايد على المياه في المدن وفي الصناعة حتى عام 2025[53].

**ج. رفع كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية**

تزايد استخدام المياه في سورية لغرض الشرب والأغراض الخدمية المختلفة من (920) مليون م3 في عام 1997 إلى (1118) مليون م3 في عام2000 وستبلغ وفق التقديرات إلى (2823) مليون م3 في عام 2035[54].

يتضح لنا من هذه الأرقام ان الزيادة على طلب المياه للأغراض الخدمية تقترن دائماً بزيادة السكان، وبشكل خاص في المدن، إلا ان المشكلة التي تعاني منها سورية في هذا المجال هو تردي شبكات المياه الناقلة وبشكل خاص في المدن الكبرى، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من مياه الشرب

فتجديد شبكات المياه سيؤدي إلى توفير كميات كبيرة من المياه التي تذهب هدراً.

والشيء الأخير الذي يتطلب الاهتمام به هو توفير مياه أقل جودة وتنقل بواسطة أنابيب خاصة يمكن الاستفادة منها في ري الحدائق وغسل الشوارع إلى غيرها من الاستخدامات الأخرى، وابقاء المياه العذبة لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية.

**5. مستقبل إدارة عوائد الصرف الزراعي والصحي**

تقدر عوائد الصرف الزراعي في سورية بـ(20٪) من أجمالي الموارد المائية المستعملة في ري (50٪) من المساحات الزراعية، علماً بانها تدخل في حساب الموارد المائية مرة ثانية، وكما علمنا فقد قدرت كميات المياه العائدة من الصرف الزراعي لعام 2000 بـ(113) مليون م3 ومن المتوقع أن تبلغ عام 2025 حوالي (1538) مليون م3[55]. إلا أن ما يستخدم من هذه المياه لايتعدى (9٪) الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة للاستفادة من هذه الموارد.

كما ان عوائد الصرف الصحي في سورية قدرت أيضاً بين (75 – 80) من اجمالي الاستعمالات الخاصة بالشرب والاستعمالات المنزلية والصناعية، حيث قدرت عام 2000 بـ(881) مليون م3 وستصبح في عام 2020 (1529) مليون م3[56].

ونتيجة لتطور المدن وتقدم التنمية في مجالات مختلفة، فان هذه العوائد ستزداد مستقبلاً، الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام الكبير بمعالجة عوائد مياه الصرف الزراعي والصحي واستخدامها الاستخدام الأمثل.

**6. مستقبل إدارة أزمة مياه نهر الفرات**

يتحدد مستقبل إدارة أزمة مياه نهر الفرات في احتمالين حسب رأي الباحث:

**الأول:** احتمال الاختلاف والثاني: احتمال التعاون.

فالأول تدفعه جميع العوامل التي تمثلت في مواقف تركيا من نهر الفرات والتي شكلت أساس الاختلاف مع سورية والعراق.

أما احتمال التعاون فيمكن تحقيقه بين الدول المتشاطئة على النهر من خلال تنظيم هذه الدول لخططها الوطنية في خطة شاملة تستخدم موارد النهر الاستخدام الأمثل، محققة المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على النهر، ونحن من المرجحين لمبدأ التعاون في حل أزمة مياه نهر الفرات، فقد برزت أسباب عديدة تؤكد كلها على مبدأ التعاون ومنها[57]:

أ. أن التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية أحواض الأنهار.

ب. يؤكد العلماء في مجالات البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة لتلك لسياسة التكاملية لفوائدها.

ج. إن مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في إطار إقليمي هي المدخل الأكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولي.

ومع أن سورية والعراق يؤمنان بهذه المفاهيم كأساس للتعامل في استخدام مياه نهر الفرات، وصولاً إلى أفضل صيغ التعاون بين دوله لاقتسام مياه النهر إلا انهما يؤمنان أيضاً على ضرورة[58]:

أ. عزل موضوع "مشاكل المياه" بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى على أن تكون وسيلة ضغوط سياسية واقتصادية ودولية خارجية على البلدين.

ب. الاحتكام إلى القانون الدولي في حل المشاكل القائمة حول المياه.

ج. من الأفضل حل هذه القضية على مستوى إقليمي، فلايشترك في حلها طرف ثالث سوى العرب والأتراك.

## ثانياً : مستقبل إدارة مياه نهر الفرات في العراق

### 1. ترشيد السكان

يمكن أن نستدل من خلال الترشيد السكاني على الفرق بين كمية استهلاك المياه وفق زيادة السكان زيادة سكانية ثابتة وبين زيادة السكان زيادة سكانية متغيرة. وتتضح هذه الحقيقة أمامنا من خلال تحليلنا للبيانات في جدول (9).

جدول (9)

يبين اسقاط الطلب على المياه للأغراض المختلفة / مليون م3

| نوع الاستخدام | نسبة زيادة سكانية ثابتة | | | نسبة زيادة سكانية متغيرة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 | سنة 2000 | سنة 2010 | سنة 2025 |
| الزراعة | 48142 | 68570 | 116554 | 47890 | 65869 | 100529 |
| الصناعة | 2229 | 2593 | 3558 | 2229 | 2549 | 3069 |
| الأغراض المختلفة | 1497 | 2220 | 4744 | 1497 | 2133 | 4092 |
| المجموع | 51868 | 73383 | 124856 | 51616 | 70551 | 107690 |

<u>المصدر</u>: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على إحصاءات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أعمال الندوة الثانية لاستخدامات المياه في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص78، 88، 91، 92.

فقراءتنا للجدول (9) يتبين لنا :

أ. إن احتياجات الطلب على المياه في قطاع الزراعة بلغت (48) مليار م3 عام 2000 ارتفع الطلب على المياه إلى (117) مليار م3 عام 2025 وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة، بينما سيبلغ الطلب على المياه عام 2025 حوالي (101) مليار م3 وفق نسبة الزيادة السكانية المتغيرة، وبذلك يمكن أن يكون هناك وفر من المياه قدره (16) مليار م3.

ب. أما في مجال الصناعة فقد بلغ الطلب على المياه (2) مليار م3 عام 2000، وسيرتفع الطلب عليها إلى حوالي (3.5) مليار م3 عام 2025 وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة. بينما سيبلغ الطلب على المياه وفق نسبة الزيادة السكانية المتغيرة عام 2025 (3) مليار م3، وبذلك يمكن وفرة مائية قدرها نصف مليار م3.

ج. اما مياه الشرب والأغراض الخدمية الأخرى، فقد كان الطلب عليها عام 2000 حوالي (1.5) مليار م3، وسيرتفع الطلب عليها عام 2025 إلى أكثر من (4.5) مليار م3 وفق نسبة زيادة سكانية ثابتة. في حين سيبلغ الطلب على المياه عام 2025 إلى (4) مليارات م3 وفق نسبة الزيادة السكانية المتغيرة حيث حققت وفرة من المياه بلغت أكثر من نصف مليار م3. وبذلك يكون مجموع الوفر المتحقق من المياه نتيجة لترشيد لسكان قد بلغ (17) مليار م3.

## 2. التعامل مع نوعية المياه

كان العراق قد أدرك مخاطر التملح والتلوث في مياه نهر الفرات، وعليه فقد وجه مجلس الوزراء بجلسته الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ 1997/10/11 بأنه: يتوجب النظر إلى مستقبل الملوحة في مياه نهر الفرات من خلال جهات بحثية لتحديد أي الاستثمارات أفضل وما هي المحاصيل التي تناسب هذه المياه ابتداء من نقطة الدخول إلى أبعد نقطة.

كما اكد (البرنامج الوطني العراقي) أيضاً على إجراء مسح شامل لواقع شبكات الري والبزل في حوض نهر الفرات وخاصة منطقة الفرات الأوسط ذات الكثافة الزراعية العالية، ودراسة أمكانية تطور هذه الشبكات بما يحقق تقليل الهدر بالمياه والمحافظة على النوعية[60].

### 3. مستقبل كفاءة استخدام مياه نهر الفرات

#### أ. رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة

لرفع كفاءة الري السيحي وتقليل الهدر في استخدام المياه يتطلب تحقيق الآتي[61]:

1. تسوية الأرض تسوية جيدة باستخدام الطرق التقنية الحديثة من خلال استخدام "الليزر" في عمليات التسوية.
2. السيطرة على توزيع المياه في المشاريع الاروائية والعمل على تخفيض المقنن المائي المستخدم من (6300)م3/دونم إلى (3250) م3/دونم.
3. ضرورة أن يتم تبطين كافة قنوات الري وعدم اقتصار ذلك على القنوات الرئيسية.
4. نشر وتوسيع الزراعة المحمية، حيث يمكن الحصول من هذا النوع من الزراعة على إنتاج زراعي أعلى بكمية قليلة من المياه.
5. توعية المزارعين بضرورة القيام بعمليات الري في الأوقات التي تنخفض فيها درجات الحرارة، وخاصة في الصباح الباكر أو المساء لتقليل التبخر من المياه.
6. اختيار تراكيب محصولية ذات انتاجية عالية وبمقنن مائي يلائم والمياه المتاحة في هذه المشاريع.
7. استخدام الطرق الحديثة في الري كالري بالرش والتنقيط وخاصة في مشروعات الشمال ومشروعات ري كركوك والحويجة.
8. كما يمكن أيضاً توسيع الري التكميلي في المشاريع الاروائية الشمالية والجزيرة وكركوك والحويجة وبمعدل (100) ألف دونم لكل مشروع.
9. استخدام وسائل إدارة المياه المالحة التي اعتمدت التعويض الجزئي للمياه العذبة في تقنية الري الدوري العذبة والمالحة وقد تم استعمال خليط هذه

المياه في ري الذرة الصفراء مما ادى الى توفير في المياه العذبة بلغ (50 – 55)[62].

10. لما كان معدل النقصان في كفاءة النقل عن الكفاءة التصميمية هو (18٪) وهذا يعني هدر هذه الكمية من المياه قبل وصولها إلى المستهلكين. فرفع قيمة كفاءة النقل يعتمد بالدرجة الأولى على تكثيف عمليات الصيانة لأن معظم القنوات التي تم تقويمها هي قنوات مبطنة وبذلك يمكن توفير (18٪) من المياه الاروائية المجهزة للمشاريع بمجرد انجاز عمليات صيانة دورية للقنوات[63].
11. لما كان معدل كفاءة الارواء المحلية في المشاريع أقل من (60٪) بمقدار (14٪) فيعني هذا أن هناك هدراً مقداره (14٪) يمكن معالجته بمجرد السيطرة على الواقع الاروائي المحلي[64].

ويرى الباحث أنه بالامكان توفير كميات من مياه نهر الفرات بانشاء سد تخزيني مشترك بين العراق وسورية من خلال استخدام سبخة البرغوثة وسبخة الطويل التي تمر بها الحدود العراقية – السورية، حيث يمكن ان تستثمر هذه السبخات كخزان للمياه نظراً لعمق الخزان وضيق مساحته وموقعه في منطقة أقل حرارة إذا ما قورنت بمنطقة الأهوار في جنوب العراق، ويمكن ان يؤدي هذا الخزان وظيفة مماثلة لوظيفة بحيرة "ناصر" بين مصر والسودان.

### ب. رفع كفاءة استخدام المياه في الصناعة

إن دراسة حاجة الصناعات إلى المياه بنوعياتها المختلفة يشكل ضمانة لاستمرار الصناعات وبقائها، كما يمثل إمكانية أقامة المشاريع الصناعية على طول نهر الفرات في المستقبل.

فالبرنامج الوطني العراقي للاستخدام الأمثل للموارد المائية في حوض نهر الفرات يؤكد على ضرورة الحذر والانتباه إلى نوع الصناعات التي تقام على نهر الفرات، وذلك لكي لاتؤسس صناعات على النهر لاتتلائم مع نوعية المياه بحيث

تصبح غير اقتصادية. وقد نلجأ إلى وضع محطات تحلية ومعالجة للمياه، وبمايخدم بعض المعامل أو الصناعات المقامة[65].

### جـ. رفع كفاءة استخدام المياه للأغراض الخدمية

أكد البرنامج الوطني العراقي لعام 1998 أنه استناداً إلى الخصائص الطبيعية المتمثلة في اللون والعكرة والطعم والرائحة تبين بان ماء نهر الفرات ضمن المواصفات القياسية. أما بالنسبة للخصائص الكيميائية فقد تبين ان مواقع نهر الفرات كلها خالية من المواد السامة[66].

وضمن هذه المواصفات لمياه نهر الفرات يتطلب العناية الكبيرة بها ويأتي في مقدمة هذا الاهتمام معالجة مياه البزل وعدم طرحها في النهر، فضلاً عن معالجة فضلات المياه الصناعية قبل طرحها في النهر أيضاً.

### 4. مستقبل إدارة عوائد الصرف الزراعي والصحي

تصب في نهر الفرات (16) مبزلاً موزعة على عمود النهر من جنوب هيت ولغاية شمال مدينة السماوة. ويتم تصريف مياه أغلب هذه المبازل عبر محطات ضخ انشأت لهذا الغرض. وهناك أيضاً مبازل سيحية في منطقة الفرات الأوسط تصب في نهر الفرات، حيث رفعت التراكيز الملحية في مدينة الشنافية إلى (2363) جزء مليون جزء، بينما في الكفل بلغ (833) جزء/مليون جزء.

ويمكن الاستفادة من مياه البزل في غسل التربة الملحية للأراضي في حوض نهر الفرات، كما يمكن استخدام بعض هذه المياه في زراعة العديد من المحاصيل المتحملة للملوحة.

### 5. مستقبل إدارة أزمة مياه نهر الفرات

لقد ادار العراق أزمة مياه نهر الفرات إدارة ايجابية من خلال التزامه بجميع المعاهدات التي عقدت مع تركيا، وكذلك التزامه الكامل بتطبيق قواعد القانون الدولي بشأن المياه.

كما كان العراق دائماً يؤكد حرصه على تطابق موقفه مع مواقف سورية بشأن قضية مياه نهر الفرات ؛ ولانجاح إدارة أزمة مياه نهر الفرات يتطلب من الجانب العراقي والسوري إداء مايأتي(68):-

أ. ضرورة التنسيق بين العراق وسورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

ب. التعاون البناء المتواصل بين الخبراء الفنيين والقانونيين في العراق وسورية لاعداد ما يلزم من دراسة للتعامل مع تركيا.

جـ. تطوير العلاقات بين كل من العراق وسورية من جهة وتركيا من جهة أخرى، خصوصاً في المجالات الاقتصادية، وكذلك الأمنية المتعلقة بأمن الحدود والقضية الكردية، لأن من شأن تطور هذه العلاقات خلق جو من التفاهم والمصالح المشتركة مما ينعكس ايجابياً على أمكانية التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة المياه.

د. بلورة استراتيجية عربية للتعامل مع دول الجوار وخصوصاً "تركيا" من شأنها تحفيز الأخير على قبول تسوية مشكلة المياه مع العراق وسورية تسوية نهائية ومنصفة.

# الهوامش والمصادر

1. محمود الاشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص172.
2. المصدر نفسه، ص172.
3. جهاد علي الشاعر وفواز أحمد الموسى: علم المياه، منشورات جامعة حلب، 2006، ص318.
4. محمود الاشرم: المصدر السابق، ص172.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة الهياكل المؤسسية والتنظيمية لإدارة الموارد المائية في الوطن العربي، الخرطوم، 2000، ص94.
6. المصدر نفسه، ص97.
7. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة: الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت 8 – 10 آذار، 1997، ص110.
8. محمود الاشرم: المصدر السابق، ص172.
9. المصدر نفسه، ص173.
10. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص146.
11. لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط، المياه للمستقبل، ترجمة فؤاد سروجي، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص25.
12. محمود الاشرم: المصدر السابق، ص176.
13. المصدر نفسه، ص173.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه، إدارة الموارد المائية والأرضية في الزراعة العربية وأساليب تحسين أدائها، الخرطوم، 1997، ص9.

15. كرستين عبد الله اسكندر / الملتقى العالمي الثالث للمياه، السياسة الدولية، العدد 152 نيسان، 2003، ص293.

16. المصدر نفسه، ص294.

17. المصدر نفسه، ص295.

18. صفوح خير، سورية دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2003، ص93.

19. المصدر نفسه، ص279.

20. طلعت أحمد سفر وعبد الناصر الضرير، المصادر المائية، منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، 2003، ص166 – 169.

21. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص110.

22. نبيل السمان / حرب المياه من الفرات إلى النيل، عمان، الأردن، 1992، ص45.

23. جهاد علي الشاعر وفواز أحمد الموسى، المصدر السابق، ص339.

24. منذر خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، أنظر جدول (6 – 2)، ص185.

25. عبد الكريم صادق وشوقي برغوثي، اقتصاديات المياه، أعمال الندوة الثانية لاستخدامات المياه في الوطن العربي، الكويت، 1997، ص492.

26. محمود الاشرم، المصدر السابق، انظر جدول (7-1) ص150.

27. رجاء وحيد دويدري، المرجع في التوسع الحضري المعاصر في الوطن العربي وآثاره البيئية في الموارد المائية، جامعة دمشق، 2004، ص111.

28. منذر خدام، المصدر السابق، ص187.

29. المصدر نفسه، ص187.

30. المصدر نفسه، ص112.

31. المصدر نفسه، ص112.

32. طارق المجذوب، لاحد يشرب، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998، ص247.

33. علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1996، ص50.

34. انظر مفصل هذه المفاهيم في / محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص17 – 40.

35. انظر تفاصيل عن هذه المفاهيم في المصدر نفسه، ص41 – 48.

36. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص41.

37. مقداد حسين وآخرون، البرنامج الوطني للاستخدام الأمثل للموارد المائية في حوض الفرات، بغداد، 2002، ص107.

38. المصدر نفسه، ص108، وكذلك انظر محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي، تفصيل في مسألة المياه في العراق، دار الشؤون الثقافية العام، بغداد، 2001، ص92.

39. المصدر نفسه، ص50.

40. أحمد عمر الراوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها على الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص57.

41. مقداد حسين وآخرون، المصدر السابق، ص467.

42. المصدر نفسه، ص467.

43. أحمد عمر الراوي، المصدر السابق، ص171.

44. محمد بديوي الشمري، المصدر السابق، ص88.

45. مقداد حسين وآخرون، المصدر السابق، ص440.

46. المصدر نفسه، ص436.

47. أحمد عمر الراوي، المصدر السابق، ص173.

48. المصدر نفسه، ص174.

49. انظر نص المذكرة العراقية في: علي جمالو، المصدر السابق، ص55.

50. رجاء وحيد دويدري / المصدر السابق، ص113.

51. انظر تفاصيل ذلك في: محمود الاشرم، المصدر السابق، ص152.

52. المصدر نفسه، ص167.

53. بيتر روجرز / جدول أعمال للأعوام الثلاثين القادمة، المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص465.

54. رجاء وحيد دويدري، المصدر السابق، ص111.

55. المصدر نفسه، ص112.

56. المصدر نفسه، ص112.

57. محمد أحمد السامرائي، المصدر السابق، ص76.

58. المصدر نفسه، ص78.

59. مقداد حسين وآخرون، المصدر السابق، ص25.

60. المصدر نفسه، ص475.

61. أحمد عمر الراوي، ص170.

62. مقداد حسين وآخرون، المصدر السابق، ص453.

63. المصدر نفسه، ص467.

64. المصدر نفسه، ص467.

65. المصدر نفسه، ص25.

66. المصدر نفسه، ص91.

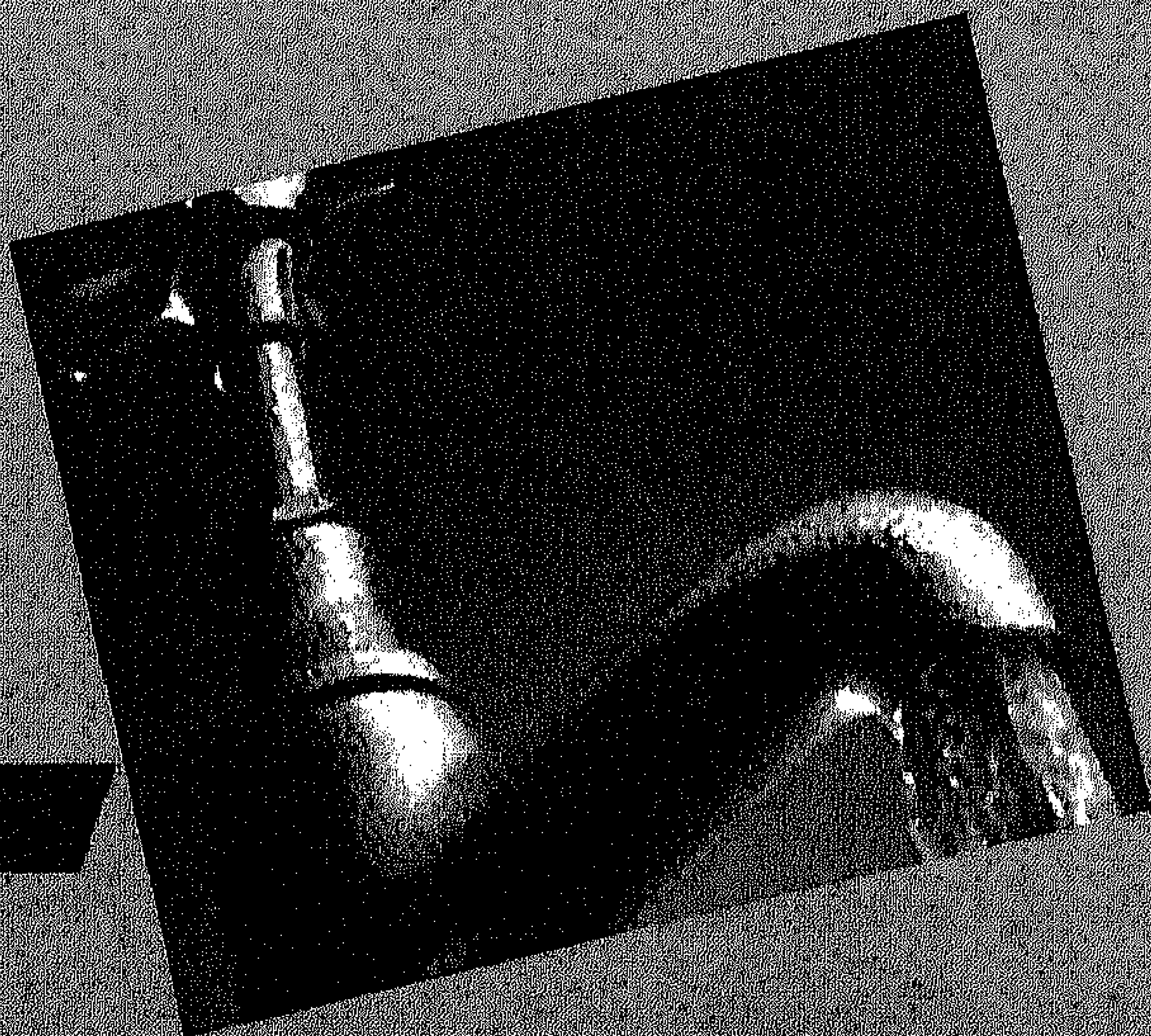
67. المصدر نفسه، ص90.

68. محمد أحمد السامرائي، المصدر السابق، ص79 – 80.

# احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر الفرات

المبحث الأول: احتمالات الاختلاف.

المبحث الثاني: احتمالات الاتفاق.



# الفصل 5 الخامس

# الفصل الخامس

# احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر الفرات

تتباين دول نهر الفرات في موقفها من قضية المياه بسبب تباين سياساتها المائية، وهذا التباين سيضع امام هذه الدول احتمالين:

## المبحث الأول

## احتمــالات الاختــلاف

ان تاريخ الأزمات المائية لنهر الفرات تشكل إحدى مؤشرات الاختلاف بين دوله. فالأزمة الأولى كانت عام 1974 عندما قامت تركيا بملء خزان (كيبان)، وكذلك عندما قامت سوريا أيضاً بملء خزان (الطبقة) الأمر الذي أدى إلى توقف تدفق مياه نهر الفرات الى العراق.

كما حدثت أزمة أخرى في عام 1983 عندما انخفض منسوب خزان الطبقة واحتجت سوريا على تركيا كونها السبب في ذلك[1]. كما لا ننسى الآثار المترتبة على القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات من (500) الى (120) م/ ثا لمدة شهر ابتداء من 13/ كانون ثاني 1990 لمليء سد اتاتورك. فضلا عن استمرار تركيا بإنشاء العديد من السدود وبناء الخزانات والتي ادت الى خفض مناسيب المياه في حصص كل من العراق وسوريا. ان ما تقوم به تركيا من استخدام للمياه يتعدى ابعاد التنمية المعلنة الى ابعاد جيوبوليتيكية مبطنة، فهي تستخدم المياه سلاحا لتهديد الامن القومي العربي، وضرب العمود الفقري للخطط التنموية في كل من العراق وسوريا. ومما زاد التوتر في العلاقات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة اخرى هو دخول عناصر جديدة للتوتر مع المياه تمثلت في المطالب الاقليمية (لواء الاسكندرونة) والموقف من الحركات الانفصالية (حزب العمال الكردستاني) إضافة الى بعض المشكلات والخلافات السياسية التي كانت قائمة بين العراق وسوريا والتي حالت دون التنسيق الجاد بين البلدين مما مكن تركيا من استغلال هذه الخلافات والمضي في تنفيذ

مشروعاتها المائية على نهر دجلة والفرات دون اي اعتبار للحقوق الطبيعية والمكتسبة للبلدين في المياه[2]. وقد ساعد هذا الأتراك في موقفهم المتطرف من استثمار مياه نهر الفرات ورغبتهم في التحكم بهذه المياه حتى اخر نقطة حدودية كما عبر عنه الرئيس التركي ديميريل حين قال: ((ان مثل هذا التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية التركية))[3]، الأمر الذي جعل تركيا لا تبالي اذا ما أوصلت قضية المياه الى حافات الحرب. فقد صرح ديميرل عندما كان رئيسا للوزراء: ((انا لا اشعر بالقلق بشان تهديدات الحرب نتيجة المشاريع الإنمائية في تركيا. اذ كان ثمة تهديد فنصده. ان لدى تركيا قوة ردع ستزداد في المدة الآتية وستعمل تركيا على تعزيز هذه القوة))[4].

ومما زاد التوتر والنزاع على مياه نهر الفرات التدخل الامريكي والاسرائيلي في قضية المياه، وتقديم الدعم الكبير لتركيا لتنفيذ مشاريعها على نهر الفرات وتحريضها على استخدام المياه قوة ضغط على العراق وسوريا لتحقيق اهدافها الإستراتيجية في المنطقة. ومما شجع استمرار تركيا ايضا في هذا الاتجاه رغبتها منذ سنوات طوال الى تحقيق هدفين استراتيجيين[5]:-

**الأول:** العضوية التامة في الاتحاد الأوربي والتي ازدادت مطالبة تركيا لها على عهدي كنعان افرين وتوركوت اوزال ولما تزال متفاعلة حتى اليوم.

**الثاني:** بناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط يجعل تركيا سلة اقتصادية لشعوبه باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والإنتاج الصناعي والترانزيت والتجارة الدولية.

ان جميع هذه المواقف لتركيا من قضية المياه جعلتها لا تعير اي اهتمام لمصالح الطرف الاخر ولا للعلاقات الجيدة مع دول الجوار العربي، ويعني هذا استمرار النزاع على المياه بين تركيا والعرب. ومع اننا لا نؤيد استمرار النزاع والاختلاف على مياه نهر الفرات اسلوبا لحل قضية المياه بين دول النهر، لأننا نعتقد ان الحرب المائية ستكون كارثة انسانية واقتصادية وبيئية لا يمكن تعويض خسائرها ونتائجها السلبية على الإطلاق. ومع ذلك يمكن ذكر بعض العوامل التي قد تكون سببا للاختلاف على مياه نهر الفرات:

1- لم تتمكن دول حوض نهر الفرات في التوصل الى صيغة شاملة لتقسيم المياه وضبطها وتوزيعها وبالتالي الى زيادة الايرادات في اطار جماعي ملزم وعلى قاعدة القانون الدولي ومصالح كل الاطراف. علما بان هناك اتفاقيات نظمت بعض اوجه استغلال نهر الفرات بدأ من معاهدة باريس من عام 1920 الى اتفاقية لوزان 1923 ثم اتفاقية 1946 الى اتفاقية انقرة عام 1980 وصولاً الى اتفاقية 1987 بين سوريا وتركيا وانتهاء باتفاقية عام 1989 بين العراق وسوريا. الا ان تركيا لم تلتزم ببنود هذه الاتفاقيات بل بدأت بطرح مفاهيم جديدة حول موضوعة استغلال مياه نهر الفرات الامر الذي يشكل اعاقة في التوصل الى اتفاق لتقسيم مياه نهر الفرات

2- النظر الى المياه كأحد عناصر الامن القومي، اذ تتجه دول المنطقة في سياق تغيير العلاقات الدولية ومناخ الاستثمار الدولي الى الزراعة وتحديدا المحاصيل الغذائية وليس أمامها سوى الري الدائم في ظروف الجفاف السائد.

3- معدلات نمو السكان العالية في دول حوض الفرات.

4- وجود بعض النزاعات الحدودية وغير الحدودية وايا كان مستوى حدتها فهي تمثل عنصراً للتوتر قد يتصاعد مترادفا مع عنصر المياه.

5- النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في تركيا والمتمثل في وجود مشاريع استثمارية على حوض الفرات او يكون بصيغة التدخل الأجنبي عبر نقص التكنولوجيا والتمويل اللازمين بمشروعات المياه التركية.

ان الحرب لم تكن الاسلوب الامثل والمعقول لحل مشكلة النقص في المياه، كما ان استمرار النزاع على المياه لم يكن أمراً مقبولا بل ان البديل عنها إستراتيجية التعاون بين دول الحوض بمعنى قيام مشروعات مشتركة تخدم مصالح دول حوض النهر.

## المبحث الثاني

## احتمــــالات الاتفــــاق

يمكن تحقيق التعاون ضمن دول حوض نهر الفرات من خلال تنظيم هذه الدول لخططها الوطنية في خطة شاملة تستخدم موارد النهر الاستخدام المفيد، محققة المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على النهر، فإستراتيجية التنمية المتكاملة لهذه الدول تبدا من النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن ومتناسق محققة احتياجات كل دولة دون تأثير على بيئة النهر او على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات لو ترك لكل دولة امر تنمية القطاع الذي يمر بأراضيها من حوض النهر وحتى لا يتم تبني سياسات قد تتعارض فيما بينها وتضر بالنهر وبيئته الطبيعية [(6)]. ان هذا المنهج الجماعي المتكامل للتنمية يتماشى مع التحول الكبير والهام الذي طرا مؤخرا على استراتيجيات تنمية احواض الانهار. لقد انتهت اساليب ادارة الموارد المائية بشكل فردي واختفت المشروعات المائية ذات الغرض الواحد سواء للري فقط او الكهرباء فقط، وبدات الدعوة للاستخدام متعدد الاغراض للمشروعات المائية. وقد طبقت تلك الاستراتيجيات، المتكاملة بنجاح في العديد من احوض الانهار، ويعد مشروع تنمية حوض نهر الميكونك أنموذجاً لذلك[(7)].

لقد برزت أسباب عديدة تؤكد كلها مبدأ التعاون ومنها:

1- ان التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الاقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية احواض الانهار الامر الذي يجعل الاستراتيجية المقترحة متوافقة مع الاتجاه السائد عالميا في تنمية احواض الانهار[(8)].

2- يؤيد العلماء في مجالات البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها ، الامر الذي يوفر ارضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الاقليمي [9].

3- ان مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في اطار تعاون اقليمي هي المدخل الاكثر قبولا للحصول على التمويل الدولي حاليا والذي لن يقوم على تمويل مشروعات فردية الا في اطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه. كما ان مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة جيرانها وبخاصة دول المصب.

الا ان ما حدث في تمويل المشاريع التركية لم يكن على اساس المبادئ التي تم ذكرها بل كان بسبب موقف تركيا المعادي للعرب وهو منهجا يبتعد كثيرا عن التعاون الدولي مع دول الجوار المشاركة.

ان مبدأ التعاون هو الاسلوب الامثل للوصول الى تقسيم مياه الفرات بشكل عادل بين دوله المشاركة. كما يأخذ التعاون في رأينا عدة مجالات ومستويات لتحقيقه وابرزها :

1- **على المستوى الوطني : -**

أ. عزل موضوع مشاكل المياه بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى عن ان يكون وسيلة ضغوط سياسية واقتصادية ودولية خارجية على العراق وسوريا[10].

ب. من اجل نجاح الحوار بين دول نهر الفرات يجب الاحتكام إلى القانون الدولي في حل المشاكل القائمة حول المياه في كل من تركيا وسوريا والعراق، فلا يأخذ أي طرف من الأطراف القانون بين يديه ويتصرف على هواه[11].

كما يجب ان يتمتع مبدأ حسن الجوار في مجال المياه بالأهمية القصوى نظراً لدور المياه في حياة الناس لا سيما الشرب والغذاء وليس هناك من اي شك في الزامية المبدأ في العلاقات المائية وهو لا يقل أهمية في القانون الدولي عن المبادئ الأخرى مثل مبدأ المساواة بين الدول او مبدأ السيادة على الأرض والسكان (12).

جـ. هناك من يعتقد انه من الأفضل لهذه القضية ان تحل على مستوى إقليمي، فلا يشترك في حلها طرف ثالث سوى العرب والأتراك فلا يجوز أشراك إسرائيل لان لا شان لها بحوض الفرات، وكذلك لا يجوز أشراك الدول العظمى، فهذه قضية تركية – سورية – عراقية ويجب ان تبقى كذلك (13).

2- **على المستوى العربي الثنائي : -**

تقع على الجانب العراقي والسوري في هذا المجال المهمات الآتية (14):

أ. ضرورة التنسيق بين العراق وسوريه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة حتى يتمكن البلدان العربيان من اتخاذ موقف مشترك يمكنهما من مواجهة السياسة التركية القائمة على استغلال الخلافات بين البلدين في تنفيذ مشروع (الكاب GAP) على نهر الفرات.

ب. التعاون البناء والمتواصل بين الخبراء الفنيين والقانونيين في العراق وسوريا لأعداد ما يلزم من دراسة للتعامل مع تركيا سواء بصدد التعاون الفني في مجال المياه او تقسيم المياه حيث يملك البلدان خبرات كبيرة في هذين المجالين.

جـ. تطوير العلاقات بين كل من العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى خصوصا في المجالات الاقتصادية وكذلك الأمنية المتعلقة بأمن الحدود والقضية الكردية لان من شأن تطور هذه العلاقات خلق جو من

التفاهم والمصالح المشتركة مما ينعكس ايجابيا على إمكانات التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة المياه.

3- **على المستوى العربي عموما: -**

يتمثل هذا العمل في محورين أساسيين [15]:

أ. دور الجامعة العربية ويتحدد في مجالين مترابطين هما:

1- ان تأكيد حقوق العراق وسوريا في مياه الفرات لا يقع على عاتق هذين البلدين ولكن أيضاً يقع على جامعة الدول العربية بما تملكه من كفاءة قانونية.

2- بلورة إستراتيجية عربية للتعامل مع دول الجوار وخصوصا (تركيا) يكون من شانها تحفيز الأخيرة على قبول تسوية مشكلة المياه مع العراق وسوريا تسوية نهائية ومنصفة. وكرد فعل عربي على المشاريع التركية، فقد سعت الجامعة العربية في عام 1996 لترتيب تنسيق سوري عراقي في مسألة المياه لمواجهة الإجراءات التركية على نهر الفرات لكنها اكتفت بإعلانها عن القلق من المشاريع التركية وتجاهل الحقوق العربية في مياه الفرات[16]. وهذا موقف ضعيف لا يشكل ردعا قويا لتركيا ومنعها من تنفيذ مشاريعها على نهر الفرات.

ب. **دور الدول العربية:** ويتمثل هذا الدور في أطار ستراتيجية المواجهة او حد ادنى من الاتفاق بين الدول العربية عموما او بين الدول العربية التي تربطها بتركيا علاقات ومصالح في المجال الاقتصادية. بمعنى ان الدول العربية تمتلك من الإمكانيات والفرص الاقتصادية ما يمكنها من توظيفها بشكل ملائم في علاقاتها مع تركيا بغرض أقناعها بأهمية تسوية مشكلة المياه.كما ان بإمكانها الضغط على تركيا من خلال المنظمات الدولية كمنظمة العمل الإسلامي وغيرها من المنظمات الاقليمة وفضح موقفها اللاقانوني.

ولتحقيق موقف عربي قومي لابد من حث الدول العربية على عدم المساهمة في تمويل مشروعات الري التركية للضغط على تركيا بشكل هادف وبناء، ومحاولة ربط علاقة الدول العربية بتركيا بموقف هذه الأخيرة من مسألة مياه دجلة والفرات، الى ان يتم التوصل الى اتفاق ثلاثي لقسمة عادلة ومعقولة لمياه النهرين. كما انه لابد من دعوة الدول العربية إلى أعادة النظر بشان تعاملاتها مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على النهرين الى حين اتفاق دول حوض الفرات الثلاث على حل نهائي لقضية تقاسم المياه وفق القواعد القانونية ذات الصلة[17].

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن البرلمانيين العرب كانوا قد أكدوا في الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول ((المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي)) بدمشق (17-18 / 1997/2) على قراري مجلس الجامعة العربية رقم (5233) بتاريخ 13/9/ 1992، ورقم (5597) بتاريخ 1996/9/15، وبخاصة الفقرتان الآتيتان [18]:

1- تأكيد التزام الدول العربية بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية المشتركة، وبخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة، ومساندة جهود الدولتين في التوصل مع تركيا الى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين.

2- دعوة الحكومة التركية الى وقف الإجراءات التي اتخذتها والمتعلقة باقامة سدود ومشاريع أخرى على نهري الفرات ودجلة، دون التشاور مع البلدين المتشاطئين معها، كما تفترض قواعد القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة الى مجرى الفرات، لما ينجم عن ذلك من أضرار جسيمة تمس مياه الشرب والري والبيئة.

جـ- التأكيد على التعاون العربي في مسألة المياه وإبراز دور العراق ودعواته السابقة حول ضرورة التعاون في تسويق المياه الى الاقطار العربية.

د- فضح المخططات الأمريكية والإسرائيلية وتدخلاتها في قضية المياه العربية، والكشف عن مخاطر هذا التدخل ووضع ستراتيجية عربية لمواجهة ذلك.

ان الموقف العربي لا يعادل في حجمه المخاطر التي يتعرض لها نهر الفرات كما لا يرتقي في مستوى المواجهة الى مستوى التحالف التركي – الإسرائيلي الذي تحقق في حينه، والذي اكدت بنود المياه فيه على التعاون في مجالات تكنولوجيا المياه، والتمويل، وحصول اسرائيل على جزء من المياه التركية. ان اغلب المخاطر التي يتعرض لها نهر الفرات لا تقع أثارها المباشرة على العراق وسوريا فقط، وانما ستمس بشكل مباشر ايضا الأمن المائي العربي ومستقبله، لان نهر الفرات يمثل احد الانهار الرئيسة والمهمة في الوطن العربي، وهو ما يحتم على العرب وضع ستراتيجية مواجهة ترتكز على دعامتين رئيسيتين[19]،

1- التمسك بالحقوق المائية العربية ومواجهة اي طرف يحاول الانتقاص من هذه الحقوق.

2- تنمية الموارد المتاحة على المستويين القطري والقومي الشامل الى حدهما الاقصى، مع تدبير موارد جديدة كلما امكن ذلك.

ولمواجهة هذه التحديات نحتاج الى ما يأتي [20].

1- رد اتجاهات السياسة الخارجية لدول الجوار الجغرافي وتقويمها وتحليلها واحتمالات تأثير هذه السياسات على المسالة المائية.

2- صياغة اتفاقيات ومعاهدات مائية عربية – عربية وذلك بالنسبة للمجاري المائية العربية المشتركة (سطحية/ جوفية) على ان تتضمن توحيد الرأي في مواجهة اي اطراف غير عربية.

3- اعداد مخطط تمويلي للمشروعات المائية الاستراتيجية العاجلة.

4- تطوير أساليب الري بالانتقال من الري بالغمر الى الري بالرش والتنقيط توفيرا للموارد المائية.

## الهوامش والمصادر

1- ارنون سوفير: الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ادارة جامعة حيفا، الجيزة، 1993، ص109

2- انظر تعقيب جلال معوض على بحث رفيق جويجاني: المسألة المائية في سورية، وبحث محمد عبد الله الدوري: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي في ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، ندوة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص51

3- عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية، التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص123

4- علي احسان باغيش: اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية- العربية / الورقة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص179.

5- سيار الجميل: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والاتراك: في العلاقات العربية – التركية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوةالفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص267.

6- محمد احمد السامرائي: نهر النيل والامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص208

7- يضم مشروع تنمية نهر الميكونك الدول الاسوية الاربعة لهيئة تنمية الحوض وهي: فيتنام وكمبوديا ولاؤوس وتايلاند. وتدار حاليا فيه سلسلة مشروعات جماعية تشمل سدودا ومحطات توليد كهرباء وطرقا وجسورا، وتحول النهر لاداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي بين شعوب الميكونك.

8- محمد حجازي: نحو إستراتيجية مائية مصرية في حوض النيل السياسة الدولية، العدد 125، القاهرة، 1996، ص131.

9- المصدر نفسه: ص132.

10- انظر مناقشة خير الدين حسيب لبحث: على احسان باغيش: اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، المصدر السابق، ص223.

11- المصدر نفسه: ص224.

12- بدر الكسم: وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه الدولية، مجلة الفكر السياسي: اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، دمشق، 1998، ص235.

13- انظر مناقشة غسان سلامة لبحث: على احسان باغيش وبحث طارق المجذوب: اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية، المصدر السابق، ص234.

14- انظر تعقيب جلال معوض: المصدر السابق، ص54-55.

15- المصدر نفسه: ص55-56.

16- عبد المالك خلف التميمي: المصدر السابق، ص127.

17- عبد العزيز شحادة المنصور: المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص311.

18- المصدر نفسه: ص275.

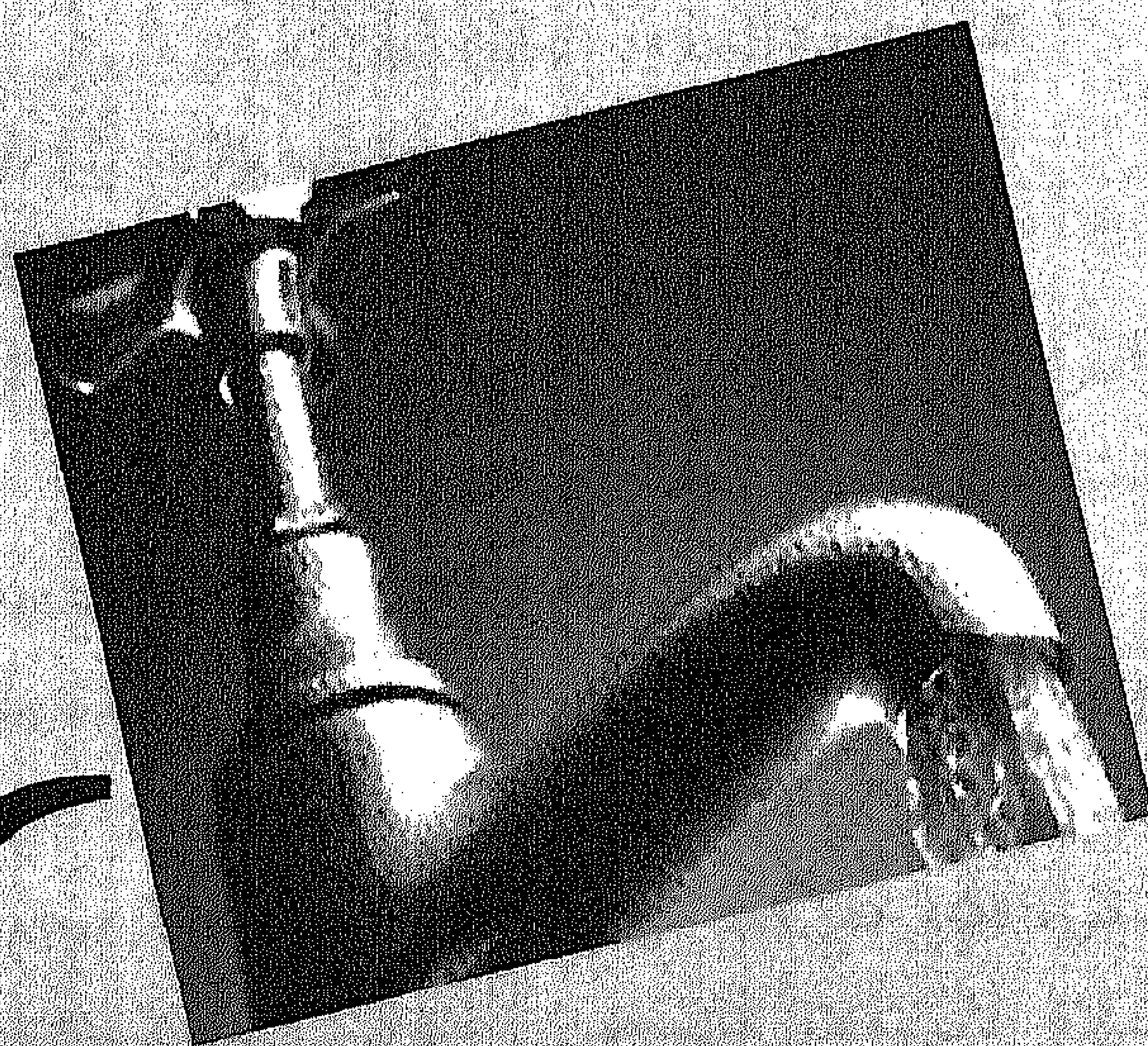
19- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية: دور العمل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية، الندوة البرلمانية العربية الخامسة لدراسة قضية المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، دمشق 17-18 شباط، 1997، ص22.

20- المصدر نفسه: ص24.

# الاستحواذ الإيراني على مياه روافد نهر دجلة وشط العرب

المبحث الأول : الاستحواذ الايراني على روافد نهر دجلة.

المبحث الثاني : الاستحواذ الايراني على مياه شط العرب.



# الفصل 6 السادس

# الفصل السادس
# الاستحواذ الإيراني على مياه روافد نهر دجلة وشط العرب

## مقدمة :

يعد طول الحدود بين العراق وإيران والبالغ (1170) كم احد أسباب المشكلات الحدودية بين العراق وإيران. وبالرغم من العديد من الاتفاقيات التي وضعت لحل مشكلات الحدود البرية والمائية الا انها ما زالت قائمة لحد ألان، ويعود هذا إلى عدم الالتزام بهذه الاتفاقيات من قبل الطرفين:-

وللتذكير فأن اهم هذه الاتفاقيات هي[1]:-

1- معاهدة ارضروم الموقعة في 1847/5/31م.

2- بروتوكول الاستانة الموقع في 1913/11/4.

3- محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود 1914.

4- معاهدة الحدود المعقودة بين العراق وايران عام 1937.

5- اتفاقية الجزائر التي تم عقدها في 1975/3/6.

لقد أخفقت جميع هذه المعاهدات في بناء علاقات دولية متينة بين العراق وايران، بل العكس من ذلك انتهت بحرب طويلة امدها ثمان سنوات عمقت الخلافات بشكل اكبر بين البلدين.

ولما كان مجرى دجلة يقترب من وسطه وجنوبه من الحدود، وتغذية بعض روافد دجلة تنبع من الأراضي الإيرانية الى جانب مجاري وجداول صغيرة أخرى تنبع من ايران وتنتهي في الأراضي العراقية والتي تبلغ مجموعها (25) مجرى مائي، فقد حفز هذا ايران الى الاستحواذ على بعض تلك الروافد والجداول من خلال الاستغلال التسعفي والمفرط لبعض المجاري الحدودية او انشاء السدود الاروائية وحجز كميات كبيرة من المياه بهدف استغلالها في اوجه مختلفة.

ولتوضيح هذه الحقائق سيتم تناول ذلك في مبحثين يتعلق الاول باستحواذ ايران على تلك الروافد والجداول والثاني يتعلق بالاستحواذ على المياه التي تصب في نهر شط العرب والاهوار العراقية.

## المبحث الأول

## الاستحواذ الإيراني على روافد نهر دجلة

ادى عدم تطبيق ايران للاتفاقيات الموجودة بشأن استغلال مياه المجاري الحدودية وكذلك عدم التزامها بقواعد القانون الدولي الى تجاوزاتها المستمرة في الاستحواذ على مياه الجداول وروافد نهر دجلة من خلال تغيير مجراها او انشاء السدود عليها.

### اولاً: التجاوزات على المجاري المائية:

وللتذكير بما تم تجاوزه تاريخياً على حقوق العراق المائية سنتطرق الى بعض هذه التجاوزات المتعلقة بالمجاري المائية[2]. (انظر خريطة رقم(7))

1- **نهر الوند:**

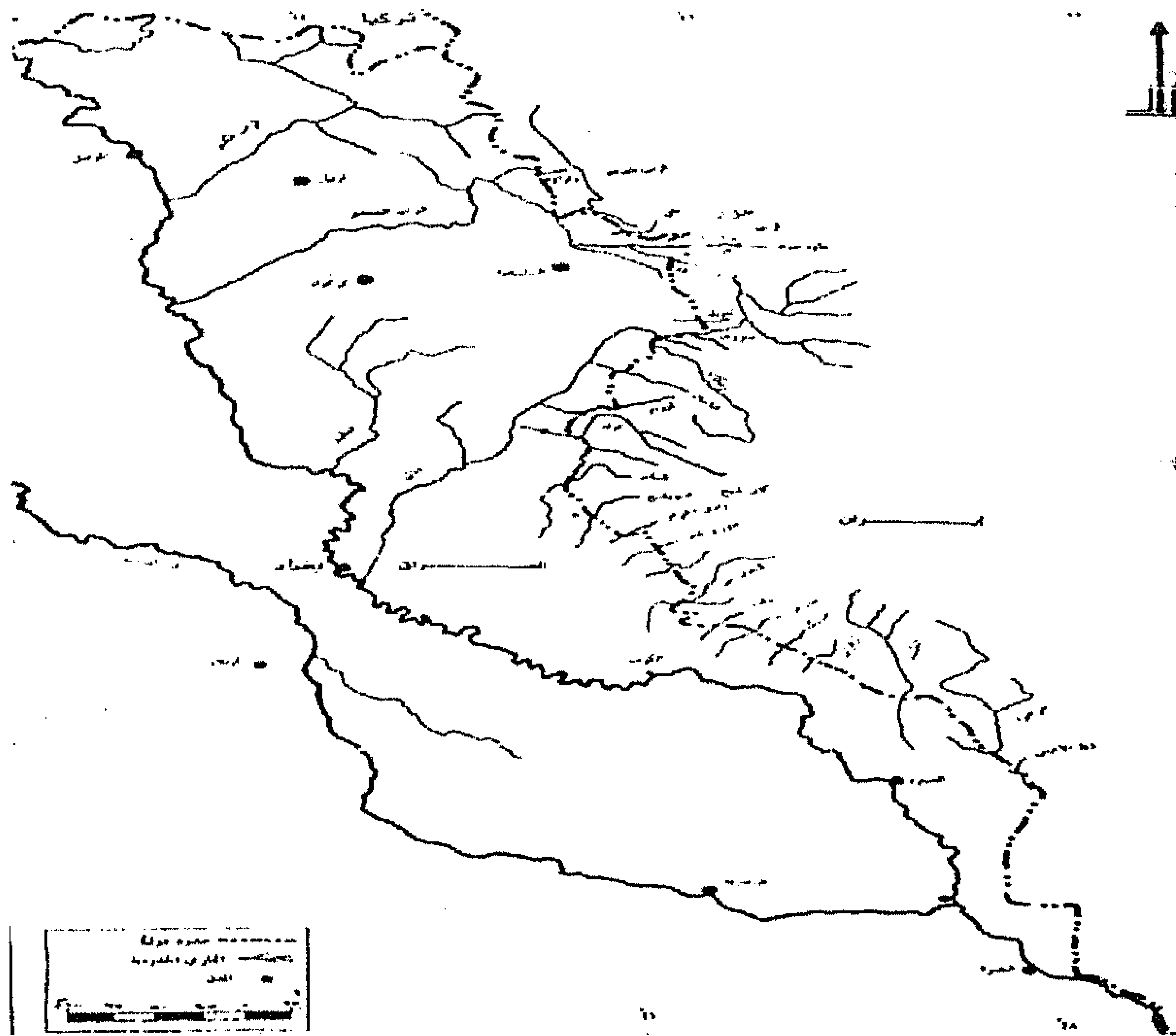
قامت ايران بتحويل مياه نهر الوند الى داخل اراضيها مما ادى الى تقلص المساحة الزراعية في العراق وجفاف البساتين ونقص مياه الشرب، بعد ان كان يروي ما يقارب من (50) الف دونم من الاراضي الزراعية والبساتين في محافظة ديالى.

ان نهر الوند كان يغذي مدينة خانقين وباشرت ايران بالتجاوز عليه وبدون المشاورة مع العراق منذ سنة(1953). وحاول العراق ثني ايران عن توجهاتها بالطرق الدبلوماسية، اذ اعلمها بمذكرات رسمية ان الحد الادنى الداخل الى العراق والبالغ (58)م$^3$/ ثا قد يتقلص الى (2)م$^3$/ثا في حالة تنفيذ مشاريعها، الا ان ايران انتهزت الفرصة بعد ثورة (14) تموز (1958) وباشرت بتنفيذ مشاريعها رغم احتجاج الحكومة العراقية وزيادة التوترات بين البلدين، واضطرت الحكومة العراقية وبسرعة كبيرة الى العمل على تعويض النقص في المياه بإنشاء نهر ((بلاجو)) وتوسيعه وتوصل المياه من نهر ديالى الى خانقين بمعدل(6) م$^3$/ ثا لإحياء

بساتينها. وكذلك عملت على حفر عدد من الابار في مدينة خانقين، وبعد ذلك اضطرت الى نصب المضخات اللازمة لرفع وتوصيل المياه.

خريطة رقم(7)

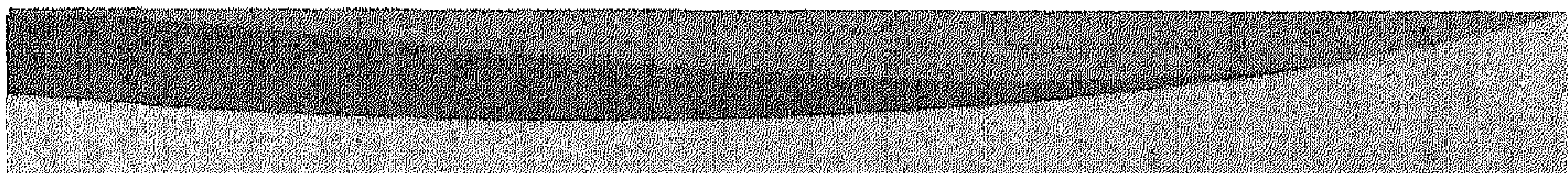
خريطة المجاري الحدودية



المصدر: سليمان عبد الله اسماعيل: السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2004، ص237

**2- نهر كنكير:**

كان نهر كنكير يروي ما يقارب(32,5) الف هكتار أي(130) الف دونم من الاراضي الزراعية والبساتين في قضاء مندلي ونواحيها. ولقد حدثت مشاكل كبيرة على الحدود في السنوات1935، 1939، 1947 بسبب قطع المياه عن الجانب العراقي، رغم ان محاضر الجلسات الحدودية لسنة1914 تثبت ان حصة قضاء



مندلي من مياه مجرى كنكير تبلغ النصف. ان انقطاع الماء ادى الى هلاك30٪ من البساتين وانعدام زراعة الخضروات الصيفية وهجرة عدد كبير من الاهالي.

**3- نهر كنجان جم :**

يشكل هذا المجرى خط الحدود لمسافة(13)كم مع ايران في منطقة بدرة وجصان(في محافظة واسط). وان محاضر سنة1914 تثبت ان ثلثي مياه المجرى للعراق، وثلثه لايران، ولكن الجانب الايراني ادعى ان حصة العراق (5/2) من المياه، بعد ان باشرت ايران في توطين العشائر الايرانية في سنة (1931) حول حوضه، وزاد التجاوز على مياهه في تشييد سد على الجانب الايراني من النهر، ولذا تقلصت المساحات الزراعية في الجانب العراقي من (250)الف دونم الى(60) الف دونم فقط نتيجة بناء سدود وفتح قنوات وأراضي زراعية في الجانب الايراني.

**4- نهر الطيب ( في محافظة ميسان ) :**

لقد قطعت الجهات الايرانية مياه هذا المجرى في سنة(1967) عن هور الحويزة، مما اضطر المزارعين العراقيين الى استخدام المضخات لرفع قسم من المياه لادامة ما تبقى من زراعتهم.

**5- نهر دويريج ( في محافظة ميسان ) :**

تقلصت الأراضي الزراعية داخل العراق من (70) ألف دونم الى (40) ألف دونم بالإضافة الى اضطرار المزارعين استخدام مضخات الماء.

**6- نهر بناوة سوته :**

يصب هذا النهر في الزاب الصغير في محافظة السليمانية، وقد كانت إيران ضمن مشاريعها للري بفتح ثلاث قنوات لسحب المياه من النهر لأغراض الزراعة، وقد اثرت تلك المشاريع في تدفق مياه النهر باتجاه الأراضي العراقية.

ونتيجة للسلوك الايراني هذا فقد اصبحت جميع مجاري بناوة سوته وقوره تو والوند وكنكير وكنجان جم ودوريج والطيب تعاني من النقص الواضح في مياهها. اما شط الاعمى فقد انقطعت مياهه نتيجة لاستثماره بالكامل في ايران.

## ثانيا : أقامت السدود ومشاريع الري:

استمر السلوك الايراني بتطبيق سياسته المائية في المنطقة الحدودية مع العراق فأقامت العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة للاستحواذ على المياه، واهم هذه المشاريع[3]:-

### 1- مشروع خزان قشلاغ:

تم انجازه عام 1978 على جدول قشلاغ- احدى جداول رافد ديالى- وهو من النوع الاملائي. يبلغ ارتفاع السد(70م) وطوله عند القمة (300م) وسعته الخزنية (960) مليون م$^3$. ويهدف الى استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية ضمن حدود محافظة كوردستان الايرانية. اضافة الى ايصال المياه العذبة الى مدينة سنه.

### 2- مشروع سد وخزان كرزال:

أقيم هذا المشروع على رافد الزاب الصغير بسعة خزنية أجمالية تبلغ (1,080) مليارم$^3$ مع أنتاج طاقة كهرومائية بمقدار(40) ميكا واط/ساعة/سنوياً.

### 3- مشروع سد وخزان بريسو:

انشأ هذا المشروع في حوض الزاب الصغير وسعة الخزان فيه تبلغ (1,18) مليارم$^3$ فيما تبلغ أنتاج الطاقة الكهرومائية(70) ميكا واط/ساعة/سنوياً.

**4- مشروع سد كاوشان التخزيني:**

وهو مشروع تحت الدراسة ويهدف إلى نقل(260) مليون م$^3$ من المياه سنوياً من حوض رافد سيروان(ديالى) إلى حوض نهر الكرخة لري أراضي تقدر بـ (300) ألف هكتار ضمن حدود نهر الكرخة.

أن تمويل إيران لبعض المجاري الحدودية وبشكل نهائي إلى داخل أراضيها وإقامة السدود عليها واستخدامها لزيادة الحصة المائية في القنوات وشبكات الري وتوسيع الرقعة الزراعية على حساب الاستعمال العراقي ادى الى حدوث شحة في الموارد المائية وانخفاض مساحة الاراضي الزراعية في العراق.

## المبحث الثاني

## الاستحواذ الإيراني على مياه شط العرب

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة على بعد (75) كم شمال مدينة البصرة. ويتجه جنوباً حتى مصبه في الخليج العربي. ويبلغ طوله (180) كم، ويصب فيه نهر الكارون من ايران ومياه من هور الحويزة، الذي يعد نهر الكرخة القادم من ايران ايضاً المغذي الرئيس له، ويعد شط العرب ممراً ملاحياً رئيساً للعراق، اما للأغراض غير الملاحية فأن الاستفادة منه محدودة.

وللإلمام بمشكلة مياه شط العرب سيتم تناولها باختصار وعلى النحو الاتي:-

### أولاً : المعاهدات والاتفاقيات الدولية :

نظمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية استخدام مياه شط العرب بين العراق وايران، ومنها معاهدة ارضروم الموقعة في1847/5/31م والتي اهم ما جاء في بنودها: ان السيادة الايرانية على المحمرة الواقعة على قناة الحفار والذي تم اخضاعه للسيادة الايرانية لا يقع في شط العرب بل في ذلك الجزء من نهر الكارون والذي شقه عضد الدولة البويهي قبل حوالي الف عام[4].

ثم جاء بعدها بروتوكول الاستانة في1913/11/4 وابرز ما تضمن هذا البروتوكول من نصوص هي:

1- لقد ثبتت السيادة العثمانية(وبالتالي فيما بعد السيادة العراقية) على طول مجرى شط العرب لحد البحر بما فيه النهر وجميع الجزر فيه(عدا الاستثناءات المثبتة) أي وضحت كون شط العرب مياهاً وطنية بصورة جلية.

2- وضح البروتوكول بأن شط العرب حتى البحر يقع تحت السيادة العثمانية (أي بالتالي السيادة العراقية).

3- تنازلت الحكومة العثمانية بجزء من شط العرب يقع امام المحمرة الى فوق واسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب الى الحكومة الايرانية(عملاً بما جاء في معاهدة ارضروم) التي عرفت مرسى المحمرة في قناة الحفار وهو واقع في نهر كارون وليس بشط العرب. أي ان ما ورد في هذه الفقرة يتناقض تماماً مع نصوص معاهدة ارضروم فهل كان هذا التناقض هو تنازل من الحكومة العثمانية ام كان جهلاً من قبل الصدر الاعظم وزير خارجية باب العالي الامير سعيد حليم باشا بجغرافية شط العرب ونهر كارون.

بعدها جاء محضر جلسات قومسيون لتحديد الحدود سنة 1914. وتضمنت نصوصه على(6) :-

1- ثبتت الحدود العثمانية(وبالتالي العراقية) الايرانية على طول خط الماء الواطئ للضفة اليسرى لشط العرب(ساحل عبادان) وبوصف تفصيلي، فيما عدا منطقة واحدة تكون مرسى ميناء المحمرة من نقطة الطويجات حتى التقاء قناة الخيين بشط العرب حيث يسير خط الحدود في وسط مجرى الماء وطول هذا الجزء من الشط هو حوالي(7,25) كم بينما طول شط العرب من نقطة التقاء الحدود البرية بين البلدين بشط العرب عند قناة الخيين حتى البحر هو حوالي (104) كم (انظر خريطة رقم(8)).

2- اكد المحضر مرة اخرى بأن شط العرب وحتى البحر وكافة الجزر الموجودة فيه عدا الاستثناءات المثبتة بصورة تفصيلية تعود للحكومة العثمانية (أي بالتالي للعراق).

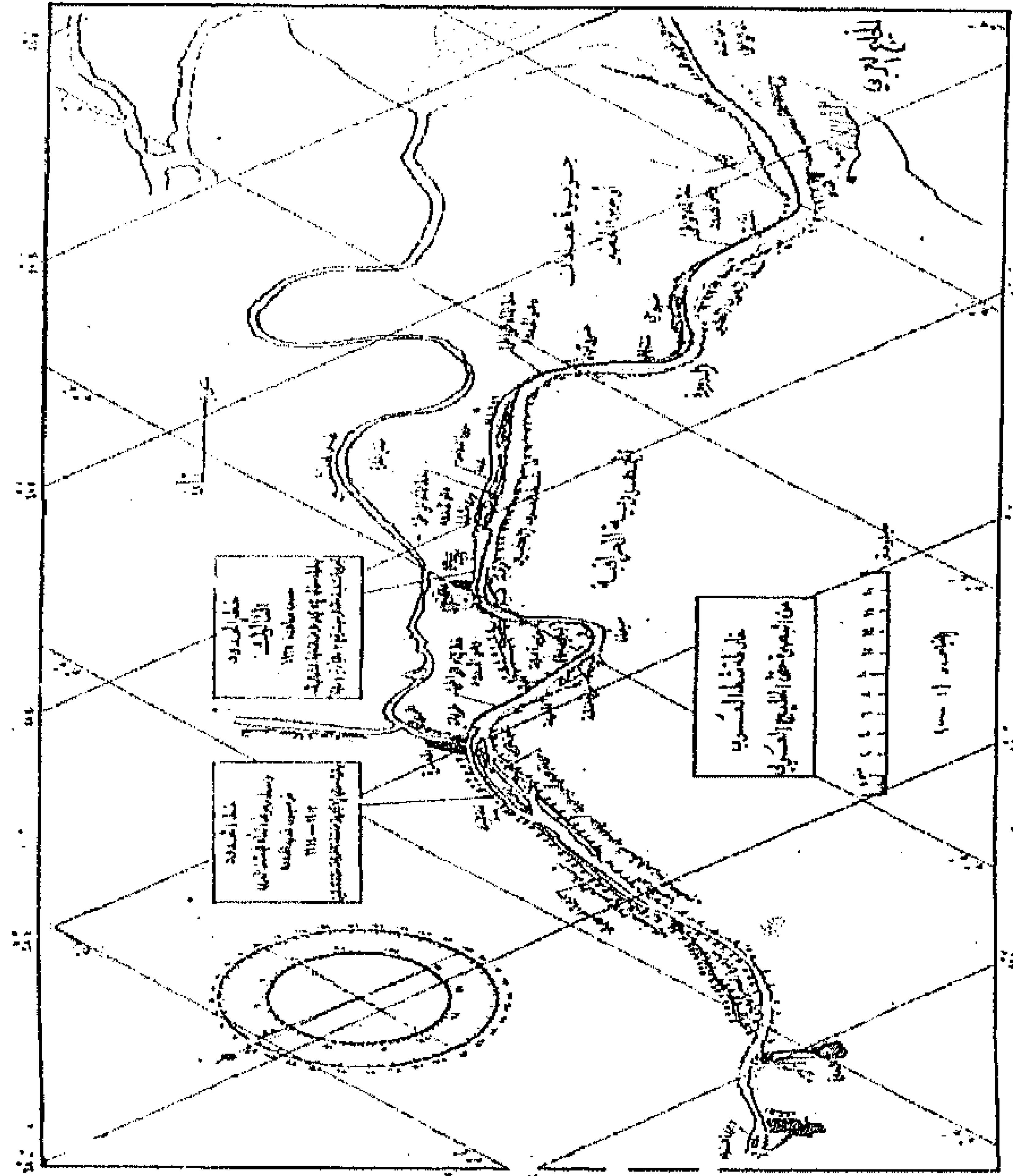
ثم جاءت معاهدة الحدود العراقية الايرانية لعام 1937، واهم ما تضمنت نصوصها ما يأتي(7):

1- حصلت ايران على مكسب جديد بتعديل حدودها في شط العرب إذ تنازل العراق لها عن منطقة من مياهه الوطنية في شط العرب بطول قدره حوالي (7,75) كم من النهاية الشمالية لجزيرة شطيط حتى الرصيف

رقم(1) (وهو برقم(3) حالياً) في عبادان على طول خط الثالوك(وهي كلمة اسكندنافية- ألمانية يقصد بها الخط المتكون من امتداد اعمق نقطة في المقاطع المتتالية للنهر) وبذلك اصبح لايران منطقتين تكون لها مياهها الوطنية في شط العرب احداها امام المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء بطول(7,25) كم والاخرى امام عبادان على طول خط الثالوك بطول(7,75) كم. اما باقي شط العرب فهو يكون مياها وطنية عراقية حيث يمتد خط الحدود على طول خط الماء الواطئ للضفة اليسرى (ساحل عبادان) لشط العرب. (انظر خريطة رقم(8)).

**خريطة رقم(8)**

**شط العرب من البصرة حتى الخليج العربي**



<u>المصدر</u>: محمد طارق الكاتب: شط العرب وشط البصرة والتاريخ، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، البصرة، 1971، ص164.

2- اعترفت ايران ان شط العرب يكون مياهاً وطنية عراقية تخضع للسيادة العراقية الكاملة فيما عدا المنطقتين التي تم الاشارة اليهما في الفقرة(1) ان ايران وبعد فترة وجيزة جداً من توقيع معاهدة الحدود المذكورة ابتدأت بسلسلة من المخالفات نذكر منها(8):-

1- قيام السفن والزوارق الحربية الايرانية بمخالفة انظمة السير في شط العرب.

2- تحرك السفن التجارية الايرانية بدون اخذ دليل عراقي كما تقتضيه تعليمات الملاحة في شط العرب.

3- قيام السفن الإيرانية برفع العلم الإيراني على ساريتها الامامية بينما تقتضي القواعد الدولية ان ترفع العلم العراقي خلال مرورها بشط العرب.

4- انشاء ميناء خسرو آباد في المياه الوطنية العراقية من شط العرب بدون استحصال موافقة السلطات العراقية عليها.

5- الاعتراض على حركة الحفارات وعملها وعلى بواخر المسح التي تقوم بأعمال تحسين الملاحة وصيانتها في شط العرب.

6- قيام السلطات الإيرانية بتبديل رقم الرصيف(1) في عبادان وجعله رقم (3) محاولة منها لتبديل مواقع خط الحدود في شط العرب.

اضافة الى جميع هذه المخالفات الايرانية في شط العرب، اعلنت الحكومة الايرانية الغائها معاهدة الحدود لعام1937 بين العراق وايران من جانب واحد في1969/4/19، ويبدو ان ايران قد اتخذت هذه الخطوة في تلك الفترة لدفع العراق لمزيد من التنازلات الحدودية، إذ انها لم ترض اطماعها بالتنازل الذي قدمه لها العراق في معاهدة1937 فهي كانت تطمع الى ان يكون نصف شط العرب لها وان يكون وسط النهر هو الحد الفاصل في الحدود بين البلدين(9).

استمرت حالة التوتر بين العراق وايران حتى شهدت بداية السبعينات تفاقم الخلافات بينهما، وبدأت ايران تتدخل في شؤون العراق حيث استمالت الاكراد في العراق وقدمت الدعم لهم للضغط على العراق. وقد نجحت ايران في سياستها هذه مما دفع العراق الى عقد اتفاقية الجزائر عام(1975) وهذا ما كانت ايران تصبو اليه.

**تضمنت هذه الاتفاقية البنود الآتية[10]:-**

1- اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القطسطنطينية لسنة (1913م) ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914م).

2- تحديد حدودهما النهرية حسب خط(الثالوك).

3- بناء على هذا يعيد الطرفان الامن والثقة المتبادل على طول حدودهما المشتركة.

وبعد قيام الثورة في ايران عام 1979، وتفاقم حالات التوتر بين العراق وايران من جديد والتجاوزات الحدودية العديدة التي قامت بها ايران على العراق، اعلن الاخير الغاء اتفاقية(1975) لعدم جدواها، لتبدأ الحرب العراقية الايرانية (1980-1988م) وبانتهائها تم الرجوع للعمل بها مرة اخرى عام(1992م).

استمرت الاوضاع كما هي في التعامل مع اتفاقية(1975) ورغم دعوة العراق لايران للتفاوض على ترسيم جميع الحدود، كما افصح عن ذلك وزير خارجية العراق في اواخر كانون الاول(2009) الا ان موقف الايرانيين كان: لن نتفاوض ما لم تقروا اتفاقية الجزائر[11].

## ثانياً: التغير في الخصائص الجغرافية لشط العرب

### 1. ظاهرة ملوحة مياه شط العرب

كان للحرب العراقية الايرانية تأثيراً كبيراً على مياه وبساتين شط العرب، وازداد ذلك اكثر لعدم توفر المياه العذبة الكافية لتمنع تدفق مياه الخليج العربي المالحة من الدخول الى جداول الشط. ووصلت الامور في سنة(2009) الى انتشار الامراض بين البشر وهجرتهم ونفور الحيوانات وانتهاء البساتين بكاملها بسبب شحة المياه وارتفاع ملوحتها الى درجة عالية جداً. حتى اصبحت نسبة الملوحة في شط العرب تجاوزت عشرة الاف جزء/مليون، مما ادى الى نفوق الحيوانات واغلاق مشروع مياه شرب سيحان نهائياً وهو مشروع يغذي مدينة الفاو والسيبة والقرى الواقعة على شط العرب بأكمله[12].

ان احد الاسباب الرئيسة لملوحة مياه شط العرب هو تحويل مجرى نهر الكارون، فقد اقيمت مجموعة من السدود الايرانية عليه بلغ عددها حوالي(15) سداً، وهذا العدد الكبير ترك تأثيراً سلبياً على الوضع المائي في القسم الجنوبي من نهر دجلة[13].(انظر خريطة رقم(9))

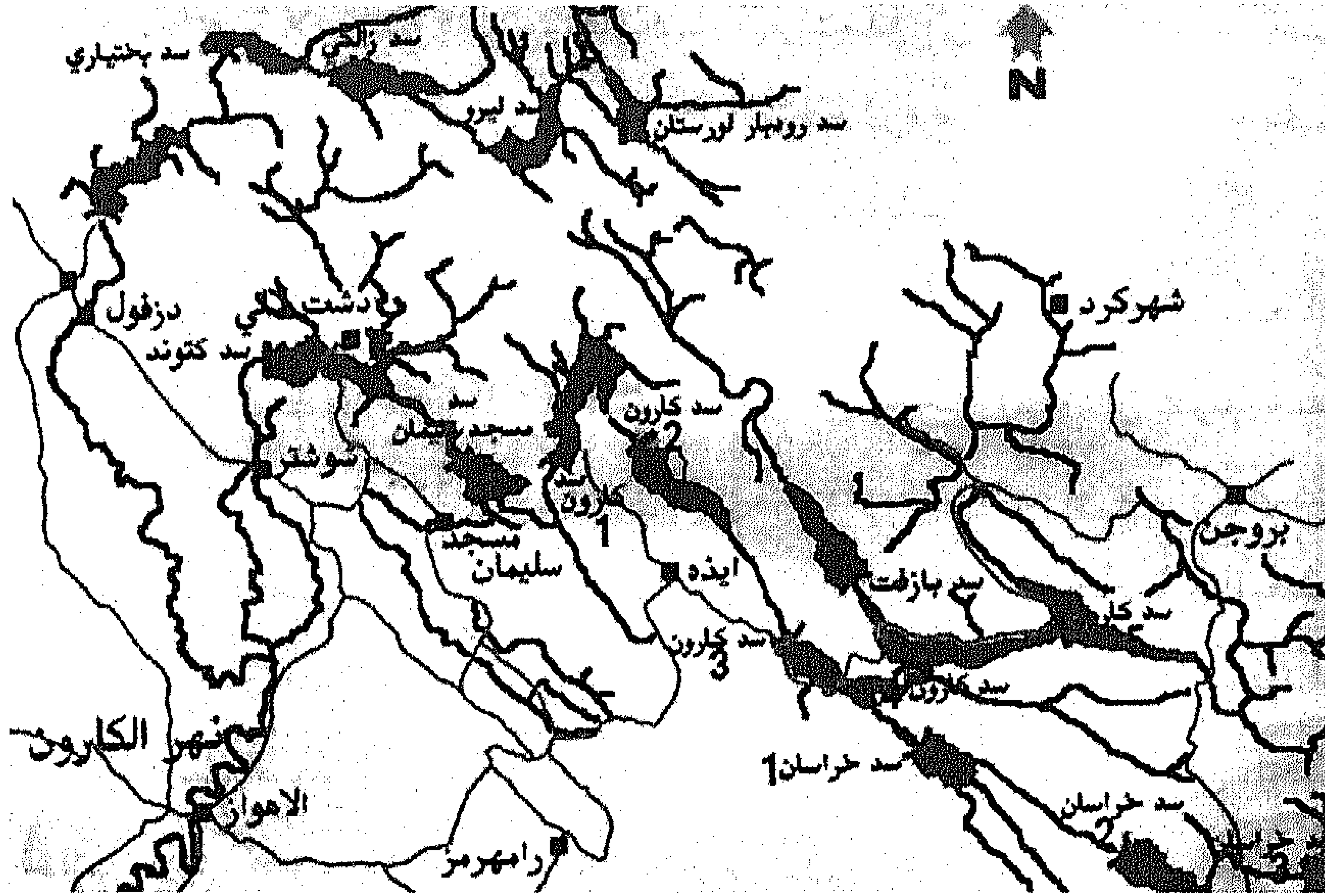
لقد قامت إيران وبسرية تامة بعد اتفاقية(1975) بكري وتعميق نهر شبه مندرس يدعى(بهمنشير) وشيدت جسرين غاطسين لأجل رفع منسوب نهر كارون قبالة المحمرة لتحويل الماء عن شط العرب الى نهر بهمنشير، وثم يستمر هذا النهر في سيره الى الخليج العربي. عملياً انقطع جزء مهم من الماء((العذب)) اللازم لاحياء الزراعة عن شط العرب اللازم لاحياء الزراعة في شرقي شط العرب[14].

ومع تقصير الدراسات العراقية السابقة التي لم تأخذ بنظر الاعتبار مياه نهر الكارون كمؤثر في تحليه شط العرب لكفاية المياه الواردة من مياه دجلة والفرات، الا ان المتغيرات الجديدة التي حدثت على مجرى النهر من قبل تركيا بأقامة العديد من السدود اصبح نهر الكارون عاملاً رئيسياً في تحلية مياه شط العرب.

ان نهر الكارون نهراً دولياً وفق قواعد ونظم القانون الدولي، لانه نهر تشترك فيه دولتان، كما وان ايران ما زالت تعمل باتفاقية 1975.

خريطة رقم(9)

توضح أهم السدود على نهر الكارون




<u>المصدر:</u> عادل شريف الحسيني ومحمد عز الدين الصندوق: مشكلة المياه في العراق، الاسباب والحلول المقترحة.

واذا كانت ايران لا تريد ان تشارك في تحلية شط العرب، وتعتبر كارون نهراً داخلياً بالكامل، رغم انه كان تاريخياً يصب في شط العرب في كل العصور حتى قبل(1975) حين كان بالكامل تحت السيادة العراقية، أي ان هناك حقوقاً تاريخية عراقية في هذا النهر. واذا كان شط العرب يمثل الحدود الدولية بين العراق وإيران، بعد(1975) فعند ذاك لا يمكن لاي طرف أي يتصرف بالمياه الحلوة الواردة الى شط العرب، الا بالتنسيق مع الطرف الأخر[15].

ان احد الحلول المقترحة لمشكلة المياه الحلوة في شط العرب، ولتجنب مياه الخليج العربي المالحة للدخول الى جداول البساتين او التأثير في محطات تغذية

مياه الشرب المقامة على الشط، هو غلق شط العرب في منطقة ملائمة من القسم الاعلى للشط والخاضع بصورة كاملة للسيادة العراقية. أي ان الاراضي التي تقع على جانبيه عراقية، وبناء سد يمكن ان يكون في منطقة جنوب البصرة(وهو قد يكون نفس السد الذي كان مقترحاً في الدراسة السوفيتية ليكون خزاناً اضافياً وذلك من خلال رفع مستوى المياه في نهر دجلة الى منطقة الفتحة شمال مدينة سامراء، حيث اقترح بناء سد اخر في الفتحة لرفع مستوى مياه دجلة الى سد الموصل شمالاً، وبذا يكون نهر دجلة نفسه خزاناً مائياً كبيراً).

بنفس الوقت تحويل مجرى شط العرب الى مجرى اخر جديد يمتد بمحاذاة غرب البصرة، قد يكون هذا السد عال، كما ان تحويل الماء الى غرب مسار شط العرب الحالي يجب ان يتم من خلال انابيب كونكريتية او جداول مبطنة بالكونكريت، كي تقوم بتوزيع المياه الى بساتين ومدن محافظة البصرة الجنوبية، والمناطق الزراعية التابعة لها وبنفس الوقت غلق مداخل الجداول المفتوحة حالياً على شط العرب، وعدم توصيل المسار الجديد المقترح الى الخليج لئلا يتلوث مياهه، وانما يوجه الماء العذب الزائد(ان وجد) الى مسار شط العرب الحالي. ان هذا الوضع يجعل مياه شط العرب الحالي تأتي فقط من مياه الخليج ويكون فقط للملاحة وليس لاستخدامات اخرى شأنه شأن أي مجرى لمياه بحرية[16].

## 2. ظاهرة تآكل ضفة شط العرب

ان من الظواهر الخطرة التي يتعرض لها شط العرب هو التآكل الذي يحدث في الجانب العراقي من النهر. وقد حددته وزارة الموارد المائية في كتاب لها موجه الى مجلس الوزراء في اوائل عام(2007م) بأنه يقع في سبع مناطق منها في(جزيرة ام الرصاص، ومنطقة سيحان، ومنطقة جنوب السيبة، وغربي منطقة المخراق، ومنطقة الهاتف)[17].

لقد تم تقدير حجم التآكل في الاراضي العراقية بما يعادل(22,750)م$^2$ أي (9,1) دونم عراقي، وتصل المسافة الى اكثر من(65) كم. ان التآكل يعني ان خط الثالوك يتحرك باتجاه العراق، إذ ان منتصف النهر(خط الثالوك) يتحرك مع حركة التآكل، وهذا لا يعني خسارة اراضي عراقية فحسب ولكنه يعني ايضاً خسارة في المياه الاقليمية والموانى العراقية. فمثلاً لو بقيت الامور على ما هو عليه فأن الميناء العائم الرئيسي لتصدير النفط العراقي(خور العمية) سيكون يوماً داخل الحدود الايرانية، وعند ذاك سوف لا يكون للعراق أي منفذ بحري. ونحن في شهر كانون الاول(2009) نرى بعض الجهات الايرانية غير الرسمية تقول ان خور العمية يقع داخل المياه الاقليمية الايرانية!! ان معرفة ايران بطريق سير شط العرب وانه يسبب تأكلاً في الاراضي العراقية، لذا فان من مصلحتها ان تماطل في تثبيت الحدود في شط العرب. فان كان الامر كذلك فعلى العراق ان يلجأ الى المحافل الدولية في حالة عجزه عن حل الامر ودياً او عن طريق وسيط يقبل به الطرفان. اضافة لذلك فان على الجهات العراقية ان تتخذ الاجراءات الفورية لتقوية الجانب العراقي من شط العرب لمنع التآكل سواء بأستخدام السد او التبطين الكونكريتي او الحجري او زراعة الضفة بالأشجار التي تتحمل الملوحة، او باستخدام جميع هذه الطرق[18].

ويتضح لنا مما تقدم ان السياسة المائية الايرانية تنطلق في موقفها على التعسف في استخدام مياه تلك المجاري المائية، من دون مراعاة للاتفاقيات الدولية والمحاضر التي وقعتها مع العراق. كما انها لا تعترف ولا تحترم القوانين والاعراف الدولية التي صنفت المجاري الحدودية المشتركة بين البلدين بشكل واضح كونها مجاري مائية دولية ينطبق عليها ما ينطبق على المياه الدولية في أي مكان.

## الهوامش والمصادر

1- انظر تفصيل هذه المعاهدات في: محمد طارق الكاتب: شط العرب وشط البصرة والتاريخ، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، البصرة، 1971، ص154.

2- فواد قاسم الأمير: الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، الناشر دار الغد، بغداد، 2010، ص232، وكذلك انظر: عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص140. وانظر ايضاً: حيدر كمونه: الرؤى المستقبلية لتحقيق الامن المائي العربي، المعهد العراقي لحوار الفكر، 2010، ص42.

3- سليمان عبد الله اسماعيل: السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2004، ص232.

4- محمد طارق الكاتب: المصدر السابق، ص156.

5- المصدر السابق: ص158.

6- المصدر السابق: ص161.

7- المصدر السابق: 168.

8- المصدر السابق: ص170.

9- صلاح محمد عبد الحميد: صراعات وحروب المياه، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص206.

10- المصدر نفسه: ص209.

11- فؤاد قاسم الامير: المصدر السابق، ص225.

12- المصدر نفسه: ص226.

13- عادل شريف الحسيني ومحمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة، ص5. الموقع على النت:

www.iraqiicharities.orgindex An. php ? = 149& news id= 3814#

14- فؤاد قاسم الأمير: المصدر السابق، ص229.

15- المصدر نفسه: ص229.

16- المصدر نفسه: ص230.

17- المصدر نفسه: ص226.

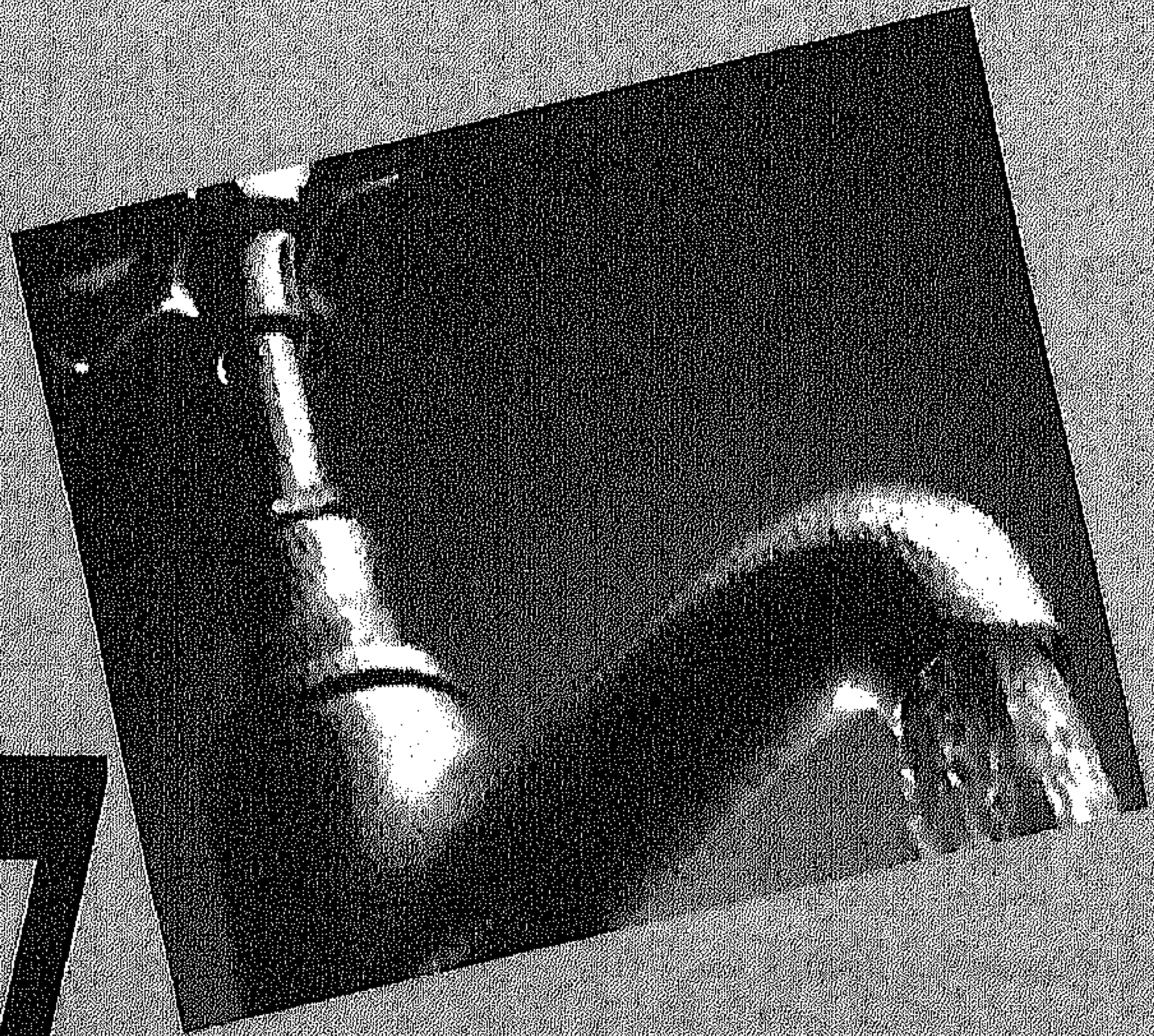
18- المصدر نفسه: 227.

مشكلة المياه في مياه حوض نهر النيل

# النظام المائي والسياسات المائية في حوض نهر النيل

المبحث الأول: النظام المائي لحوض نهر النيل.

المبحث الثاني: السياسات المائية لدول حوض نهر النيل.



7

الفصل السابع

# الفصل السابع

# النظام المائي والسياسات المائية في حوض نهر النيل

## مقدمة:

يأتي نهر النيل في مقدمة انهار الوطن العربي التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة فدول حوضه ما زلت معرضة لمخاطر الجفاف الدوري الذي يهاجم القارة الأفريقية وعرضة لانخفاض المناسيب وتدهور نوعيتها وكذلك لمخاطر المجاعات والحروب الأهلية. وانه مع تزايد عدد السكان وسوء استخدام موارد النهر. فأن احتمالات النزاع حول المياه بين دوله تتزايد خاصة استهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة بالكامل.

ان افريقيا كما يقول الدكتور جمال حمدان تعد بحق" قارة المستقبل" قارة القرن الحادي والعشرين. وستشهد هذه القارة تحولات كبيرة وخطيرة في داخلها في المستقبل.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتخذ من نهر النيل " أنموذجاً " لدوره المتميز في تعزيز وتعميق العلاقات بين الدول العربية التي تمثل المصب والدول الأفريقية التي تمثل المنبع، وان كل ما يطرح من احتمالات الاختلاف والتعاون بين دول حوض النيل هو مسؤولية دول حوضه، فهي ملزمة بوضع المشاريع الكفيلة بتجاوز كل الصعاب لجعل نهر النيل من ابرز عوامل تحقيق " أنموذج " للتعاون الإقليمي بين الدول العربية والأفريقية.

# المبحث الأول

# النظام المائي لحوض نهر النيل

## أولاً : حوض نهر النيل :

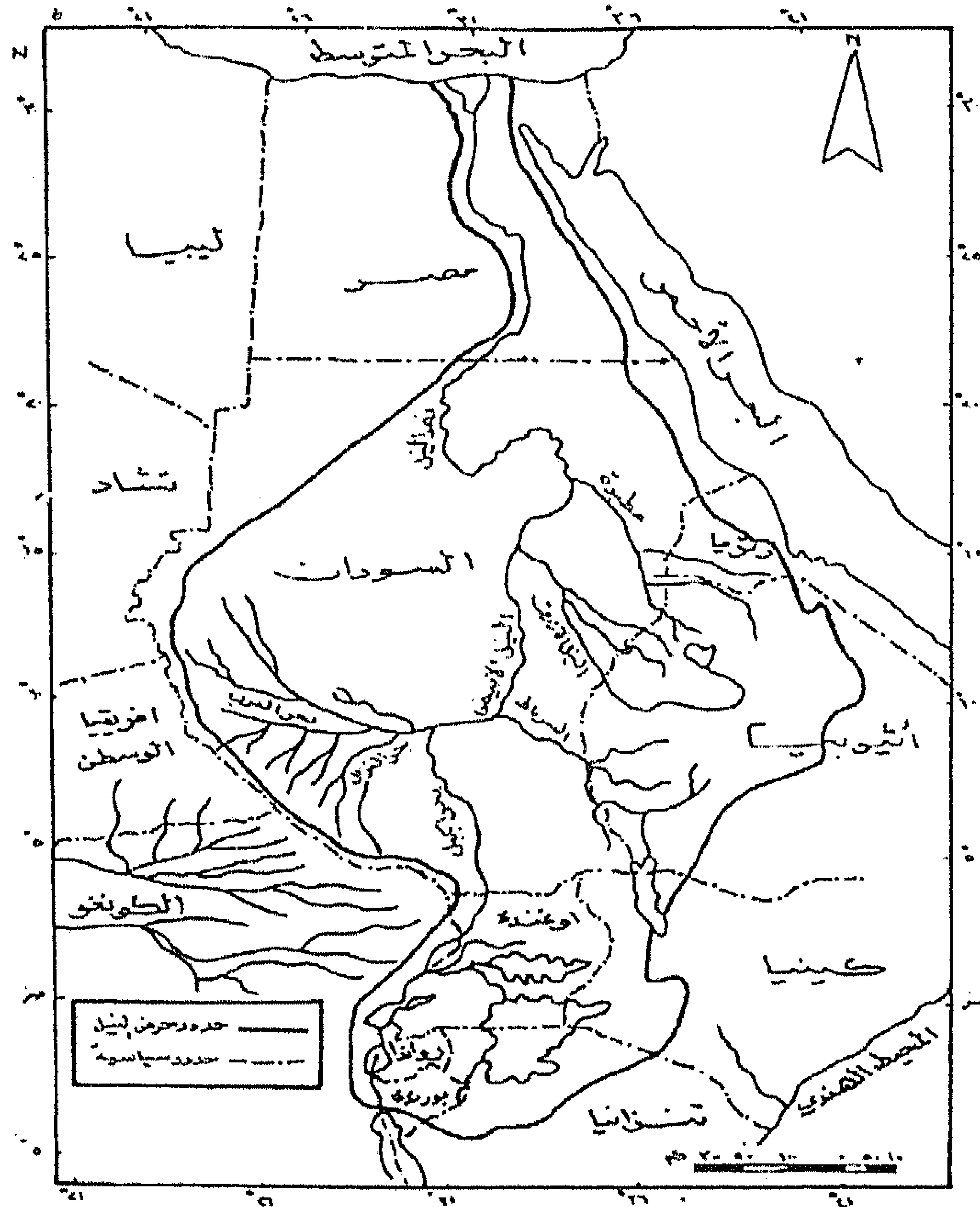
يغطي حوض نهر النيل مساحة من سطح الأرض تقدر بـ(2.9) مليون كم$^2$والتي تعادل 9/1 مساحة قارة أفريقيا ويمتد من دائرة عرض 4 جنوباً الى 31 شمالاً كما يقع بين خطي طول 21.5 درجة شرقاً و 40.5 درجة شرقاً. انظر خريطة رقم (10).

ويبلغ طول نهر النيل من ابعد نقطة ينبع فيها والمتمثلة بمنابع نهر رفوفو قرب بحيرة تنجانيقا الى مصبه في البحر المتوسط حوالي(6825) كم. ويجري النهر وروافده في أراضي دول عديدة(تنزانيا ، أوغندا ، روانـدا ، بورندي، الكونغو ، كينيا ، أثيوبيا ، السودان، مصر). لذا يعد نهر النيل نهراً دولياً حيث تتقاسم مياهه هذه الدول. والنيل في جميع هذه الأقطار هو الظاهرة الجغرافية الكبرى البارزة التي تتضاءل بجانبها كل ظاهرة جغرافية أخرى[1].

ونهر النيل فريد من نواحي عديدة، فليس هناك نهراً أخر يعبر مناطق مختلفة المناخ كالنيل، فهو يبدأ من المنطقة الاستوائية التي تهطل فيها الأمطار على مدار السنة بشكل متواصل بعدها يدخل مناطق مدارية فصلية المطر ثم يستمر في جريانه في مناطق شبه جافة وجافة. كما انه ليس هناك نهراً أخر في العالم يسير لقرابة (2000) كم (بين الخرطوم والدلتا) بدون ان يتلقى أي مصدر لتغذيته[2]، فنهر النيل يخترق أقاليم تتصف في معظمها بالشح او الندرة المائية فضلاً عن اعتماد السكان من حوله على مائيته بشكل مباشر وأساسي، كما ينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل الحافل باهتمامات السكان من حوله باستخدام موارد مياهه من حيث الكمية والنوع معاً[3].

**خريطة رقم(10)**

**حدود حوض نهر النيل**




المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

Mamdouh shahin; development in water science; Hydro/ogy of th nile basia, amsterdam, Elseuier, 1985, p.16

ويستمد نهر النيل موارده من ثلاثة مصادر رئيسية هي[4]:-

1- نهر النيل الأزرق وهو أكبرها في حجم المياه التي ينقلها الى نهر النيل وينبع من أثيوبيا ويجري في أراضيها وأراضي السودان ويساهم بـ7/4 من مجموع الموارد المائية لنهر النيل.

2- النيل الأبيض وهو أطول الروافد لنهر النيل ويجهز الأخير بـ7/2 من الموارد المائية الكلية وتجري مياه منابعه البعيدة في بحيرات فكتوريا والبرت ثم يدخل السودان الى ملتقاه بنهر السوباط ثم يلتقي بنهر النيل الأزرق عند مدينة الخرطوم.

3- والنهر الثالث هو نهر عطبرة والذي ينبع من أثيوبيا حتى ملتقاه بنهر النيل الأبيض وتشكل موارده المائية7/1 من الموارد المائية لنهر النيل.

## ثانياً : النظام المائي لحوض النيل :

يعد النظام المائي(Hydrology System) لنهر النيل من الأنظمة المعقدة ويتأثر بمجموعة من الظواهر الجغرافية الطبيعية ومنها الطبوغرافية، المناخ، الجيولوجيا، التربة، الغطاء النباتي، حيث تؤثر هذه العوامل على نظام المياه الجارية في النهر(5) وتؤثر بشكل مباشر على ما يعرف بـ(التصريف النوعي Specific disclarge)، إذ يحتل نهر النيل مرتبة دنيا بين انهار العالم الكبرى بتصريفه النوعي الضئيل. فعند مقارنة حوض نهر النيل بحوض نهر الكونغو المقارب له في المساحة والمجاور له نجد ان التصريف النوعي لنهر النيل يعادل 16/1 من التصريف النوعي لنهر الكونغو، في حين ان نهر الميكونك الذي تبلغ مساحة حوضه4/1 مساحة حوض نهر النيل نجد تصريفه النوعي يعادل خمسة أضعاف التصريف النوعي لنهر النيل.

ان نهر النيل يتغذى ماءه من مصدرين كبيرين مهمين هما: إقليم البحيرات الاستوائية عبر النيل الأبيض والهضبة الأثيوبية عبر النيل الأزرق وعطبرة والسوباط.

وتمد المنطقة الاستوائية نهر النيل بتصريف سنوي عبر مدينة ملكال (أخر منطقة السدود شمالاً) يقدر بـ(15) مليار متر مكعب من منطقة بحر الجبل و(0.5) مليار متر مكعب من بحر الغزال، أي تصريفاً مجموعه(15.5) مليار متر مكعب وبإضافة تصريف نهر السوباط الى النيل الأبيض عندها يصبح مجموع

تصريفه الكلي(29) مليار متر مكعب في السنة، الا ان ما يصل الى اسوان يبلغ معدله(24) مليار متر مكعب في السنة.

اما النيل الازرق فيبلغ تصريفه عند اسوان(48) مليار متر مكعب /سنة، ونهر عطبرة(12) مليار متر مكعب/سنة، وبذلك يبلغ مجموع تصريف نهر النيل من هضبة الحبشة حوالي(60) مليار متر مكعب/سنة، واذا ما اضفنا اليه كمية تصريف نهر السوباط باعتبار ان اغلب منابعه من هضبة الحبشة لذا يصبح ما يزوده حوض هضبة الحبشة لنهر النيل حوالي(73) مليار متر مكعب/سنة(أي ما يعادل86٪ من مجموع مياه نهر النيل) في حين لا يتجاوز ما تزوده هضبة البحيرات الاستوائية عن(15) مليار متر مكعب/سنة(أي ما يعادل 14٪ من مجموع مياه نهر النيل) وبذلك يصبح مجموع المتوسط السنوي لايراد نهر النيل الطبيعي من موارده المختلفة مقدراً عند اسوان هو(84) مليار متر مكعب/سنة نسب تصريفه يبلغ في النيل الازرق(59٪) وعطبرة(13٪) والسوباط(14٪) وعبر الجبل(14٪).

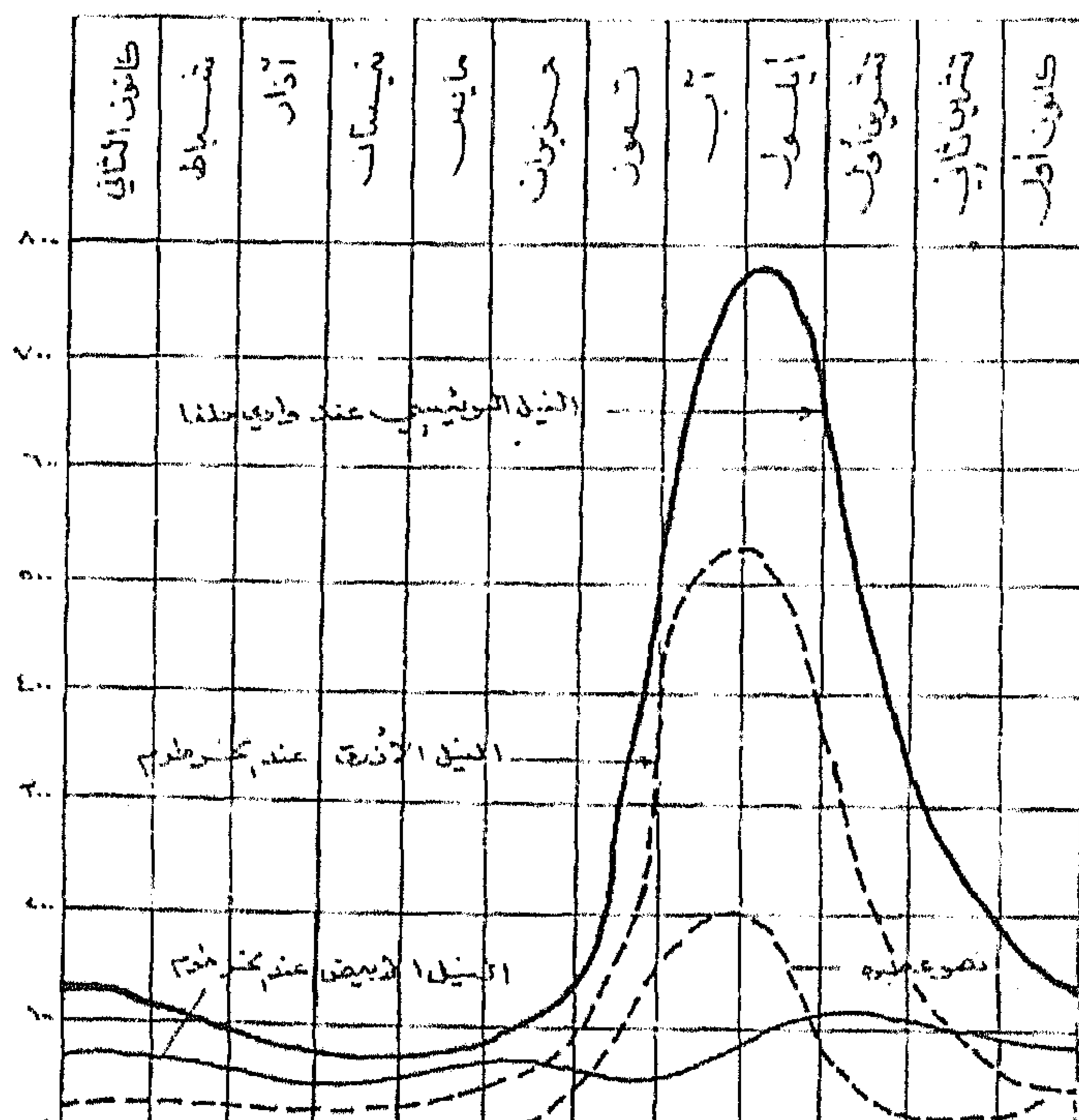
ويؤثر النظام المائي لنهر النيل وروافده العديدة على تزويد هذا النهر بالمياه اذ تتباين نسبه خلال اشهر السنة. ويتضح ذلك من خلال تحليلنا للشكل رقم(2) حيث يبدو ان نهر النيل الأبيض وتصريفه يكون اكثر انتظاماً ويستمد مياهه من الأقاليم الاستوائية بمعدل لا يتجاوز(100) مليون متر مكعب/يوم طيلة ايام السنة.

اما نهر النيل الازرق فيصل تصريفه الى(500) مليون متر مكعب/يوم عند الخرطوم اذ تبدأ زيادة مياهه من شهر تموز حتى تشرين اول، وتبلغ ذروته في شهر اب. في حين تزداد مياه نهر عطبرة في شهر تموز حتى شهر ايلول وأعلى ذروة له تقع في شهر أب ايضاً حيث تصل الى(200) مليون متر مكعب/يوم عند عطبرة، الى ان تبلغ حصيلة هذه الذروات المائية للنيل الرئيسي في اب عند وادي حلفا(800) مليون متر مكعب/يوم وما عدا هذه الأشهر فان هذه الأنهار تتصف بقلة مياهها ويكون بعضها متقطع وعبارة عن بحيرات صغيرة باستثناء نهر النيل الأبيض الذي يكون أكثر انتظاماً في تصريفه طيلة ايام السنة.

ومن السمات الرئيسة للنظام المائي لنهر النيل ايضاً فيضانه وارتفاع مياهه سنوياً[6] انظر شكل رقم(2).

**شكل رقم(2)**

**معدل التصريف المائي لنهر النيل**




المصدر: Encyclopudia britunnica, volume 16, London, 1969, p. 521

فعلى الرغم من كون الفيضان ظاهرة اعتيادية لها فوائدها الا ان مناسيب المياه متباينة في حجمها وموعد حدوثها، هذه الاختلافات لها اثارها المهمة لان ارتفاع مناسيب المياه تسبب مخاطر الفيضان في مصر وشمال السودان وان انخفاض مناسيبها تسبب العجز والنقص في موارد المياه والإرواء[7]، وفي النيل الادنى يصبح تأثير الفيضان واضحاً فمتوسط(83) مليار متر مكعب نصيب الفيضان هو(68) مليار متر مكعب أي بنسبة(82٪) والباقي وقدره(18٪) لموسم التحاريق[8].

إضافة إلى ما تقدم فهناك جملة من الحقائق العلمية يمكن استنتاجها من خلال تحليلنا للجدول رقم(10) منها: ان(90٪) من مساحة حوض النيل الأزرق يكون نصيب أثيوبيا و(10٪) من نصيب السودان في حين يكون نصيبها من حوض عطبرة والسوباط مناصفة، الا ان ما يميز أثيوبيا في هذا المجال هو كونها مصدراً غنياً في امداد كل من نهر النيل الأزرق وعطبرة والسوباط بالمياه.

اما نهر النيل الابيض فتشترك في حوضه عند بلكال كل من السودان وكينيا وتنزانيا واوغندا ورواندا والكونغو بينما تنفرد كل من كينيا ورواندا وبورندى في أمداد غالبية مياهه في حين يكون بحر الغزال من نصيب السودان الا ان اغلب مياهه تنفذ بسبب التبخر.

اما ما تبقى من النيل الأبيض (من ملكال حتى الخرطوم) فيكون من حصة السودان فقط بينما تشترك مصر معها في حصة الحوض الأدنى لنهر النيل.

**جدول (10)**

منابع النيل: مساحة المجرى المائي وتدفق المياه ونصيب المشتركين فيه

| النهر | مساحة المجرى المائي (كم$^2$) | متوسط تدفق المياه (مليار م$^3$) | نصيب الدول المشتركة في مساحة المجرى المائي (بالنسبة المئوية) | نصيب المشتركين فيه امدادات المياه |
|---|---|---|---|---|
| النيل الازرق (في الخرطوم) | 324.530 | 53.5 | اثيوبيا 90 السودان 10 | تساهم اثيوبيا بكل المياه تقريباً |
| عطبرة | 100.400 | 11.8 | اثيوبيا 50 السودان 50 | تساهم اثيوبيا بكل المياه |
| السوباط | 225.000 | 12.4 | اثيوبيا 50، السودان 50 | تساهم اثيوبيا بجميع المياه |
| النيل الابيض (في ملكال) | 1.332.070 | 3.0 | السودان، كينيا، تنزانيا، اوغندا، رواندا، الكونغو | تساهم كينيا ورواندا وبورندي بغالبية المياه |

| النهر | مساحة المجرى المائي (كم²) | متوسط تدفق المياه (مليار م³) | نصيب الدول المشتركة في مساحة المجرى المائي (بالنسبة المئوية) | نصيب المشتركين فيه امدادات المياه |
|---|---|---|---|---|
| بحر الغزال | 528.000 | 16 عند مدخل السدود 0.65 عند مخارج السدود | السودان | تتبخر كميات كبيرة من المياه في مستنقعات السدود بالسودان. |
| النيل الابيض من ملكال حتى الخرطوم) | 100.000 | 3 | السودان | |
| النيل الموحد من الخرطوم حتى البحر المتوسط | 270.000 | 87 – متوسط | السودان ومصر | |
| نهر النيل في مجمله | 3.000.000 | 84- متوسط متعدد الاعوام | السودان 62.7 مصر 12.1 اثيوبيا 9.9 اوغندا 7.7 بقية الدول الاستوائية 7.6 | |

المصدر : ارنون سوفير : الصراع على المياه في الشرق الاوسط ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، الجيزة ، 1992 ، ص20.

## المبحث الثاني

## السياسات المائية لدول حوض النيل

يمكن القول ان السياسة المائية لاية دول هي: فن ادارة المياه وهي ايضاً: الاطار الذي يتم من خلاله تدبير الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد المنظمة لذلك[9].

والسياسة المائية تمثل مصالح دولها لذا فأن الاختلاف في استثمار مياه نهر النيل ينطلق من التقدير المسبق لتلك المصالح، لذا فأننا نجد مواقف مختلفة لكل ما يتعلق بضوابط نهر النيل من قبل دوله وهذا ما سنتناوله باختصار:

### أولاً: السياسة المائية لدول البحيرات الاستوائية:

تشمل هذه الدول كلا من كينيا واوغندا وتنزانيا والكونغو وروانda وبورندى، وقد اختلفت مواقف هذه الدول تبعاً لرؤيتها لاهمية مياه نهر النيل في الحاضر والمستقبل.

فقد المحت دول بحيرة فكتوريا وخاصة كينيا وتنزانيا عن احتمال ان تكون لها في المستقبل مصالح في البحيرة قد تتعارض مع مصالح دول المجرى الادنى (السودان ومصر)، حيث تنوي كينيا رفع استخدامها للمياه من (28-48) مليار م$^3$[10]. ومحاولة تنزانيا لاقامة المشروع التنزاني-سميث ساوند وهو مشروع مخطط لاروائه عبر قناة بحيرة فكتوريا وتتطلب- طبقاً للقانون الدولي- الاتفاق مع دول الحوض الاخرى[11].

اما دول شرق افريقيا وروانda وبورندى والكونغو فان خططها المستقبلية لاستخدام مياه نهر النيل فهي غير واضحة الاهداف لان امكاناتها من مياه الامطار والمياه الجوفية كافية لسد احتياجاتها المائية في المرحلة الحالية[12]. ومع ذلك فان الدول الاستوائية قد طالبت في نهاية الثمانينات خلال الاجتماع الذي

عقد مع مندوبي مصر والسودان بحوالي(5) مليارات متر مكعب من المياه لتلبية حاجاتها في المستقبل[13].

## ثانياً : السياسة المائية لأثيوبيا :

ارتبطت السياسة المائية في اثيوبيا بالقرار السياسي للدولة ونالت اهتمام رؤسائها، فقد ظلت مياه المنابع الاثيوبية اختصاصاً ينفرد به رئيس الدولة الاثيوبية.

لقد اكدت العديد من الاراء الاثيوبية ان يعامل نهر النيل كوحدة بيئية واحدة وان ذلك لن يتم وفق طروحاتهم الا بإنشاء أطار سياسي عادل لدول حوض نهر النيل يتم من خلاله توزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين الدول التسع وانه اذا أرادت دولة من الدول الاستثمار بنصيب اكبر فانها يجب ان تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الاخرى والتي ستتأثر بالكمية التي ستحصل عليها من جراء ذلك، وطالبت هذه الآراء بتوقيع اتفاقيات جديدة بين دول الحوض تقوم على أساس المساواة والعدالة والتوزيع[14].

كما أكدت اراء اخرى على ان الحكومة الاثيوبية قد أوضحت في مناسبات عديدة لمصر والسودان انها تعتزم استخدام حصتها المشروعة من مياه النيل. كما اشارت هذه الاراء الى استعداها للتفاوض مع جميع الدول النيلية من اجل توزيع عادل لهذه المياه على جميع الدول الواقعة على ضفاف النيل[15].

اضافة الى ذلك فان تاريخ العلاقات السياسية بين كل من مصر والسودان وموقفهما تجاه قضية الصراع الاثيوبي- الارتيري، والارتيري- الصومالي وعلاقة اثيوبيا(باسرائيل) كل ذلك انعكس تأثيره المباشر على السياسة المائية الاثيوبية اضافة الى العوامل والاعتبارات التي يتم ذكرها.

## ثالثاً : السياسة المائية للسودان :

يقدر استهلاك السودان الحالي من مياه النيل بحوالي16-17 مليار م$^3$ من نصيب البالغ(18.5) مليار عند اسوان. وتدعو الخطة الوطنية السودانية الى استصلاح ما يقرب من(2.4) مليون هكتار من الارض الزراعية، فاذا ما تمت مواصلة هذه الخطة بأي درجة من النجاح فانها تتطلب(15) مليار م$^3$ اضافية من الماء سنوياً مما يشكل صعوبة امام السودان لتلبية هذا الاحتياج[16].

وفي اطار المشروعات السودانية والسياسات والخطط المستقبلية فانه يمكن القول ان الاضافة الجديدة الممكنة لموارد السودان عام(2005) تبلغ مليار م$^3$ (حصة المياه من قناة جونقلي). وعلى ذلك فان اجمالي الموارد المستغلة في السودان ستبلغ آنذاك(24.2) مليارم$^3$، كلها من الموارد التقليدية وتتزايد الاحتياجات الى(21.5) مليار أي بزيادة قدرها(5.3) مليارم$^3$ عن عام1990[17].

وفي عام2025 عندما يصل حجم السكان الى(55.5) مليون نسمة تصل الاحتياجات للمياه الى(34) مليارم$^3$ مما يحدث فجوة قدرها(9.479)مليارم$^3$ بينما يتفاقم العجز لمقياس الاستقرار المائي حتى يصل الى(20.7) مليارم$^3$[18]. (انظر جدول رقم 11و12).

## رابعاً : السياسة المائية لمصر :

يظل البعد النيلي من اهم ضوابط الاستراتيجية المصرية عبر مراحل التاريخ المختلفة حيث يقوم كواحد من اهم متطلبات الدبلوماسية المصرية الواعية المدركة لحقائق العصر.

فارتباط مصر بالنهر العتيد وبمنطقة حوض النيل وبالدول الواقعة فيه ليس اختياراً من بين الاختيارات بل هو امر تفرضه العوامل الجيوبوليتكية والاعتبارات الامنية والاقتصادية وواقع الحياة التي تعيشها[19].

فنهر النيل كان دوماً هو اصل واساس الحياة في مصر ولا شك ان علاقة مصر بنهر النيل تعكس الى حد بعيد الخصائص المميزة لهذا النهر والتي يكاد ينفرد بها عن غيره من الانهار الدولية الاخرى، فالدارس لجغرافية النهر وطوبوغرافيته يستطيع ان يلاحظ من بين صور عدة الامرين الاثنين[20]:

**الاول:**ان هذا النهر سيطر سيطرة كاملة على اقتصاد ومياه دولة مصر من بين مجموع الدول الواقعة في حوضه.

**الامر الثاني:** فمفاده ان الدول الاولى المستفيدة من هذا النهر وهي ايضاً مصر لا يوجد على اقليمها أي من منابعه مما حتم عليها ان تكون دوماً على علاقة خاصة مع باقي الدول الاخرى التي توجد فيها هذه المنابع التي يمر بها النهر لمسافات طويلة قبل ان يدخل الحدود المصرية.

## جدول(11)

### مقارنة الموارد والاحتياجات المائية والمستقبلية في السودان

مليار م$^3$ / سنة

| العام | تعداد السكان | الموارد المائية: تقليدية سحية | جوفية | وغير تقليدية: تحلية | معالجة | أجمالي | متجددة٪ | الاحتياجات المائية: شرب | صناعة | ري | أجمالي | نصيب الفرد من الموارد م3/ سنة | فجوة الموارد المائية: أ | ب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 25 | 21.8 | 0.3 | | | 22.3 | 98 | 0.53 | 0.11 | 15.83 | 16.47 | 892 | 5.38+ | 2.70 - |
| 2000 | 33 | 23.8 | 0.5 | | | 24.3 | 98 | 0.83 | 0.17 | 20.5 | 21.5 | 736 | 2.8+ | 8.7 - |
| 2025 | 55 | 23.8 | 0.5 | | | 24.3 | 98 | 1.56 | 0.31 | 32.17 | 34.04 | 442 | 9.74 - | 20.70 |
| 2051 | 102 | 23.8 | 0.5 | | | 24.3 | 98 | 2.51 | 0.5 | 47.1 | 50.11 | 202 | 25.81 - | 77.7 - |

المصدر: سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية والحقائق والبدائل الممكنة عالم المعرفة(209)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص47.

## جدول رقم (12)

في مصر مليار م$^{3}$ / سنة

| العام | تعداد السكان | الموارد المائية: تقليدية – سطحية | تقليدية – جوفية | وغير تقليدية – تحلية | وغير تقليدية – معالجة | أجمالي | متجددة٪ | الاحتياجات المائية: شرب | صناعة | ري | أجمالي | نصيب الفرد من الموارد م3/ سنة | فجوة الموارد المائية: أ | ب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 52 | 55.5 | 3.1 | 0.02 | 4.9 | 63.5 | 92 | 3.1 | 4.6 | 49.7 | 57.4 | 1221 | 6.1+ | 11.5+ |
| 2000 | 62 | 75.5 | 7.4 | 0.05 | 9.1 | 74.05 | 84 | 4.5 | 6.1 | 59.9 | 70.5 | 1194 | 3.55+ | 11.05+ |
| 2025 | 86 | 57.5 | 7.4 | 0.07 | 9.1 | 74.07 | 84 | 8 | 9.85 | 85.4 | 103.25 | 637 | 29.20 - | 11.95 - |
| 2051 | 120 | 57.5 | 7.4 | 0.01 | 9.1 | 74.09 | 84 | 10.64 | 13.75 | 111.92 | 136.31 | 617 | 62.26 - | 45.95 - |

المصدر: سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية والحقائق والبدائل الممكنة عالم المعرفة(209)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص47.

لقد شكل هدف تامين مياه النيل مبدأ رئيسياً من بين مجموع المبادئ الحاكمة التي بنيت عليها نظرية الأمن الوطني المصري عبر عصور التاريخ المختلفة. وفي ضوء ذلك يمكننا تفسير المحاولات العديدة – قديما وحديثا – لاستخدام المياه كسلاح سياسي في الصراع ضد مصر[21].

ولما كان الأمن الوطني المصري- الذي يرتكز على مياه النيل- هو إلى حد كبير في أيدي ثمان دول افريقية[22]. لذا فقد انعكس ذلك على السياسة الخارجية المصرية حتى أصبح النيل احد محدداتها بل العامل الكبير فيها، مما جعل الدبلوماسية المصرية تسعى إلى تشجيع فكرة التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي وذلك من اجل التغلب على مشكلات المياه والأمن الوطني[23].

# الهوامش والمصادر

1- محمد عوض محمد : نهر النيل، مكتبة النهضة المصرية، ط5، القاهرة، 1962، ص 23.

2- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي 1989، مطابع الاهرام، القاهرة، 1989، ص 39.

3- ود. لنجزلي هانزود : ودال وتنجتون، ادارة دولية لمائية نهر النيل، ترجمة زين الدين عبد المقصود غنيمي، نشرة رقم 39الكويت، 1982، ص 8.

4- mamdouh shahin , Development in water science Hydrology of the Basin Amsterdam.Elsevier. 1985. p 17.

5- يقصد بالتصريف النوعي : مقدار من المياه في حوض النهر مقسوما على مساحته ويتم احتساب التصريف النوعي لبعض انهار العالم من اشتقائه المعادلة الاتية :

التصريف النوعي = التصريف المائي للنهر لفترة طويلة / مساحة الحوض.

6- للمزيد من المعلومات انظر : ابراهيم العفيفي، وفاء النيل، الدار القومية للطباعة والنشر ص 141- 146. وكذلك ايفان كومزين : سد اسوان العالي، ترجمة عصمت عبد الحميد، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 130، سلسلة الشرق والغرب، بلا سنه طبع، ص 16.

7- جمال حمدان : شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مطبعة دار العالم العربي، الناشر عالم الكتب، القاهرة ن 1980، ص 665.

8- التحاريق، انخفاض مياه النهر زمن الجفاف من اول شباط الى اواخر تموز.

9- واثق رسول اغا : استراتيجية ادارة الموارد المائية لتحقيق الامن المائي العربي غرب اسيا، دمشق، 1989، ص 75.

10- رشدي سعيد، جريدة العرب العالمية، العدد 3753 خ 1992/2/25.

11- مجدي النعيم حسين: مشكلة المياه في السودان، في ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، ج1، ط1. بيروت، 1994، ص 368.

12- احمد عباس عبد البديع، ازمة المياه من النيل الى الفرات، السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 162.

13- ارنون سوفير: الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، اصدار جامعة حيفا، 1992، ص 125.

14- زويتي اباتي: بحث عن ((التنمية المتكاملة لمياه حوض النيل)) عرض اشرف محسن محمد وامجد ماهر عبد الغفار، ندوة نهر النيل، 1990، لندن، السياسة الدولية، العدد 104 نيسان 1991، ص 171.

15- وندیمنية – كيلاهون، اطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الازرق: في كتاب ازمة مياه النيل الى اين؟ مركز البحوث العربية، القاهرة، 1988، ص 82.

16-رشدي سعيد: مستقبل الاستفادة من مياه النيل؟ المصدر السابق، ص 20.

17- سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عالم المعرفة العدد 209، الكويت 1996، ص 83.

18- المصدر نفسه، ص 52.

19- بطرس بطرس غالي: "" مجمع اندوجو ومفهوم الإخاء الأفريقي ""، السياسية الدولية، العدد 89، تموز 1987، ص 4.

20- جمال حمدان : المصدر السابق، ص 3.

21- احمد الرشيدي : مصر ومياه النيل، تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل في ندوة معهد البحوث والدراسات العربية((المشكلات المائية في الوطن العربي))، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 158.

22- بطرس بطرس غالي : ادارة المياه في وادي نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991 ن ص 116.

23- المصدر نفسه، ص 119.

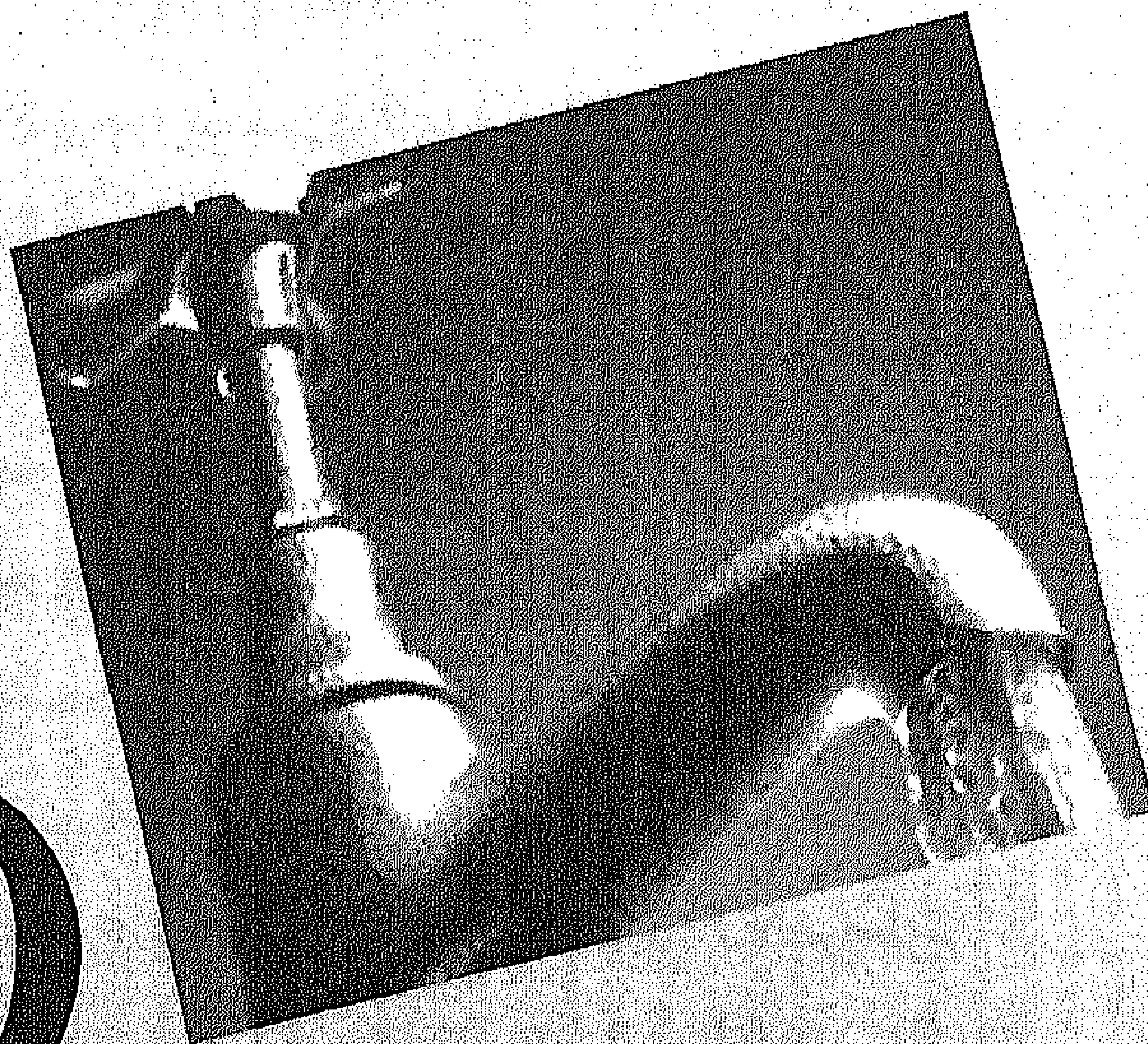
# اتفاقيات المياه
# بين دول حوض نهر النيل

المبحث الأول: اتفاقيات دول البحيرات الاستوائية الدولية.

المبحث الثاني: اتفاقيات أثيوبيا الدولية.

المبحث الثالث: اتفاقيات السودان الدولية.

المبحث الرابع: اتفاقيات مصر الدولية.



## الفصل 8 الثامن

# الفصل الثامن

# اتفاقيات المياه بين دول حوض نهر النيل

## المبحث الأول

## اتفاقيات دول البحيرات الاستوائية

أدى استخدام الموارد المائية في هذه المنطقة الى عقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لضبط وتنظيم إيرادات الحوض او زيادتها للاستفادة منها في عمليات التنمية.

ومن ابرز هذه الاتفاقيات: (انظر جدول13)

1- **اتفاقية1929**: وقد أبرمت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان واوغندا وكينيا وتانجانيفا (تنزانيا). وذلك في 7مايس1929. وتنص الاتفاقية المذكورة بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لايمكن القيام بأي اعمال ري او توليد طاقة هيدروكهربية سواء على النيل او على روافده او على البحيرات التي تنبع منها، ويكون من شأنها انقاص كمية المياه التي تصل الى مصر او تعديل تواريخ وصولها او تخفيض منسوبها[1].

2- **الاتفاقية التي عقدت مابين بريطانيا نيابة عن تنجانيفا(تنزانيا) وبلجيكا** (نيابة عن رواندا وبورندى) والموقعة في لندن في 23 تشرين ثاني 1934 بشأن نهر كاجيرا احد روافد بحيرة فكتوريا نيانزا. وتنص المادة الاولى منها على:

ان الطرفين يتعهدان بأن يعيدا الى نهر كاجير قبل ان يصل الى الحدود المشتركة لكل من تنجانيفا ورواندا وبورندى، أي كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه من قبل لاغراض توليد الكهرباء. اما المادة الرابعة من الاتفاقية

فتسمح بأن تحول- من اجل الأهداف الصناعية- نصف كمية تصريف مياه نهر كاجيرا اثناء فترة أدنى تصريف للنهر.

وتلزم المادة السادسة الدولة التي تود استخدام مياه نهر كاجيرا في أغراض الري بأن تخطر الدول الأخرى المتعاقدة بفترة ستة شهور مسبقاً وذلك من اجل أعطائها مهلة كافية لإبداء اعتراضات ممكنة من اجل دراستها[2].

**3- اتفاقية أنشاء سد أوين:-** نصت المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا(نيابة عن أوغندا) في الفترة مابين تموز سنة1952 الى كانون الثاني1953 بشأن اشتراك مصر في بناء خزان اوين

## جدول(13)

## الاتفاقيات الدولية بشأن حق استعمال مياه النيل

| السنة الاتفاقية | الدول الموقعة على الاتفاقية | مضمون الاتفاقية | الدول المستفيدة من الاتفاقية | الوضع القانوني في1991 |
|---|---|---|---|---|
| 1891 اتفاقية استعمارية (بروتكول) | ايطاليا بريطانيا | توافق ايطاليا على عدم اقامة سدود فوق نهر عطبرة | مصر | ترى اثيوبيا انه لم يعد ساري المفعول من انتهاء الحكم الاستعماري |
| 1902 اتفاقية اديس ابابا | بريطانيا، اثيوبيا | اثيوبيا توافق على عدم اقامة سدود فوق النيل الازرق فوق هضبة تانا وعلى نهر السوباط | مصر | تدعي اثيوبيا ان الاتفاقية ليست قانونية لانه تم توقيعها كقانون ظلم اثيوبيا وترى اثيوبيا انها ليست سارية المفعول من انتهاء الحكم الاستعماري |
| 1906 اتفاقية لندن | أ- بريطانيا والكونغو<br>ب- بريطانيا ايطاليا | الكونغو تتعهد بعدم اقامة سدود بجوار روافد النيل، سمليكي وايساغو<br>تعلن الدول الثلاث عن تمسكها بسلامة اثيوبيا وتقر من جديد اتفاقية 1891و 1902 | مصر والسودان<br>اثيوبيا ومصر | ترى الكونغو انها لم تعد سارية المفعول مع انتهاء الحكم الاستعماري<br>ترى اثيوبيا انها لم تعد سارية المفعول مع انتهاء الحكم الاستعماري |
| 1925 اتفاقية روما | بريطانيا وايطاليا | اثيوبيا تمنح بريطانيا حق بناء سد على بحيرة تانا مع الحفاظ على حقوق مصر والسودان. | مصر والسودان | لم تصادق عصبة الامم على الاتفاقية في1925 ،وتم الغاؤها ابان التوقيع على اتفاقية 1959. |

| الوضع القانوني في 1991 | الدول المستفيدة من الاتفاقية | مضمون الاتفاقية | الدول الموقعة على الاتفاقية | السنة الاتفاقية |
|---|---|---|---|---|
| ترى مصر انها سارية المفعول بينما ترى الدول الاستوائية انها غير سارية المفعول. | مصر | تقسيم المياه بين مصر والسودان: لمصر 48 مليارم3 من المياه والسودان 4مليارم3 من المياه. الايتم أي عمل على النيل الاستوائي او البحيرات بدون الحصول على موافقة مصر | أ- مصر وبريطانيا<br>ب- مصر وبريطانيا ودول الحوض الواقعة تحت سيطرتها | 1929 اتفاقية 1929 |
| ترى الدول الاستوائية انها غير سارية المفعول مع انتهاء الحكم الاستعماري | مصر والسودان | تتعهد رواندا وبورندي بعدم بناء أي سد على نهر كاجيرا وعدم اعاقة جريان النهر. | بريطانيا بأسم(تنجانيقا) وبلجيكا( بأسم اوغندا وبروندي ) | 1934 اتفاقية لندن |

المصدر: ارنون سوفير: الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، إصدار جامعة حيفا 1993، ص64.

**تابع جدول(13)**

| الوضع القانوني في 1991 | الدول المستفيدة من الاتفاقية | مضمون الاتفاقية | الدول الموقعة على الاتفاقية | السنة الاتفاقية |
|---|---|---|---|---|
| سارية المفعول | مصر – حقوق في المياه، أوغندا حقوق في الكهرباء | تتولى مصر الأشراف على تدفق المياه لدى خروجها من بحيرة فكتوريا وتدفع تعويضات لأوغندا على ما يلحق بها من ضرر من جراء ارتفاع منسوب المياه في البحيرة. | بريطانيا (بأسم أوغندا) ومصر | 1949 اتفاقية شلالات |

| السنة الاتفاقية | الدول الموقعة على الاتفاقية | مضمون الاتفاقية | الدول المستفيدة من الاتفاقية | الوضع القانوني في1991 |
|---|---|---|---|---|
| 1953 اتفاقية شلالات أوين اتفاقية مابعد الاستعمار | بريطانيا(بأسم أوغندا) ومصر | أدراج أوغندا في الاتفاقيات السابقة | مصر والسودان | سارية المفعول |
| 1959 اتفاقية 1959 | مصر والسودان | تقسيم جديد للمياه بين الدولتين في أعقاب أنشاء سد أسوان: مصر 55,5مليارم3، السودان 18,5 مليارم3. | مصر والسودان | سارية المفعول |
| 1967 اتفاقية 1967(❖) | مصر، السودان، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، بورندي، الكونغو | مشروعات للدراسات الهيدرومترولوجية لبحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت. | جميع دول الاتفاقية | سارية المفعول |
| 1977 اتفاقية كاجيرا | بورندي ورواندا(1977) تنزانيا واوغندا(1981) | استغلال متعدد الأغراض لنهر كاجيرا | رواندا | سارية المفعول مع وجود صعوبات في التطبيق. |
| 1983 اتفاقية الاندوجو(❖) | مصر، والسودان، الكونغو، افريقيا الوسطى، اوغندا، | تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية | جميع دول المنظمة | سارية المفعول مع وجود صعوبات في التنفيذ. |
| 1990 اتفاقية أبجاد(❖) | السودان، اثيوبيا، الصومال، اثيوبيا، الصومال، جيبوتي، كينيا. | للتنمية ومكافحة التصحر وهي اتفاقية سلام في المنطقة. | جميع دول المنظمة | سارية المفعول |

| السنة الاتفاقية | الدول الموقعة على الاتفاقية | مضمون الاتفاقية | الدول المستفيدة من الاتفاقية | الوضع القانوني في 1991 |
|---|---|---|---|---|
| 1993 اتفاقية 1991 (❖) | السودان واثيوبيا | تأكيد الحق المتساوي في استخدام مياه النيل دون التسبب في احداث ضرر كبير ببعضها البعض | السودان واثيوبيا | سارية المفعول |
| 1992 اتفاقية 1992 (❖) (تطوير لاتفاقية 1967) | مصر، السودان، اوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، لحوض النيل. | مشروع تكونيل، تعاون فني لتطوير التنمية المتكاملة والحماية البيئية لحوض النيل. | جميع دول الاتفاقية | سارية المفعول |

❖ : من اضافات الباحث الى الجدول.

لتوليد الطاقة الكهربائية من المياه في اوغندا وفيها اتفق على تعلية خزان اوين لرفع منسوب المياه في بحيرة فكتوريا نيانزا. واتفق ايضاً على التعويضات التي تمنح لأهالي اوغندا الذين ينال اراضيهم الضرر بسبب ارتفاع مياه بحيرة فكتوريا ومن شأن ارتفاع منسوب بحيرة فكتوريا زيادة حصة مصر من المياه للري في حين ان توليد الكهرباء يضمن لاوغندا وكينيا مزيداً من الطاقة الكهربائية[3].

ومثلما كان لأثيوبيا موقفاً تجاه تلك الاتفاقيات المتعلقة بها كان ايضاً لكل من كينيا وتنزانيا واوغندا موقفاً في عدم اعترافهم بأتفاقية 1929 وذلك استناداً إلى مبدأ " نيريري " الذي ينكر الاتفاقيات والمعاهدات السابقة على الاستقلال. وقد بدأت تنزانيا اولاً في مذكرة وزعتها بتأريخ 1962/7/4 تفيد أن اتفاقية 1929 لم تعد سارية المفعول بالنسبة لتنزانيا[4]. كما أعلنت كينيا

وأوغندا بأنهما لاتعترفان بتلك الاتفاقية وردت مصر على ذلك رداً مقتضياً مؤداه ان الاتفاقية سارية المفعول[5].

وأكدت كينيا في ندوة نهر النيل(لندن 1990) على تزايد الحاجة لإعادة تقييم سجل الاتفاقيات من اجل ضمان عدم نشوب أي خلافات دولية في المستقبل بسبب عجز هذه الاتفاقيات عن الوفاء باحتياجات دول النهر وأعاقتها لجهود التنمية(6).

أما الكونغو ورواندا وبورندى فليس للدول الثلاث مواقف مناوئة للحقوق المصرية والسودانية في المياه.كما لم تنكر أي منهما الاتفاقيات السابقة على الاستقلال وربما تلعب حالة عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول دورها في الحد من اكتراث هذه الدول بالموضوعات المشتركة لسائر دول حوض النيل.

ويعلل البعض تحجم دول الحوض(تنزانيا ، رواندا ، أوغندا ، الكونغو ، غينيا) المشتركة ، في المنابع الاستوائية عن خوض مفاوضات رسمية في شأن النيل مع مصر والسودان بردها الى ثلاثة أسباب[7]:-

1- ان هذه الدول لا تعتمد على مياه النيل كمصدر رئيسي للمياه.

2- نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي وما يترتب على ذلك من مخاوف تتعلق بعدم قدرة هذه الدول على خوض مفاوضات ناجحة في مواجهة مصر والسودان اللتين تتمتعان بمعرفة فنية عالية وخبرات متميزة في أدارة النيل.

3- عدم رغبة هذه الدول في أحداث أي مشكلات مع مصر وذلك حرصاً على الحصول على دعم مصر في مختلف المحافل والمجالات الدبلوماسية للاستفادة من ثقلها الإقليمي والدولي.

وقد عبرت أوغندا عن هذا الاتجاه من ان المشكلة الأساسية عندهم هي عدم وجود خطة شاملة للري او أية دراسة شاملة عن احتياجات أوغندا المستقبلية في المياه، وان أوغندا لا تزرع سوى30٪ فقط من الأراضي القابلة للزراعة، وأبدت ترحيبها بأية مساعدات او دراسات تقدمها لهم أية دولة او بيت خبرة أجنبي عن احتياجات المياه وأجمالي المياه المستهلكة في الزراعة او أوغندا لاحتياجهم لهذه البيانات عند محاولة عمل أية خطط شاملة للزراعة والري هناك[8].

# المبحث الثاني

## اتفاقيات أثيوبيا الدولية

يمكن توضيح اهم المعاهدات التي ألزمت أثيوبيا بتنظيم الانتفاع بمياه النيل على النحو الأتي[9]: (انظر جدول 13)

1- معاهدة 1891 بين بريطانيا وايطاليا حيث تنص المادة الثالثة منها بتعهد ايطاليا بالا تقيم على نهر عطبرة اية منشأت للري من شأنها ان تؤثر تأثيراً محسوساً على كمية مياه عطبرة التي تصب في نهر النيل.

2- المعاهدة بين بريطانيا وأثيوبيا في1902، ففي مادتها الثالثة يتعهد الامبراطور " امنيليك " الثاني ملك ملوك اثيوبيا امام بريطانيا بالاينشئ او يسمح باقامة أي عمل على نهر النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر سوباط من شأنه تعطيل سريان مياهها الى نهر النيل الا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

3- اكدت المذكرات المتبادلة مابين بريطانيا وايطاليا في كانون اول 1925 بأعتراف الحكومة الايطالية بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض.

إلا أن أثيوبيا لم تعترف بهذه الاتفاقيات متذرعة بأن معظم الاتفاقيات المبرمة بين دول النهر تم توقيعها في ظل الاحتلال الأجنبي للقارة بمبادرة من الدول الاستعمارية وبممارسة نفوذها[10]. وبالفعل اعلنت حكومة أثيوبيا بعد شهر من استقلال السودان(2شباط 1956) بأنها تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع بمياه النيل داخل حدودها، وعندها كررت اثيوبيا هذا الاعلان في جميع المنتديات

الدولية[11]. علماً بأن اتفاقية فينا لسنة1978 بشأن التوارث الدولي والمعاهدات[*] أكدت المادتان (11و12)من تلك المعاهدات ان: تظل امثال تلك المعاهدات سارية المفعول وتظل تمثل التزاماً وقيداً على الدولة الوارثة[12].

كما وجه نقد اثيوبي الى اتفاقية عام1929 اذ اعتبر جميع الاتفاقيات التي تمت مع الدول الاستعمارية بشأن تقسيم مياه النيل ومنها اتفاقية1929 غير ملزمة للدول الجديدة التي استقلت سواء كانت اثيوبيا او كينيا او اوغندا، وبالتالي يجب اعتبار هذه الاتفاقيات لاغية، ولابد من عقد اتفاقيات جديدة وعادلة بين دول حوض النيل. وفي هذا الصدد قيل ان: اية مشروعات للري في شبه جزيرة سيناء لاستصلاح الاراضي لايجب ان توضع في الحسبان عند حساب احتياجات دول حوض نهر النيل وذلك لانها جغرافياً غير تابعة لحوض نهر النيل[13].

في حين اكد بعض الكتاب الاثيوبيين الموقف من اتفاقية1959 بين مصر والسودان بوصفها اتفاقية " تمثل انتهاكاً فظاً للقانون الدولي[14] " بينما يؤكد عصام راضي وزير الاشغال والموارد المائية المصري ان " اتفاق مياه النيل لسنة1959 امر لايمكن فكه او الغائه، وهو الاتفاق لايخص مصر والسودان وحدهما وانما يتسع لكل دول النيل التسع "[15].

وكان للرفض الاثيوبي للتعاون مع مصر في تنمية موارد النيل الازرق وباتجاه مصر الى التعاون مع اوغندا لتنمية النيل الابيض، ان قررت مصر بناء سد عال عند اسوان للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين في بحيرة فكتوريا وفي خزان الروصيرص في السودان على النيل الازرق. الا ان اثيوبيا كانت اول المعترضين على مشروع السد العالي واتفاق مياه النيل. فتقدمت بمذكرتي احتجاج عام56و1957 للحكومة المصرية ادعت فيها ان لها حقوقاً

(*) اطلق على التوارث الدولي اسم استخلاف المعاهدات بناءاً على توصية محكمة العدل الدولية في ايلول عام 1996.

مكتسبة في استغلال مياه النيل التي تساهم في إيرادها ب84٪ من جملة المياه الواردة إلى السودان ومصر[16].

وفي أواخر السبعينات عندما طرحت افكار في مصر عن مشروعات مد مياه النيل الى " اسرائيل " اشار ممثل اثيوبيا في قمة لاجوس عام 1980 الى انه: " لا توجد اتفاقيات دولية حتى الان بشأن توزيع حصص مياه النيل[17].

واستمر الموقف الاثيوبي سلبياً تجاه مصر والسودان لانهما يتصرفان بجدية في مياه النيل دون استشارة دول اعالي النيل. وقد ابدى الاثيوبيون ملاحظات في هذا الشأن اثناء انعقاد " ندوة القرن الافريقي الدولية " التي عقدت في مصر في1985 تحت رئاسة مصر[18].

ويرى البعض[19] بحق ان " الممارسات التاريخية لاثيوبيا ذهبت الى ابعد مما ذهب اليه مبدأ هارمون[20] " HARMON " اذ ان تحديد السيادة المطلقة لاثيوبيا على مياهها لاينصب على احتياجاتها الحاضرة فقط ولكن على احتياجاتها المستقبلية ايضاً.

# المبحث الثالث

## اتفاقيات السودان الدولية

(انظر جدول 13)

سعت بريطانيا منذ ان حققت السيادة الفعلية على معظم حوض النيل لابرام الاتفاقيات والمعاهدات مع دول الحوض الاخرى او القوى الاستعمارية المسيطرة عليها آنذاك[21]. فقد تم توقيع اتفاقية مع الحكومة الايطالية في(15)نيسان1891 في روما اتفق الطرفان فيها على عدم اقامة أي منشأت على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر في تدفقه من الهضبة الاثيوبية الى مجرى النيل الرئيسي. وفي عام1902 عقدت اتفاقية مع اثيوبيا تلزم الاخيرة بعدم اقامة أي منشأت على النيل الازرق او بحيرة تانا او السوباط يكون من شأنها التأثير في تدفق مياه النيل الا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان.

وفي عام 1906 أبرمت اتفاقية بلجيكا نيابة عن دولة الكونغو نصت على ان تلتزم بلجيكا بعدم أقامة منشأت يمكن ان تؤثر في منسوب بحيرة البرت دون موافقة حكومة السودان.

وكانت اتفاقية مياه نهر النيل لعام1929 الصيغة القانونية المسيطرة في المرحلة الاولى والتي بموجبها تم تقسيم نهر النيل بين مصر والسودان حيث خصص للسودان بموجبها حصة مائية تبلغ (4)مليارم$^3$ بينما خصصت لمصر(48)مليارم$^3$. وفي ظل هذه الاتفاقية استطاعت مصر القيام بتعلية سد اسوان القديم الى منسوب (121) م في عام 1933 كما قامت بتشييد سد جبل الاولياء في السودان عام 1937 وتم تعليته الى منسوب(380)م عام 1952[22].

وفيما بين 1906 وعام1929 اجتمعت لجان متعددة في محاولات لتنظيم استعمال مياه نهر النيل ونذكر من اهم اللجان ما عقد منها في الاعوام 1914، 1917، 1920، 1925.

ومع نهاية الخمسينات تمخضت المفاوضات بين حكومتي مصر والسودان عن توقيع اتفاقية 1959[*] او ما تسمى " اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل"

ويلاحظ على هذه الاتفاقية الثانية أمران[23]: الامر الاول: انها اعادت التوكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل طبقاً لما قررته اتفاقية عام 1929(اي48مليارم$^3$ من المياه سنوياً لمصر مقابل 4مليارات من الامتار المكعبة سنوياً للسودان). الامر الثاني: انها وضعت اطاراً قانونياً اكثر شمولاً لتنظيم علاقات البلدين بالنسبة الى مسألة المياه. وقد قام هذا الاطار القانوني على المبادئ الاتية:

1- تقوم مصر بإنشاء السد العالي وتوزع حصيلته المائية بنسبة(14,5) مليارم$^3$سنوياً للسودان و(7,5) مليارم$^3$ سنوياً لمصر. وما زاد عن ذلك يتم تقسيمه مناصفة بين البلدين. ومقابل ذلك تقوم السودان بإنشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق[24].

2- التعاون المشترك من اجل زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من المياه في منطقة السدود والمستنقعات في جنوب السودان على ان يتم تقسيم التكلفة والعائد مناصفة بينهما[25].

3- كذلك ارست هذه الاتفاقيات الاساس لقيام " الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل " [26].

4- تتعاون الدولتان في مواجهة باقي دول الحوض الاخرى بالنسبة الى كل ما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل[27].

---

(*) كانت حكومة السودان ترغب في اجراء هذا الاتفاق ايضاً وذلك رغبة منها في تعديل اتفاقية المياه المنعقدة في سنة1929 التي كانت تعتبرها مجحفة بحقوق السودان. حامد سلطان، المصدر السابق، ص19.

## المبحث الرابع

## اتفاقيات مصر الدولية

ان معظم الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل تم توقيعها في ظل الاحتلال الاجنبي للقارة بمبادرة من الدول الاستعمارية وبممارسة نفوذها(انظر جدول13) حيث حرصت بريطانيا بحكم هيمنتها على دول حوض النيل على ابرام تلك الاتفاقيات، وقد حرصت في المقام الاول على مصالح مصر ثم من بعد المصالح السودانية[28].

ومع ان اتفاقية فينا لسنة1978 بشأن التوارث الدولي والمعاهدات التي تم ذكرها سابقاً والتي اكدت على: ان المعاهدات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو بالوضع الإقليمي لاينال منها او يمسها التوارث الدولي، وتظل تلك الاتفاقيات سارية المفعول[29]. ألا أن العديد من دول حوض النيل لم تعترف بتلك الاتفاقيات وطالبت بعقد اتفاقيات جديدة تتناسب والوضع الإقليمي الجديد لهذه الدول. فقد طالبت أثيوبيا مثلاً بتوقيع اتفاقيات جديدة بين دول الحوض تقوم على أساس المساواة والعدالة في التوزيع[30]، فقد أعلنت بعد شهر من استقلال السودان(2شباط1956) بأنها تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع بمياه النيل داخل حدودها وحذت حذوها ايضاً كل من تنزانيا وأوغندا[31]. اما كينيا فقد اكد رأي ان تكون هناك اتفاقيات بين الدول الأفريقية المستقلة حول نظام التصريف في مياه النيل حيث لم يتم التوصل إلى أية اتفاقيات جديدة عدا تلك الموقعة قبل عام1960 والتي ترتكز اغلبها حول النيل الأبيض والمصالح المصرية فقط[32].

لقد ارتفعت متطلبات دول أعالي النيل من المياه- في السبعينات والثمانينات- وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت من جديد مشكلة توزيع مياه النيل وبالتالي عاد الجدل مرة أخرى حول موضوع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها أبان عهد الاستعمار. وتأسيساً على ما تقدم فان السياسة الخارجية المصرية، اعتمدت الالتزام بالقوانين الدولية كأساس في تنظيم وبناء علاقاتها مع دول حوض النيل.

لـذا فهـي تتمسـك بتقريـر لجنـة القـانون الـدولي[33]، كـذلك التزامهـا بقواعـد هلسنكي[34]. كما أتمت مصر التصديق على اتفاقية بيئية حول " المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية " والتي اقرها مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر سنة1968[35].

اما عن الوثائق الدولية التي تحجم ادارة مياه النيل فانه توجد ثماني وثائق دولية تحكم استخدام وتقسيم مياه النيل. واول ست اتفاقيات منها تم توقيعها قبل عـام1929. وتتعلق بالوضـع الاقليمـي للدولـة الموقعـة. وقـد شملـت هـذه الاتفاقيـات بروتكـول رومـا الموقـع في(15) نيسـان1819 بـين بريطانيـا وايطاليـا بشـان تعيين الحدود بين ارتيريا والسودان واتفاقيـة اديس ابابا المعقـودة في15مـايس 1902 بين بريطانيـا واثيوبيـا. ومعاهـدة لنـدن المعقـود في(9)مـايس عـام1906 بـين كـل مـن بريطانيا وفرنسا وايطاليا، والاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وايطاليا والـذي اخذ صورة تبادل المذكرات خلال الفترة من14-20كانون أول 1925[36].

ان هـذه الاتفاقيـات وضـعت اسـس التنظـيم القـانوني للانتفـاع بميـاه النيـل والـذي يعـد الى اليـوم الاداة المثلـى لايـة سياسـة مائيـة لمصـر، بـدليل ان اتفـاقيتي عام1929 وعام1959 واللتين تعدان اهم اتفاقيتين في هذا المجال- تعتبران في حقيقة الامر امتداداً قانونياً لهذه الاتفاقيات المنوه عنها[37].

كما ركـزت السياسـة الخارجيـة لمصـر خـلال المرحلة مـن عـام1922 وحتى عام1952 على التحرك في اتجاهات رئيسية ثلاثة[38]:

أ- التصميم على ربط السودان بمصـر باعتبـار ان ذلك يمثل اكبر ضـمانة لتأمين مياه النيل والمحافظة على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة فيها.

ب- الاسـتمرار في عقـد الاتفاقيـات الدوليـة مـع الـدول المعنيـة مـن اجـل تنظيم الانتفـاع بميـاه النيـل ووضـع القواعـد الخاصـة والعادلـة لتوزيعهـا. وفي هـذا الاطار عقدت مصر وعقدت بريطانيـا بالنيابـة عنهـا في بعض الاحوال عـدد مـن الاتفاقيـات نـذكر منهـا الاتفاقيـة المعقـودة في7مـايس1929 بـين مصـر

وبريطانيا - وهي الاتفاقية التي عرفت باتفاقية مياه النيل لعام1929- التي وضعت القواعد الخاصة بتقسيم هذه المياه بين مصر والسودان.

ج- اما الاتجاه الثالث لسياسة مصر الخارجية فقد كان يتمثل في العمل على اقامة سلسلة من المشروعات لتحقيق اكبر استفادة ممكنة من مياه النيل ومن امثلة ذلك مشروع خزان جبل الأولياء.

اما بعد ثورة1952 فاتخذت السياسة المائية لمصر منهجاً جديداً، فلم يعد بالامكان تحقيق هدف تامين مياه النيل من خلال إخضاع منابع هذه المياه للسيطرة على نحو ماخططت لذلك السياسات الماضية سواء في العصور القديمة او في ظل حكم اسرة محمد علي وانما من خلال العمل من اجل تحرير أقاليم المنابع من الاستعمار وصداقة الحكومات الوطنية[39].

واذا كان هذا منهج مصر في علاقاتها بمختلف دول حوض النيل خلال مرحلة مابعد 1952 الا انها خصت السودان بعلاقات متميزة في هذا المجال. وقد جاء هذا التميز سنده ليس فقط في الاعتبارات التاريخية والجيوبوليتيكية، وانما ايضاً في حقيقة وضع السودان بالنسبة الى مياه النيل بالمقارنة بغيره من دول الحوض كاثيوبيا او اوغندا او غيرها. ويمكن ان يرصد هذا الوضع الخاص للسودان فيما يتعلق بمسالة مياه النيل انطلاقاً من النقطتين الآتيتين[40]:

**الاولى:** ان السودان يكاد يكون هو الدولة النهرية الوحيدة من بين مجموعة دول حوض النيل التي تشارك من حيث حاجتها المستمرة والمتزايدة الى المياه. ومرجع ذلك هوان الزراعة في السودان تعتمد الى حد ما على الري الى جانب اعتمادها الاساسي على المطر.

**الثانية:** ان السودان يكاد يكون-ايضاً- هو الدولة النهرية الوحيدة من بين دول حوض النيل التي تتوافر لديها إمكانيات طبيعية هائلة قوامها الأرض الصالحة للزراعة او القابلة للاستزراع، وهي إمكانيات تفوق ماهو متاح لأية دولة من دول الحوض بما في ذلك مصر.

وعلى الرغم من نظرة الباحث للأمن المائي العربي نظرة موحدة ألا إن العلاقات العربية كثيراً ماتلقي بضلالها على طبيعة هذا الموقف كما هو الحاصل في نهر النيل. فمع ماعرف عن التزام مصر ببنود اتفاقية1959 وانتهاج سياسة متوازنة إزاء مايتعلق بصراعات السودان الداخلية والإقليمية واعتبار ذلك احد الوسائل الفعالة لتامين مياه النيل وابعادها عن دائرة الصراع فان هناك بعض العلاقات القائمة بين مصر والسودان والتي تثير النزاع بين البلدين كماهو الحال في منطقة حلايب والأحداث في جنوب السودان، والأحداث مع دول الجوار الجغرافي، الأمر الذي جعل الأمن المائي العربي يتعرض إلى التصدع، مما يضعف العلاقة بين نهر النيل والأمن المائي العربي.

## الهوامش والمصادر

1- سامر مخيمر وخالد حجازي : ازمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عالم المعرفة، العدد 209، الكويت 1996، ص 96.

2- وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل(الكتاب الأبيض) القاهرة، 1983، ص 19.

3- حامد سلطان واخرون، اصول القانون الدولي وقت السلم، القاهرة، 1984، ص 18.

4- محمود سمير احمد، المضمون والطريقة فيما يتعلق بتنمية واقتسام وادارة مياه نهر النيل، ندوة نهر النيل (الندوة 2-3 مايس 1990) السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 124.

5- ارنون سوفير، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، اصدار جامعة حيفا، 1993، ص 58.

6- اوديد ي اوكيدي : "" التاريخ القانوني لمياه النيل وبحيرة فكتوريا ""، عرض اشرف محسن وماهرة عبد الغفار، عن ندوة نهر النيل، (لندن 2-3 مايس 1990) السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 172.

7- سامر مخيمر وخالد حجازي، المصدر السابق، ص 109.

8- كابندا : كلمته في ندوة نهر النيل (الندوة 2-3 مايس، 1990) السياسة الدولية العدد 104، نيسان 1991،ص 171.

9- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام : التقرير الاستراتيجي العربي 1989، مطابع الاهرام، القاهرة، 1989، ص 448.

10- Mamdouh shahin ,Development in water science Hydrology of the Nile Basin. Amsterdam. ELsevier. 1985.p.18.

11- انظر النقد الموجه لهذه الاتفاقية من قبل وند يمنية كيلا هون، المصدر السابق، ص 84.

12- وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص 7.

13- دامينا : كلمة ألقاها في ندوة نهر النيل (لندن 2-3 مايس 1990) السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 175.

14- وند يمنة كيلاهون، المصدر السابق، ص 77.

15- عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص 158.

16- انس مصطفى كامل، نحو نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 105، تموز 1991، ص 17.

17- سامر مخيمر وخالد حجازي، المصدر السابق، ص 108، محمود سمير احمد، المصدر السابق، ص 36.

18- وحدة دراسات المنار : الأمن القومي في حوض النيل والبحر الأحمر، مجلة المنار، السنة الرابعة، العدد 39 -40، آذار – نيسان 1988، ص 83.

19- انس مصطفى كامل : المصدر السابق، ص 24.

20- هارمون (Harmon) : مدعي عام أمريكي أعطى فتوى لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الخلاف بينها وبين المكسيك في سنة 1895 عندما حولت الولايات المتحدة الأمريكية المجرى الطبيعي لمياه نهر الريوكراند Rio Grande تحولا ادى الى نقص كمية مياه النهر بالنسبة للمكسيك بدرجة ملحوظة ويتضمن مبدأ هارمون السيادة المطلقة لكل دولة ضمن

حدودها فالدولة حرة باستغلالها المياه التي تجري في أراضيها، وان سيادة دولة المنبع تسمح لها باستغلال هذه الأفضلية الجغرافية كمركز من سيادتها بدون قبول او اعتراض اية دولة نهرية أخرى على ذلك النهر.يراجع في ذلك، حامد سلطان المصدر السابق، ص 3.

21- انظر ما يتعلق بنصوص هذه الاتفاقيات : حامد سلطان، المصدر السابق، ص 14، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1988، ص 445، وسامر مخيمر وخالد حجازي، المصدر السابق، ص 94- 95، ورشدي سعيد، المصدر السابق، ص 23، ونبيل احمد حلمي"" مظاهر التعامل في اتفاقيات الري""، السياسة الدولية، العدد 51، كانون ثاني 1987، ص 45.

22- انظر تفاصيل هذه الاتفاقيات وبنودها : على ابراهيم عبده : النهر خالد، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، ص 182. وحامد سلطان المصدر السابق، ص 16.

23- انظر البند الأول : في الحقوق المكتسبة الحاضرة من بنود الاتفاقية.

24- انظر البند الثاني : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين من بنود الاتفاقية.

25- انظر البند ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل من بنود الاتفاقية.

26- انظر البند رابعا : التعاون الفني بين الجمهوريتين من بنود الاتفاقية.

27- انظر البند خامسا : أحكام عامة من بنود الاتفاقية.

28- ارنون سوفير : المصدر السابق، ص 40 – 41.

29- محمود سمير احمد : المصدر السابق، ص 173، وزارة الخارجية جمهورية مصر العربية : نهر النيل، المصدر السابق، ص 17.

30 – طارق حسني ابو سنه : الاندوجو.. والتكتلات الإقليمية الإفريقية، السياسة الدولية، العدد 98، تشرين الاول 1989 ن ص 233، وكذلك انظر زويدي اباني: المصدر السابق، ص 171..

31- ارنون سوفير : المصدر السابق، ص 58.

32- اوديدي اوكيدي : المصدر السابق، ص 172.

33- الأمم المتحدة : الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة التاسعة والأربعون، الملحقة رقم (10) : تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والاربعين، 2 ايار – 22 تموز 1994، ص 161.

34- وزارة الخارجية : جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص 16.

35- يوسف ابو نجم : "" نهر النيل والامن القومي المصري ""، السياسة الدولية العدد 79، كانون ثاني 1985، ص 48، وكذلك انظر وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص 16.

36- سامر مخيمر وخالد حجازي : المصدر السابق، ص 94. وكذلك رشدي سعيد : المصدر السابق، ص 23، وكذلك حامد سلطان، المصدر السابق، ص 14.

37- احمد الرشيدي : مصر ومياه النيل، معهد البحوث والدراسات العربية، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة 1994، ص 161.

38- نبيل احمد حلمي، مظاهر التكامل في اتفاقيات الري، المصدر السابق، ص 46، وكذلك انظر يوسف ابو نجم، المصدر السابق ص 50، وحامد سلطان، المصدر السابق، ص 16.

39- احمد الرشيدي، المصدر السابق، ص 163.

40- جمال حمدان : المصدر السابق، ص 936.

# احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر النيل

المبحث الأول: احتمالات الاختلاف.

المبحث الثاني: احتمالات الاتفاق.



# 9 الفصل التاسع

# الفصل التاسع

# احتمالات الاختلاف والاتفاق بين دول حوض نهر النيل

## المقدمة:

لما كانت دول النيل عرضة لمخاطر الجفاف الدوري الذي يهاجم القارة الافريقية وعرضة لتدهور مستوى المناخ وسلامتها وكذلك لمخاطر المجاعات والحروب الاهلية اضافة الى تزايد السكان وسوء استخدام مياه النهر فان احتمالات النزاع حول المياه بين دولة تتزايد خاصة مع استهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة.

ويمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل التي لا تساعد على تحقيق التعاون بين دول حوض النيل والتي تعيق الى حد كبير اية خطوات مشتركة الامر الذي يعرض المنطقة الى تعميق ازمتها المائية[1]. انظر خريطة رقم(11).

1- غياب مناخ الاستقرار السياسي في المنطقة: فقد انتهت الحرب الأهلية في اوغندا وكذلك بين اثيوبيا والسودان. فضلاً عن النزاع القبلي بين بورندي ورواندا والخلافات الدائمة بين أوغندا وكينيا. وتعني هذه المشاكل ان قدرة الدول المعنية على وضع إستراتيجية دائمة ومستقرة لصالح حل مشكلة المياه تتناقص باستمرار تحت مشاكلها الداخلية وصراعاتها مع الجيران.

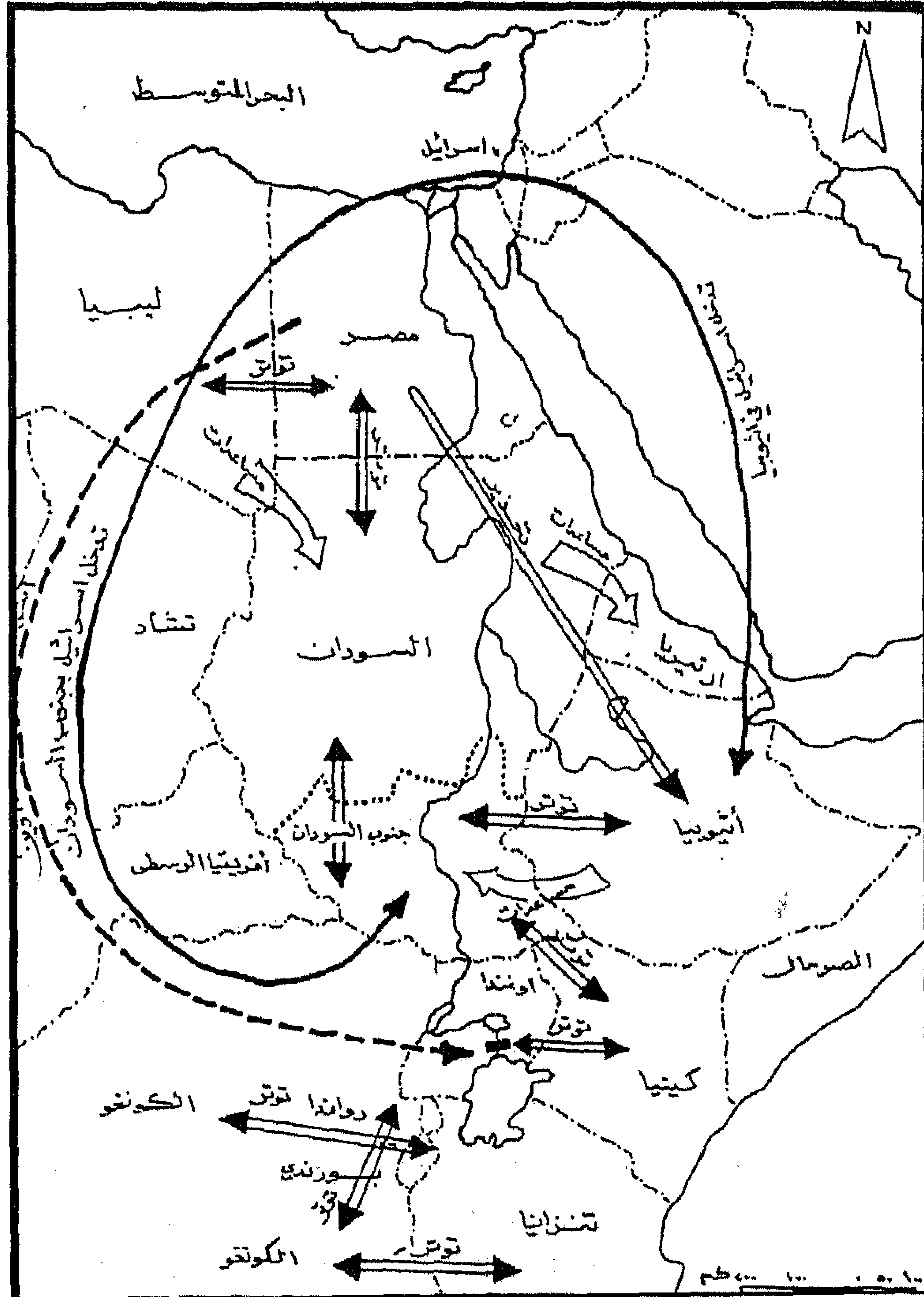
2- تعود شعوب دول حوض النيل على وفرة المياه حتى أصبحت هذه الشعوب تعتقد ان هذه الوفرة موجودة الى الأبد.

3- اختلاف درجة اهتمام الحكومات في الدول الواقعة على ضفتي النيل بقضية المياه وأهميتها الإستراتيجية.

4- غياب رأس المال الضروري للمشاركة في مشاريع كبيرة تستهدف تخزين المياه.

خريطة رقم ( 11 )

خريطة الدوائر الجيوبوليتيكية في حوض نهر النيل ومظاهر التوتر بين دوله




المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: ارنولد سوفير، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1993، ص31.

## المبحث الأول

## احتمـــالات الاختـــلاف

يبدو لنا ان احتمالات الاختلاف قائمة ، وان تكن بدرجة اقل من احتمالات الاتفاق على المدى البعيد الا ان ما يتطلب تأكيده ان الحرب المائية ستكون كارثة انسانية واقتصادية وبيئية لا يمكن تعويض خسائرها ونتائجها السلبية على الاطلاق[2]، ومع ذلك فهناك اسباب كامنة وراء هذا الاختلاف منها[3]:-

1- فشل دول حوض نهر النيل في التوصل الى صيغة شاملة حول تقسيم المياه وضبطها وتوزيعها.

2- النظر الى المياه كأحد عناصر الامن القومي.

3- معدلات نمو السكان العالية في الحوض.

4- الموقف الاثيوبي اذ تعارض اثيوبيا العديد من خطوات التنسيق بين دول الحوض او على الاقل تنظر اليها بحذر.

5- وجود بعض النزاعات الحدودية وغير الحدودية وايا كان مستوى حدتها فهي تمثل عنصراً للتوتر قد يتصاعد مع عنصر المياه.

6- التدخلات الاجنبية بمعنى وجود اجنبي مباشر على اراضي احد دول الحوض او النفوذ والتدخل الاجنبيين عبر نقص التكنولوجيا والتمويل اللازمين لمشروعات المياه كما هو الحال في التدخل الامريكي والاسرائيلي في كل من دول البحيرات الاستوائية واثيوبيا.

لقد وصلت بعض طروحات الاختلاف على المياه الى مستوى الحرب وكمثال على ذلك تحذير الرئيس المصري الراحل( السادات ) لاثيوبيا عام 1977 اذا ما اقدمت على اية اجراءات من شأنها التأثير على ايراد مصر من المياه بأنه سيستخدم ضدها القوة العسكرية.

ان الحرب لم تكن الاسلوب الامثل والمعقول لحل مشكلة النقص في المياه بل ان البديل عنها استراتيجية التعاون بين دول الحوض بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم الذي ينسحب على كافة دول المنطقة بدرجات متفاوتة.

لذا نجد ان مصر والسودان يميلان الى هذا النهج وتؤكدان على استخدامه، فمصر مثلاً تؤكد على اهمية التشاور والتعاون الثنائي والجماعي بين دول حوض نهر النيل من اجل تطوير حوض النهر وتنمية موارده المائية والحفاظ عليها من التلوث[4]. ومن هنا سعت الدبلوماسية المصرية للوصل الى صيغة من التعاون بين دول الحوض تسمح بزيادة ايرادات النهر.

## المبحث الثاني

## احتمـــالات الاتفـــاق

هناك استراتيجيات بديلة لمواجهة مشكلة المياه في دول حوض النيل لا يجب بأي حال التقليل من حجمها ومن اثرها ، والحل المقترح هو ضرورة العمل على ان تتم عملية تنمية حوض النهر بشكل متكامل وفي اطار تعاون دول حوض النهر وتنظيمها لخططها الوطنية في خطة شاملة تستخدم النهر الاستخدام الامثل " Optimum " ومن اجل المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على شواطئه فإستراتيجية التنمية المتكاملة تلك تعني النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن ومتناسق مما يحقق احتياجات دولة دون تأثير على بيئة النهر او على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات لو ترك لكل دولة امر تنمية القطاع الذي يمر باراضيها من حوض النهر وحتى لا يتم تبني سياسات قد تتعارض فيما بينها وتضر بالنهر وبيئته الطبيعية[5].

وهذا المنهج الجماعي المتكامل للتنمية يتماشى مع التحول الكبير الهام الذي طرأ مؤخراً على استراتيجيات تنمية احواض الانهار. لقد انتهت اساليب ادارة الموارد المائية بشكل فردي واختفت المشروعات المائية ذات الغرض الواحد سواء للري فقط او الكهرباء فقط...

وبدأت الدعوة للاستخدام متعدد الاغراض للمشروعات المائية.

وهناك عدة اسباب تدعونا الى التأكيد على امكانية ذلك في ضوء ما يلي:-[6]

1- ان التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الاقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية احواض الانهار مما لا يجعل الاستراتيجية المقترحة مع الاتجاه السائد عالمياً في تنمية احواض الانهار.

2- يؤيد العلماء في مجالات البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها، الامر الذي يوفر ارضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الاقليمي.

3- السبب الاهم يتعلق بالتكاليف الباهضة للمشروعات المتعلقة بصفة عامة سواء لتوليد الكهرباء او الري والزراعة واستصلاح الاراضي ولا سيما في ظل الاقتصاديات والامكانات المتردية لمعظم دول حوض نهر النيل ومعظمها من الدول الاكثر فقراً في العالم.

4- ان الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لن تقدم على تمويل المشروعات الهيدرولوجية في أي من دول حوض النهر في ضوء ارتفاع تكاليفها وعدم جدواها. فليس هناك دافع واضح يجعلها تضع استثماراً ضخماً في مجتمعات غير مستقرة كاغلبية دول حوض النيل وتوجهها العام حالياً يسير في اتجاه المشروعات متعددة الأغراض التي تخدم اكثر من دولة واحدة في حوض النهر.

5- ان مشروعات التنمية المتكاملة التي تدور في اطار تعاون اقليمي هي المدخل اكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولي حالياً والذي لن يقدم على تمويل مشروعات فردية الا في اطر محددة غير ذات تأثير على موارد المياه. كما ان مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة خاصة من دول المصب[7].

6- ان التوجه الافريقي حالياً يسير نحو التقارب والتجمع وخبراء المياه في حوض النيل مدركين لأهمية التعاون الإقليمي في مجال إداراتهم لموارد المياه.

لقد افرزت تجربة التعاون بين دول حوض النيل نتائج ايجابية وقد تمثل ذلك في النماذج التعاونية التي سنتناول البعض منها باختصار:-

1- **مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية :-**

بدأ مشروع الهيدروميت ومحطته الرئيسية في عينتبي بأوغندا في اب 1967باشتراك خمس دول: مصر، السودان، اوغندا، كينيا، تنزانيا، ثم انضمت اليه كل من رواندا وبورندى والكونغو. وبقيت اثيوبيا وحدها تشارك في اجتماعات المشروع بمندوب(( مراقب )) فقد[8].

انتهت المرحلة للمشروع عام1972 وتهدف الى انجاز دراسات مائية حيوية لحوض البحيرات الاستوائية وتزويد الدول المشتركة في المشروع بالبيانات الفنية التي تساعد في المفاوضات مستقبلاً على مسائل مياه النيل.

وفي المرحلة الثانية عام 1980 تحقق انموذج رياضي لمشروع اعالي النيل للمساعدة في ايجاد الحلول المختلفة لتنمية الموارد المائية[9].

ولقد تطور هذا المشروع في عام 1992 لمشروع تكونيل( Teconile ) لتختص بالتعاون الفني لتطوير التنمية المتكاملة والحماية البيئية لحوض النيل[10]، وفي ذات الوقت شكل مجلس الوزراء المياه في حوض النيل في اطار هذا التجمع لوضع خطة عمل لدول الحوض بتوجيه مستقبلي مؤسسي على التعاون الشامل بين هذه الدول بما يمكنه من وضع اتفاقية مائية شاملة لدول الحوض الذي لا زالت الاتفاقيات الثنائية تحكمه لحد ألان[11].

2- **هيئة حوض النيل :-**

انشات هذه الهيئة عام 1978 وكان "" مشروعاً "" يضم دول النيل التسع وابراز اهداف هذه الهيئة تتلخص في تعاون الدول الاعضاء في تنمية المصادر المائية للنهر وروافده على المدى الطويل، ولتحقيق هذا الهدف تشرف على الدراسات الفنية الخاصة بالنهر ومنابعه وتنشئ بنوكاً للمعلومات وتضع نظماً للتحليل والتنبؤ مقدماً بمواسم الفيضان ومواسم الجفاف وتقرر التدابير اللازمة لما تراه من

سدود وقناطر وغيرها من الاعمال الهندسية التي تقام على النيل وروافده ومنابعه لتحقيق المصلحة المشتركة لدول النيل[12].

3- **منظمة الاندوجو:-**

تأسست هذه المنظمة عام 1983 وضمت كل من مصر، السودان، والكونغو وافريقيا الوسطى واوغندا. وعقدت عدة اجتماعات لها عام1984 في كينشاسا، وعام 1985 في القاهرة ثم عام1987 في كينشاسا، ثم عام1988 في القاهرة، وبعدها عام1990 في اديس ابابا.

ان ابرز اهداف المنظمة التي تبغي تحقيقها[13]

1- التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الاقليمية الافريقية.

2- دعم التعاون بين دول المجموعة في مجالات التنمية ومواجهة المعوقات اللغوية والجغرافية.

3- تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول المجموعة في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك بهدف التعاون الاقليمي.

4- تعقد اجتماعات الاندوجو في اطار التعاون الاقليمي الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية 1980.

ورغم اهمية هذه الاهداف بالنسبة لدول حوض النيل الا ان هناك جدلية مثارة حول اهداف الاندوجو وطبيعته اذ يوجد انطباع لدى بعض الدول ان الهدف من التجمع تنمية الموارد المائية فقط. في حين ترى دول اخرى منها مصر بان المطلوب هو تنمية اقليمية تشمل مختلف القطاعات وانه لابد من السعي للاهتمام بالجوانب الاخرى لتجنب الفشل[14].

**4- مبادرة حوض نهر النيل :-**

يعد حوض نهر النيل من اكثر الاحواض في الوطن العربي الذي جرت فيه محاولات متكررة باتجاه الادارة المتكاملة لموارده المائية. فقد تم عقد العديد من الاتفاقيات وتكوين الكثير من الهيئات بين دول حوض النيل.

كما طرحت مبادرات شارك فيها البنك الدولي لتقسيم مياه نهر النيل. فمن مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية في عام1967 والذي اشتركت فيه خمس دول هي مصر والسودان، اوغندا، كينيا، تنزانيا، الى محاولات لانشاء منظمة((الاندوجو))* حيث بذلت الجهود والاجتماعات المتكررة من عام1980-1990 لانجاح هذا التجمع. وكان الهدف المركزي لهذه المنظمة الاقليمية هو تحقيق التنمية الاقتصادية، وما نهر النيل الا المحور الذي يدور حوله هذا التعاون الاقتصادي. ومع ذلك كانت هناك الكثير من المعوقات امام هذا التجمع مما عرقل مسيرته وتحقيق أهدافه. وقد ضمت هذه المنظمة كل من مصر والسودان، الكونغو، أفريقيا الوسطى، اوغندا، رواندا، بورندي[15].

وفي عام1992 تم إنشاء تجمع((التكونيل *TECONILE*)) الذي اختص بالتعاون الفني لتطوير التنمية المتكاملة والحماية البيئية لحوض النيل وكان هذا التجمع يستهدف مشروعات مستقبلية وعمل دراسات تهم مختلف دوله[16].

إلا ان اخر ماتم طرحه من مشروعات الادارة المتكاملة لمياه حوض النيل هي ((مبادرة حوض النيل)) ففي عام2001 صدر كتاب صغير بعنوان ((مبادرة حوض النيل)) أعدته سكرتارية مبادرة حوض النيل، وكانت اغراض هذه المبادرة بأنها((لمكافحة الفقر ولدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحوض النيل)) من خلال الاستخدام المنصف للمياه المشاعة بين دولة[17].

---

❖ تعني باللغة السواحلية: الاخاء.

وقد تضمنت هذه المبادرة سبعة برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للناس بلغت مجموع اقيام مشروعاتها(122) مليون دولار، ومن اهم هذه البرامج[18]:

أ-العمل البيئي عبر الحدود: يهدف وضع اطار للتنمية المستدامة لحوض النيل ومساندة العمل البيئي الجماعي عبر الحدود.

ب-التجارة الاقليمية للكهرباء: يهدف بناء نظام مؤسسي كفيل بالتنسيق بين دول الحوض لنشوء سوق متكاملة للكهرباء على مستوى الحوض.

ج-تخطيط وادارة مصادر المياه: يهدف تقوية قدرة دول الحوض على القيام بمهمة تنمية وادارة مصادر المياه من منظور اقليمي حتى يأتي استخدامها منصفا وحدياً ومستداماً.

د-الاستخدام الكفء للمياه في الزراعة: يهدف وضع القواعد السليمة والعملية لتيسير وصول الماء واستخدامه الكفء في عمليات الزراعة.

هـ-بناء الثقة وتوطيد الاتصال بين دول الحوض: يهدف تشجيع التعاون بينها لتنفيذ برامج ومشروعات المبادرة والقيام بحملة دعائية لتبيين فوائدها في وسائل الاعلام المتاحة.

و-التدريب العملي: يهدف بناء الكوادر القادرة على ادارة وتخطيط مصادر المياه، وذلك بدعم المعاهد القائمة الخاصة والعامة والمختصة بشؤون المياه وتشجيع الاتصال بين المشتغلين بعلوم المياه في مختلف دول الحوض.

ز-توصيل فوائد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للناس، وذلك بدعم التعاون بين دول الحوض والتخفيف من اثر التوترات التي يمكن ان تأتي مع شح المياه او النزاع عليها.

وقد وردت بعض المآخذ على مبادرة حوض النيل والمشروعات والمخططات الناجمة عنها في انها جاءت من خارج دول الحوض، وفي ان مصر وافقت عليها ولاول مرة على مبدأ اعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض.

كما ان هذه المبادرة كما يقول الدكتور رشدي سعيد لم ترد فيها كلمة ((السدود والضبط)) في أي سطر من سطور المبادرة، ويعود تفادي كاتبوا هذه المبادرة أي ذكر لهاتين الكلمتين بسبب الحساسية الخاصة بموضوعهما. وتعود هذه الحساسية في الاساس الى ان عمليتي ضبط المياه وبناء السدود لابد ان تتناول موضوع اعادة توزيع حصص المياه بين الدول، وهو موضوع يمس المصالح الاساسية لكل دول الحوض وعلى الاخص دولتي المصب ومصر بالذات. حيث اذا تم بناء هذه السدود على منابع النهر واصبح التخزين يتم فيها فسينال مصر اكبر الضرر وستروح منها مفاتيح النهر وتفقد مركزها المتميز ويتهدد امنها المائي وكلها هواجس تثير اشد الازعاج للمسؤولين في مصر.

ورغم كل هذه التوجهات نحو تحقيق الادارة المتكاملة في حوض نهر النيل كانت مصر هي الدولة الجادة في تحقيق اهداف هذا النوع من الادارة، الا ان غالبية هذه المحاولات واجهت الكثير من المعوقات مما عرقل وصولها الى الهدف. وما محاولة اثيوبيا في اعادتها فتح ملف توزيع مياه النيل بين دول الحوض واحياء مشروعاتها القديمة على الروافد فيها الا محاولة لاتخلو كما يحدث في حالات سابقة من اعتبارات سياسية تحركها وتدعمها قوى خارجية. في حين تؤكد في هذا المجال ان اهمية المياه بحد ذاتها ستجعل من التعاون من اجلها اكثر احتمالاً من النزاع حولها، ويمكن ان تصبح مصدر للتوحد الاقليمي بدلاً من التنافر.

ومما يجدر الاشارة اليه ان التعاون الجيد والذي يمكن ان يكون مثالاً في المنطقة العربية هو بين مصر والسودان لمتابعة تطبيق اتفاقية مياه النيل بين البلدين الموثقة عام1959 وما زال هذا التعاون مستمراً الى يومنا هذا.

ويرى الباحث انه مع تعدد هذه المشاريع لتعزيز العلاقات بين دول حوض النيل في مختلف المجالات تبقى المياه تحتل المرتبة الرئيسية في تلك العلاقات ويبقى نهر النيل هو المحور المركزي لكل تلك العلاقات وخاصة بالنسبة لمصر والسودان.

ان مستوى تطور العلاقات السياسية في حوض النيل ومدى استقراره هو الذي سيحدد أي خطة سيتم تبنيها من قبل دول الحوض. ومن الضروري هنا التأكيد على اهمية دخول اكثر من مشروعات لها صفة اقليمية وعائد مشترك حيث ستؤدي لتحسين جو العلاقات وتسهيل تحقيق التعاون الاقليمي. مع الاستذكار دائماً ان نهر النيل سيبقى العامل الكبير والرئيس في تنظيم تلك العلاقات نظراً لاهميته في حياة شعوب حوضه في الحاضر والمستقبل.

## الهوامش والمصادر

1- غسان دمشقية: ازمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1994، وكذلك انظر بطرس بطرس غالي: ادارة المياه في وادي النيل، السياسة الدولية، العدد 104 ن نيسان 1991، ص 118.

2- سمير صالحة: مياه اسرئيل في العلاقات المائية العربية، التركية، مجلة العالم الاسلامي، السنة الخامسة، العدد 15، مالطا، 1995 ص 136.

3- المصدر نفسه، ص 169.

4- بطرس بطرس غالي: المصدر السابق نص 117.

5- محمد حجازي: نمو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 125، القاهرة، تموز 1996،ص 131.

6- محمد حجازي: المصدر نفسه، ص 131- 133.

7- مجدي النعيم حسين: مشكلة المياه في السودان، في ندوة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الاوسط ج1، ط1، بيروت، 1988، ص 113.

8- عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص113.

9- المصدر نفسه: ص 142.

10 – عثمان التوم حمد: مسالة المياه في السودان في ندوة معهد البحوث والدراسات العربية، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 29- 31 تشرين الاول 1994، ص 148.

11- محمد عبد راضي: المحاضرة الختامية، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 1994، ص 214.

12- يوسف ابو نجم، "" نهر النيل والامن القومي المصري "" السياسة الدولية العدد 79، 1985، ص 54.

13- طارق حسني ابو سنه: الاندوجو... التكتلات الاقليمية الافريقية، السياسة الدولية، العدد 98، تشرين الاول 1989، ص 231.

14- المصدر نفسه، ص 242.

15- رشدي سعيد: مصر المستقبل- المياه- الطاقة- الصحراء- كتاب الهلال، العدد639، دار الهلال، القاهرة، 2004، ص 258.

16- المصدر نفسه: 259.

17- المصدر نفسه: 250.

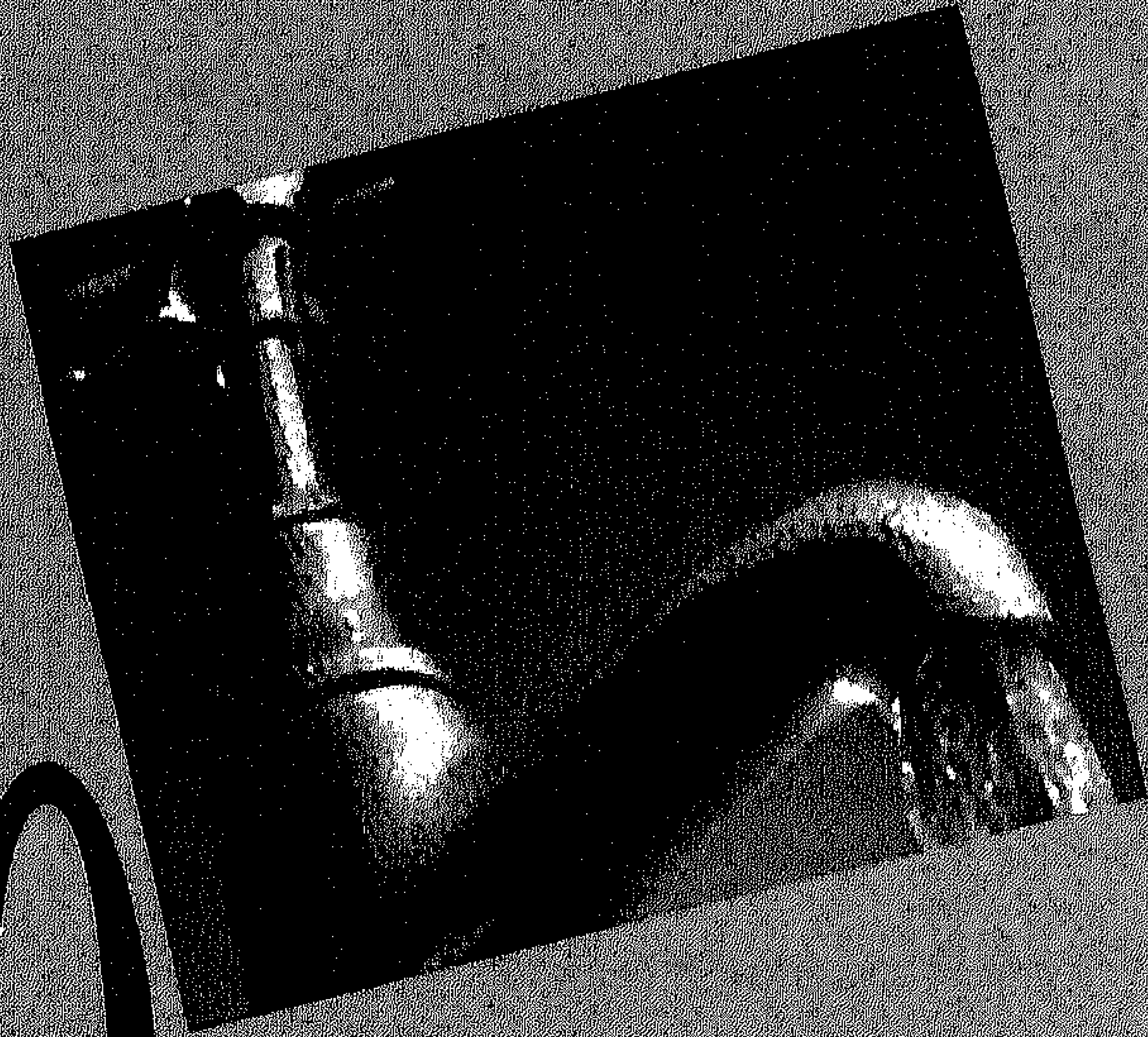
18- المصدر نفسه: 275.

# أطماع إسرائيل في نهر النيل

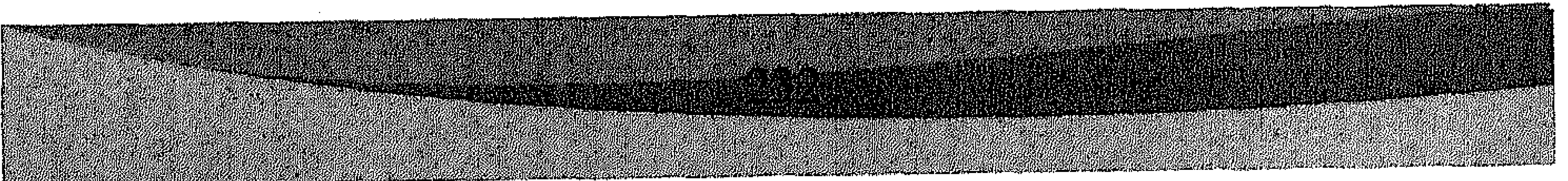
المبحث الأول: الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل وحاجة إسرائيل للمياه.

المبحث الثاني: مشروع نقل مياه نهر النيل.

المبحث الثالث: النفوذ الإسرائيلي في الدول غير العربية لحوض نهر النيل.



# الفصل 10 العاشر



# الفصل العاشر

# أطماع إسرائيل في نهر النيل

يعد الأمن المائي ومنذ نشأة " دولة إسرائيل " من المرتكزات الأساسية لأمنها القومي إذ أن محدودية الموارد في فلسطين جسدت منذ البداية هاجساً للحركة الصهيونية من قبل ولحكومات " إسرائيل " من بعد. ولمعرفة حقيقة ذلك سنتناول أغلب الاتجاهات الفكرية والعملية التي تضمنتها الإستراتيجية المائية "لإسرائيل".

## المبحث الأول

## الأطماع الصهيونية في نهر النيل وحاجة اسرائيل للمياه

### أولاً :- الأطماع الصهيونية في نهر النيل :-

أن مشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء هو فكرة ظهرت في مطلع القرن العشرين تقدم بها الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل عام 1903 إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا واللورد سالبوري وجوزيف تشمبلرن وآرثر بلفور وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني ومصطفى باشا فهمي، وبطرس باشا غالي والمعتمد البريطاني اللورد كرومر. وقد بذل هرتزل لتحقيق المشروع نشاطاً، وأظهر دهاء لتوطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب على فلسطين.(1)

ولقد أعد هرتزل تشكيل بعثة استكشافية برئاسة كسلر لدراسة إمكانيات استيطان شبه جزيرة سيناء، وقد أعد بنفسه الخرائط والتعليمات والاتصالات ولم ينس الأبحاث الجيولوجية السابقة عن سيناء أو فكرة توصيل مياه النيل أثناء حفر قناة التوصيل(2).

وحدد هرتزل الوسيلة لايصال مياه النيل إلى الصحراء من خلال مد خط أنابيب بسيطة، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس لأن الماء يجب أن يضخ من فوق على علو السفن أو يضخ من تحت على عمق كبير وهذه الطريقة الثانية تبدو اسهل بكثير. قد يكلف هذا الضخ مليون جنيه لكن ذلك ليس بكثير على هذا المشروع [3]. وفي رسالة هرتزل إلى كرومر أكد: " أننا سوف نحتاج إلى الماء من النيل " و " نحن نطلب فقط المياه الفائضة من النيل. [4]

كما حاول تيودور هرتزل في أواخر القرن العشرين أيضاً إقناع الحكومة المصرية بتأجير سيناء لليهود لمدة (99) عاماً قابلة للتجديد ورفدها والنقب بمياه النيل. لكن حكومة خديوي رفضت كلا العرضين(*). [5]

لقد أدركت الصهيونية منذ البداية أنه يجب لجلب الملايين من اليهود وتوطينهم فلسطين توفير المياه إضافة إلى الأرض الخصبة - لهؤلاء المهاجرين. ففي عام 1919 انتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد " مؤتمر السلام" في باريس الذي تلا الحرب العالمية الأولى لترويج أفكارها حول المياه دولياً. فقد وصف وايزمان للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الصهيونية بشكل تفصيلي مضمناً إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك. [6]

## ثانياً:- حاجة إسرائيل للمياه:-

أن إسرائيل لم تلتزم يوماً بمعايير عاقلة لتحديد حاجتها المائية. ويتضح هذا ببساطة من فحص السياسة التي اتبعتها الحكومات " الإسرائيلية " المتعاقبة والتي قامت على تلبية الحاجات المائية للدولة - ولاسيما لقطاع الزراعة دون أي اعتبار لقدرة المصادر الطبيعية المتاحة على تحمل أعباء لا تعرف للحدود معنى.

---

(*) في 1903/5/11 وصلت هرتزل البرقية الحاسمة المختصرة من كولد سمر بالفشل: " أن الحكومة المصرية ترفض"، يوميات هرتزل: المصدر السابق، ص283.

فلم يكن عدد سكان " إسرائيل " عشية الإعلان عن قيامها عام 1948 يتجاوز (860) ألف نسمة، فقد بلغ إجمالي استهلاك الدولة العبرية في عامها الأول 1949 نحو (230) مليون م$^3$ من المياه لجميع الاستعمالات. أما الآن فعدد سكان " إسرائيل " ما يزيد عن (5.5) مليون نسمة ويناهز إجمالي استهلاكها من المياه (1800) مليون م$^3$ في السنة. [7] (أنظر جدول 14)

**جدول (14)**

**استهلاك الماء في إسرائيل بملايين الأمتار المكعبة**

| نوع الاستهلاك | 1949 | ٪ | 1975 | ٪ | 1980 | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 260 | 74.3 | 1325 | 77 | 1260 | 69.6 |
| الصناعة | 15 | 3.3 | 95 | 5.5 | 150 | 8.3 |
| الاستهلاك المنزلي | 75 | 21.4 | 300 | 17.5 | 400 | 22.1 |
| الاجمالي | 350 | 100 | 1720 | 100 | 1810 | 100 |

المصدر: يورى دينيس: "الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية"، مجلة الباحث العربي، العدد 22 كانون الثاني، 1990، ص50.

ومن ملاحظة الجدول أعلاه يتضح لنا أن الزراعة في إسرائيل تختص بنحو 4/3 الاستهلاك العام للدولة من المياه ومع ذلك فأنها تسهم بأكثر من 5٪ من إجمالي الدخل القومي الإسرائيلي. ومن الواضح أنه لا يمكن لنسبة قليلة كهذه تبرير إهدار كل هذه الكميات الهائلة من المياه وتدمير المصادر المائية الطبيعية الواقعة تحت السيطرة " الإسرائيلية " [8].

لقد قفز استهلاك المياه الإسرائيلي بصورة جذرية من 17٪ في سنة 1949 إلى 90٪ سنة 1978. ولهذا فإن التطور الاقتصادي المستقبلي في "إسرائيل" يتوقف بصورة حاسمة على استغلال مصادر مائية جديدة أو تطوير طرائق حديثة. ولو لم يتم الإسراع في تطوير الموارد المائية الموجودة فإن عجزاً يقدر ما بين(400 ـ 450)

مليون م$^3$ كان سينشأ في نهاية العقد من القرن العشرين نتيجة لزيادة السكان في مناطق المدن. بينما أوصلت العجز تقديرات أخرى في نهاية القرن إلى مليار م$^3$ [(9)].

ويمكن القول أن حاجة " إسرائيل " الكلية من المياه كان عام (2000) نحو (2150) مليون م$^3$ في السنة وبحلول عام (2020) ستكون نحو (3000) مليون م$^3$ في السنة [(10)].

وهنا لابد لنا من الإشارة إلى أن ما تستهلكه " إسرائيل " من مياه هو: "مياه غير إسرائيلية" إذ أن كميات المياه المتوافرة في "إسرائيل" بحسب حدود عام 1948 لا تتعدى (745) مليون م$^3$ / سنة في حين تأخذ من العرب ما يزيد على هذه الكمية نحو 910 مليون م$^3$ / سنة[(11)]. وهذا الأمر هو الذي دفع " إسرائيل " إلى أن تعلن رسمياً في (11) مايس 1991 أنها لن تنسحب من لبنان حتى تضمن "حصتها" في مياه الليطاني إضافة إلى سيطرة "إسرائيل" على معظم منابع نهر الأردن وأصبحت بذلك المتحكم الرئيسي في النهر بعد حرب عام 1967. مؤكدة بذلك ما قاله ديفيد بن غوريون في عام 1955: " أن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى صعيد مصير هذه المعركة يتوقف مصير "إسرائيل" [(12)]. كما عبر مانشيا هربيليد والذي كان أحد أهم الجنرالات في الجيش الإسرائيلي: " أن أحد أهم حروبنا ستكون من أجل المياه ولابد للعالم أن يتفهم بواقعية حاجات إسرائيل الاستراتيجية[(13)] وقد وصل الأمر بالمفوض المائي السابق لإسرائيل مايرين ماير إلى أن يقول: أن الحرب حتمية ما لم تكن شعوب المنطقة من الذكاء بحيث تبحث معاً الحلول المشتركة لمشاكل إمدادات المياه[(14)].

ولقد ذكر باحث أمريكي: أن الجانب السياسي العسكري للصراع العربي - الإسرائيلي كان كبيراً جداً بحيث أدى إلى طمس الجانب الاقتصادي، فمن خلال استغلال مياه الضفة الغربية والقطاع ومرتفعات الجولان وفرت إسرائيل ملياري دولار[(15)].

لقد نجحت " إسرائيل " في إقناع المجتمع العالمي بأنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط قبل حل مشاكل المنطقة المائية. وتكمن فائدتها الحقيقية من ذلك في أنها قد أفلحت في تعميم مشكلتها المائية الخاصة[16]، بحيث لم تعد هذه القضية مشكلة "إسرائيلية" يتوجب عليها وحدها تحملها، بل تعدت هذا النطاق لتغدو مشكلة المنطقة ككل، بل مشكلة من يريد للمشكلة حلاً [17].

وأمام هذا الواقع المائي الذي تعيشه " إسرائيل " نجدها تبحث عن مقترحات تسعفها في جلب المياه تمثل قسم منها في جلب المياه اليوغسلافية في أكياس ضخمة بواسطة ناقلات النفط. أو جلب المياه التركية في أنابيب مروراً بنقل جبال الثلج من القطب. كلها حلول لم تتأكد إمكاناتها التقنية حتى الآن. وجدواها الاقتصادية غير معروفة، والحقيقة أنه يمكن تجاهل هذه الحلول بوجود حلول أخرى.

ومن هنا ترى دوائر البحث "الإسرائيلية" في نهر النيل المصدر الذي سيحل مشكلتها المائية في المستقبل الأمر الذي يجعلها تولي عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا في هذا المضمار. إلا أن الأمر المهم حقاً فيما يتعلق بموضوع جلب المياه من خارج الإقليم يتمثل بتعقيدات هذا الخيار فنياً وسياسياً واقتصادياً وبيئياً وقانونياً[18].

## المبحث الثاني

## مشروع نقل مياه النيل

ظهرت مقالات عدة في الصحف " الإسرائيلية " منذ منتصف السبعينات تدعو إلى " مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب ". بعد ذلك طرح الرئيس المصري الراحل (أنور السادات) فكرة لم تصل إلى حيز التنفيذ بإيصال مياه النيل "لإسرائيل" في حالة استتباب السلام الشامل ولم يكرر السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتي تزعمها في حينه وزير الري المصري عبد العظيم أبو العطا وغيره في النقابات والأحزاب. (19)

وقد تضمنت المفاوضات التي عقدت بعد زيارة الرئيس المصري الراحل (أنور السادات) لإسرائيل مناقشات حول مستقبل السياسة المائية "لإسرائيل" وركزت تلك المناقشات على: أنه يجب أن تستمر دولة " إسرائيل " في السيطرة على الموارد المائية في هذه المناطق وأن تضمن وصول مياه نهر النيل لقطاع غزة. (20)

أن فكرة أن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى " إسرائيل " هي كلها فكرة "إسرائيلية" وهي فكرة المهندس اليشع كالي الذي يعمل في شركة كاحال (❁) حيث يرى أن إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضع سنوات قادمة وهو يرى أن حل المشكلة موجود في جلب مياه من دول مجاورة أي " إحضار مياه النيل إلى النقب الشمالي (21). كما أعلن حاييم بن شامر من مركز التنبؤ التكنولوجي في جامعة تل أبيب: أن مصر وإسرائيل قادرتان على حل جميع مشكلات النقص في المياه في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وشمالي سيناء دون نفقات خارقة (22).

---

(❁) وهي الشركة الإسرائيلية الحكومية المسؤولية عن تخطيط المياه الدولة.

وإذا ما حصلت إسرائيل على مياه النيل فأنها ستوصل المياه التي كانت توجه للنقب من نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن. وبينما تقدر تكلفة نقل المتر المكعب إلى غزة والضفة بنحو (20) سنتاً فأنها في حالة المشروع التبادلي (مياه النيل لصحراء النقب مقابل مياه من بحيرة طبرية للضفة الغربية والأردن) (*) فأن التكلفة تنخفض إلى (0.05) دولار للمتر المكعب في حالة الأردن وتظل (0.2) دولار للمتر المكعب في حالة الضفة وهذه التكلفة تظل في حدود الإنتاجية الحدية للمياه التي تتراوح بين (0.1 ـ 0.3) دولار للمتر المكعب في "إسرائيل" والأردن والضفة أو غزة [23]. بينما تبلغ كلفة استيراد إسرائيل للمياه من تركيا (35) سنتاً للمتر المكعب الواحد وبالتالي فأن التكلفة الكلية للاستيراد (250) مليون م$^3$ التي تحتاج إليها "إسرائيل" سنوياً ستصل إلى (87.5) مليون دولار [24].

تستند فكرة المشروع إلى أن: نقل المياه إلى الضفة الغربية وغزة والأردن أكثر تعقيداً وغير ممكن من الوجهة الاقتصادية إلا عن طريق التبادل: مصر تزود النقب " الإسرائيلي " بمياه النيل، وفي المقابل تزود إسرائيل يهودا والسامرة أو الأردن بمياه طبريا. وقد أفصحت عن هذا التوجه صحيفة "دافارا" الإسرائيلية في أول حزيران 1986 بقولها: " يجري الإعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة والنقب " وطرح هذا الرأي في مؤتمر (ارماندهار) للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط والذي افتتح في جامعة تل أبيب [25].

أن أبرز المشاريع التي طرحت لنقل مياه نهر النيل هي:

(*) تم نقل مياه نهر الأردن إلى النقب عام 1953 وسمي مشروع التوصيل بـ"ناقل المياه القطري".

## اولاً: مشروع اليشع كالي (*)

يقوم المشروع على توسيع قناة السلام (ترعة الإسماعيلية التي تتغذى من رافد دمياط في الدلتا) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوب (أنظر خريطة رقم(12)) وستتراوح هذه القدرة بين (100) مليون م$^3$ /سنوياً في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة ونحو (500) مليون م$^3$ في حال تزويد مستهلكين آخرين.

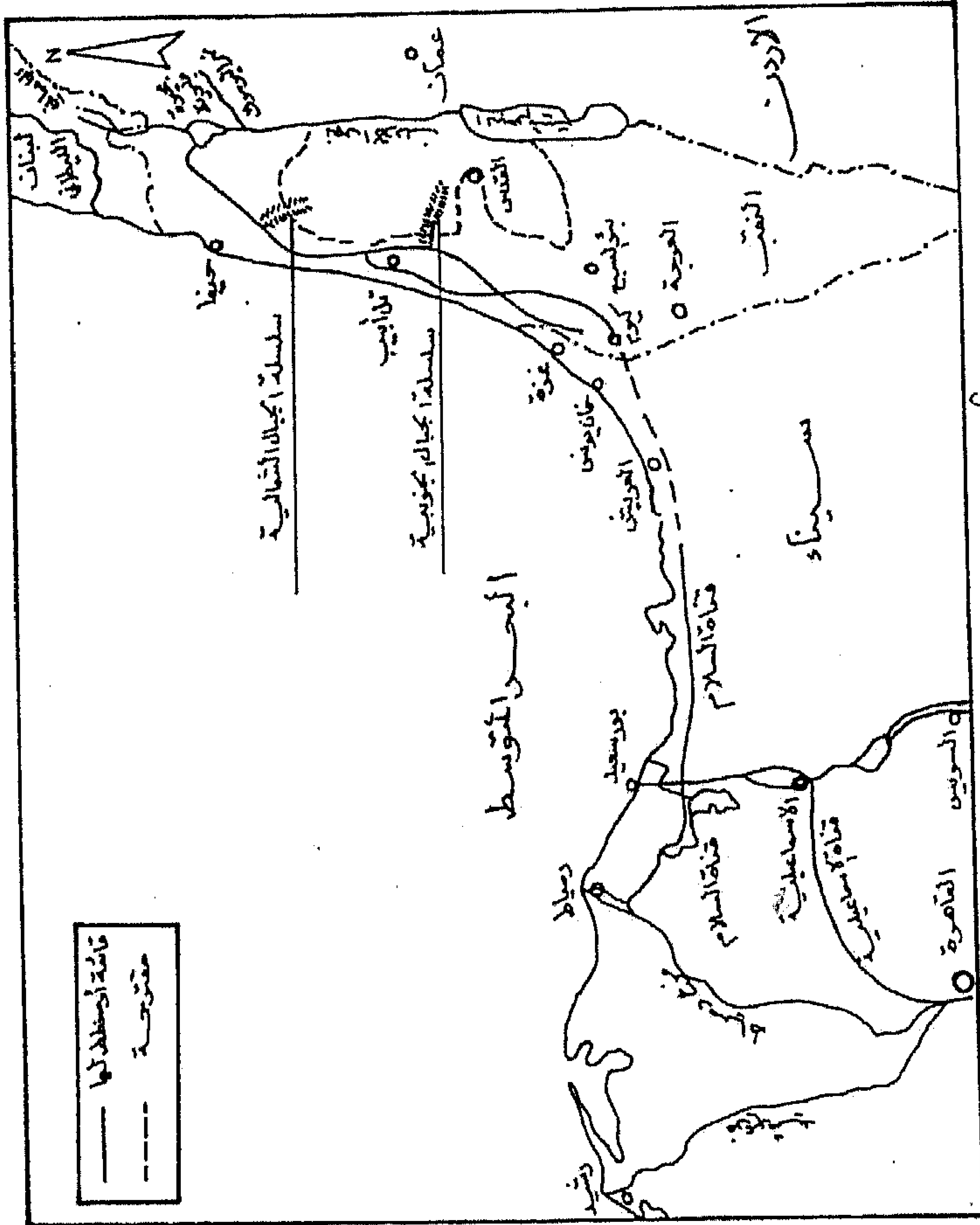
سيبلغ طول القناة بدأ من قناة السويس (التي سيجتازها في أنبوب) حتى حدود إسرائيل نحو (200) كم وستقسم القناة إلى أقسام بطول (25) كم في الجزء الغربي المنبسط و (5) كم في الجزء الشرقي الأكثر انحداراً وستدفع المياه من قسم إلى قسم بواسطة محطة ضخ [26]. وفي الجانب الثاني تصب المياه في أنابيب مبطنة بالخرسانة، تقع شمال غرب بالقرب من طريق العريش والقنطرة، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة العريش حتى خان يونس. وفي خان يونس يتشعب مجرى المياه واحد لقطاع غزة ومجرى ثاني للنقب العربي في اتجاه افاكيم وبير سبع [27].

ويقوم المشروع على استغلال نسبة 1٪ من مياه النيل (0.8 مليار م$^3$ من حوالي 80 مليار م$^3$ / سنة) التي تصل إلى منطقة العريش في سيناء وجرها في قطاع غزة والنقب، حيث تقدر كمية المياه التي يقترح الحصول عليها حوالي 47٪ من إجمال الموارد المائية في " إسرائيل " والبالغة 1.7 مليار م$^3$ [28].

(*) مهندس إسرائيلي يعمل مديراً للتخطيط طويل المدى لشركة كاحال. وقد تم طرح فكرة هذا المشروع عام 1974.

خريطة رقم (12)

خريطة مشروع كالي




## ثانياً :- مشروع شاؤول ارلوزوروف (*)

ويطلق عليه مشروع بيئور أو النيل الأزرق والأبيض. ويرى صاحب هذا المشروع أن ثمة ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل فقط، كلها قائمة على نفس

---

(*) وهو عالم إسرائيلي يشغل مدير هيئة المياه الإقليمية في إسرائيل وتم طرح فكرة هذا المشروع عام 1977.

العملية الهندسية. وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة، وتلك القنوات تدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية في سيناء ليست بعيدة عن البالوضة في محطة الضخ، يتم رفع المياه إلى ارتفاع يبلغ عشرات الأمتار ويتم دفعها بقوة النقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة وحفرها غير مرتبط بالتغلب على عوائق طبوغرافية ومن تلك القناة تتفرع قنوات فرعية إلى شبكات الري التي تغذي المستوطنات، وطرف القناة يعبر الحدود، وينقل المياه إلى شبكة الري الموجودة شمال غربي النقب[29]. (أنظر خريطة رقم(13).

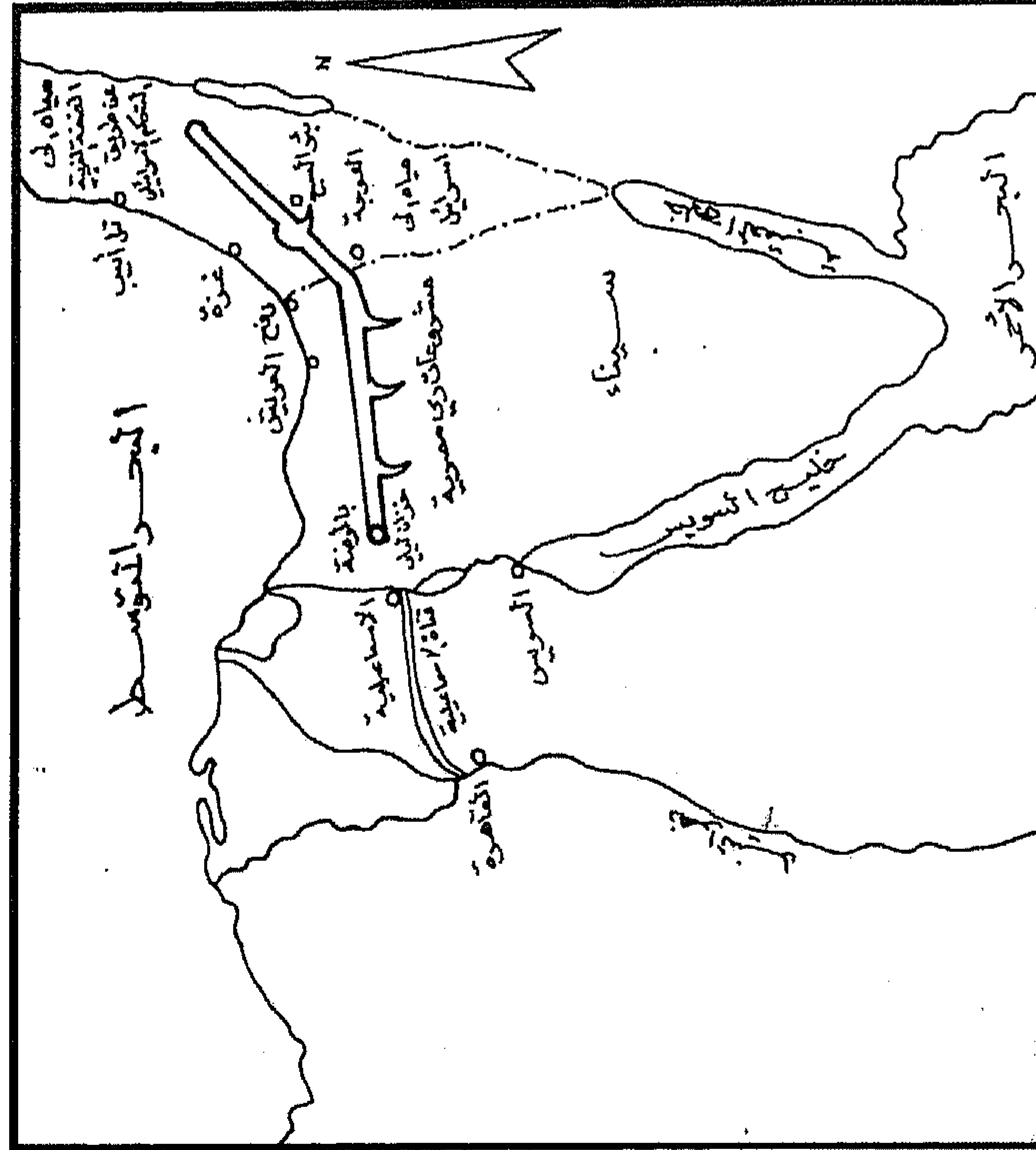
ولدى مقارنة الخريطة التوضيحية التي رسمها ارلوزوروف بالخريطة التوضيحية المنشورة بكتب " دراسة المشروع التخطيطي لترعة السلام " الصادر عن وزارة الري المصرية في أيلول 1979 والتي توضح موقع ترعة السلام يتضح التشابه الكبير بين المشروعين من حيث موقع السحارة (السيفون) التي سوف تمر منها المياه أسفل قناة السويس ومن حيث الامتداد الساحلي لكليهما مما يجعل مشروع " بيئور" أقرب لمشروع ترعة السلام الذي بدء في تنفيذه منذ تشرين الأول 1979 [30] (❁❁).

---

(❁❁) أمر السادات في 1979/12/16 بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل إلى القدس عندما أعطى إشارة البدء في حفر ترعة السلام (المتجهة من قرب فارسكور تحت قناة السويس إلى سيناء) لتكون مياه النيل هي " زمزم الجديدة " يرتوي منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة المترددين على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى. ولقد تم افتتاح ترعة السلام من قبل الرئيس المصري (حسني مبارك) في أوائل عام 1997. أنظر عبد العظيم أبو العطا وآخرين، المصدر السابق، ص102.

**خريطة رقم(13)**

**خريطة مشروع اولوزوروف " بيئور "**




<u>المصدر:</u> عبد العظيم ابو العطا واخرون: نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل (العربي)، القاهرة، 1985، ص 101.

أن المشروعين السابقين يهدفان إلى تزويد صحراء النقب بنصف مليار م$^3$. وقد وجدا طريقها للتحقق بعد تصريح الرئيس المصري الراحل (أنور السادات) في حيفا يوم 6 أيلول 1979، " أن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التي تروى سيناء (31). إلا أن هذه الفكرة رفضت من قبل الشعب العربي في مصر بعدم تزويد "إسرائيل" بقطرة ماء واحدة (32).

ومن الجدير بالذكر أن مد "إسرائيل" بمياه النيل سوف تكون له آثار بعيدة المدى على كل من مصر والسودان، وكذلك بلدان حوض النيل الأخرى وعلى "إسرائيل" أيضاً (33).

## المبحث الثالث

## النفوذ الإسرائيلي في الدول غير العربية لحوض النيل

منذ أن فقدت "إسرائيل" علاقاتها الدبلوماسية بعدد كبير من دول القارة الأفريقية لم تبدأ في استعادة هذا الدور إلا بعد زيارة السادات للقدس [34]. وفي إطار المشروع الجديد سوف ترى " إسرائيل " فرصتها لتدعيم وجودها الاستغلالي في القارة الأفريقية متبعة في ذلك الأساليب السابقة كإغراق الأسواق بالمنتجات الإسرائيلية وعمل الاستثمارات المشتركة مع هذه البلدان فضلاً عن خدمة الاستثمارات الإمبريالية هناك تحت أسماء "إسرائيلية" وذلك في البلدان التي ما زالت تحمل شعوراً بالعداء لبعض الدول الإمبريالية [35]. وبقدر ما يتعلق في هذا الموضوع سنتطرق إلى نفوذ "إسرائيل" في كل من أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية:

### اولاً:- أثيوبيا:

ترتبط "إسرائيل" بعلاقات وطيدة وفريدة مع أثيوبيا حيث تولي "إسرائيل" اهتماماً بألا يكون البحر الأحمر بحراً عربياً فقط. وبذلك فإن "إسرائيل" تساعد أثيوبيا بكل السبل الممكنة بما في ذلك تنمية مواردها المائية وتقديم مساعدات تقنية لإستغلال مياه النيل [36]. وقد تمثل هذا في متابعة الخبراء المائيين الإسرائيليين عملية المسح الجيولوجي الأمريكية للهضبة الأثيوبية التي تم اختيارها لإنشاء عدد من السدود على منابع نهر النيل [37]. وفي الوقت نفسه تقوم "إسرائيل" بتحريض أثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات، كما قامت "إسرائيل" بالتنسيق مع أثيوبيا بالاتفاق مع "جون قرنق" زعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان على إيقاف العمل في قناة "جونقلي" على النيل الأبيض، وقد تكفلت "إسرائيل" بتقديم العون المالي والعسكري إلى "قرنق" [38]، لتمرير المخطط الإسرائيلي الأثيوبي حول المياه.

ولقد كان لإعادة العلاقات الدبلوماسية الأثيوبية في تشرين الثاني عام 1989 عبارة عن مرحلة جديدة لتنفيذ مخططات "إسرائيل" في القرن الأفريقي ففي الشهر نفسه الذي أعيدت فيه العلاقات أعلنت مصادر المعارضة الأثيوبية عن وصول وفد إسرائيلي يتجاوز الـ(400) خبير في مختلف المجالات بالإضافة إلى موضوع المياه حيث أقامت إسرائيل قواعد عسكرية بحرية في جزيرتي (حالب وفاطمة) بالقرب من باب المندب وتعهدت " إسرائيل " في حينها بتغطية نفقات الحرب التي تخوضها أثيوبيا ضد ارتيريا، والتزمت بتدريب (10) آلاف من يهود الفلاشا الأثيوبيين تدريباً عسكرياً خاصاً لحماية حكومة اديس أبابا [39]

ويبقى اهتمام "إسرائيل" بأثيوبيا منهجاً ثابتاً في ستراتيجيتها وقد عبر عن مضامينه أغلب كتابها، فعلى صعيد الإشارة لهذا الاتجاه يؤكد المقال الذي نشره موشيه كومل في صحيفة يديعوت احرونوت في شهر آذار لسنة 1978 بعنوان: " تحسين العلاقات مع أثيوبيا أمر حيوي " جاء فيه: " أن الخطوط الملاحية في الجنوب قد تكون أكثر ضماناً لإسرائيل إذا لم يقع البحر الأحمر تحت سيطرة عربية كاملة، وإذا كان به مركز قوي لأثيوبيا المسيحية المستقلة الصديقة ". ومع ذلك فإن المشاركة الأساسية في المصالح المشتركة بين أثيوبيا وإسرائيل يضمن سلامتها واستلالها في هذه البيئة المعادية، أن هذا التعاون يجب أن يكون ثابتاً ومستقراً إلى الأبد [40]. ولعل خير دليل على تنامي العلاقة بين الطرفين الأثيوبي - الإسرائيلي هو صفقة إرسال آلاف المهاجرين اليهود من الفلاشا إلى فلسطين المحتلة والذي وصلت طلائعهم مع أواخر عام 1989 [41].

## ثانياً:- دول البحيرات الاستوائية:

أن محاولات إسرائيل غير المباشرة لاستخدام مياه النيل كوسيلة ضغط على مصر والسودان لا تقتصر على أثيوبيا فقط. وإنما حاولت إقناع تنزانيا في نهاية الستينات باستخدام مياه النيل في الزراعة في الوقت الذي كانت مشكلة تنزانيا هي كيفية التخلص من المياه الفائضة لمستنقعاتها. كما أن كمية الأمطار

الساقطة فيها كافية لإرواء أراضيها إلا أن "إسرائيل" أشارت على تنزانيا أن تردم المستنقعات ثم تعيد زراعتها رياً بمياه النيل على أن تتحمل "إسرائيل" نفقات هذا المشروع إلا أن هذه المحاولة فشلت بسبب يقظة مصر التي وضعت الحقائق أمام الحكومة التنزانية فصرفت النظر عن المشروع [42].

كما قامت " إسرائيل " بالتنسيق مع الدول النيلية الأخرى في هذا المجال حيث قامت بالتعاون مع أوغندا والكونغو بإعداد دراسة لإنشاء مشروع قناة صرف في الجزء الغربي لمستنقعات بحر الغزال، وتوصلت إلى إمكانية إقامة مشروع اروائي في المنطقة لزراعة القطن والقمح وتعهدات بتقديم المساعدات الفنية والمالية لدول تلك المنطقة [43].

كما تقوم " إسرائيل " حالياً باحتكار مناجم الماس في الكونغو أيضاً [44]، إضافة إلى النفوذ الإسرائيلي الكبير في كل من الكونغو وكينيا ورواندا حيث تتعثر مجموعة اندوجو (الاخاء) لدول حوض النيل [45].

أن الدور الجديد الذي ينتظر "إسرائيل" على طول حوض النيل سوف يتضمن تغييرات اجتماعية هامة في هذه المنطقة لتوطيد وجود طبقات قادرة على التعامل مع "إسرائيل" والإمبريالية العالمية وسوف يعني هذا تشديد قبضة هذه القوى على الشعوب التي تعيش على ضفاف نهر النيل.

أن حصول "إسرائيل" على مياه النيل يضاعف من مكاسبها الاستراتيجية مقابل خسائر لمصر على كافة المستويات الوطنية والقومية والاقليمية. "فإسرائيل" سوف تصبح طرفاً تلقائياً في علاقات مصر المائية مع ثماني دول أفريقية يجعل لها مطالب في المياه ويجعلها طرفاً في المشاورات الخاصة بما يتيح لها عودة للاتصال الوثيق بهذه المجموعة من الدول بعد أن نجح الجهد العربي في تصفية الوجود "الإسرائيلي" بها إلى حد كبير [46].

نستخلص مما تقدم أن العرب انتبهوا إلى ضرورة الاهتمام بالأمن المائي وعقدت له العديد من الندوات والاجتماعات، وكتبت عنه الكثير من البحوث،

فالوطن العربي يعاني من عجز مائي في الحاضر والمستقبل وإذا لم ينتبه إلى هذه المشكلة ويضع الحلول لها من منظور قومي يعزز فيه مكانة الأمة العربية وقدرتها في مواجهة التحديات من خلال استيعاب التحديات الطبيعية بمنهج علمي وموضوعي. كما يتطلب أيضاً معالجة كل التحديات البشرية ووضع الحلول لها.

كما تبرز المهددات الخارجية كقوة مؤثرة على مستقبل الأمن المائي العربي، خاصة إذا ما علمنا أن 67٪ من المياه السطحية في الوطن العربي مصدرها دول الجوار، الأمر الذي يجعل هذه المياه مرهونة بإرادة هذه الدول.

وقد رافق هذا الوضع طرح بعض الأفكار المتعلقة بتسعير المياه وبيعها لتحويل المياه إلى سلعة اقتصادية.

أن تفاقم الصراع في المنطقة العربية وتغذيتها بالعديد من الأفكار المرتبطة بالمشكلة المائية، وخاصة الصراع العربي- الاسرائيلي وأطماعه المستمرة في المياه العربية وامتداد تلك الأطماع إلى نهر النيل، جعل القوى الدولية تدخل طرفاً في هذا الصراع وخاصة الولايات المتحدة خوفاً على مصالحها في المنطقة. ومن هنا يتضح لنا أن الموقف القومي أصبح ضرورة تاريخية لتحقيق الأمن المائي العربي في الحاضر والمستقبل عن طريق تبني وسائل متقدمة في تنفيذ إستراتيجية المواجهة ضد إسرائيل بشكل خاص لما لها من أطماع في نهر النيل من جهة وتأثيره على أثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية المصدرين المهمين لمياه نهر النيل.

## الهوامش والمصادر

1- كامل زهيري: النيل في خطر، دار ابن خلدون، حزيران، 1980، ص 12.

2- المصدر نفسه، ص 55. ولمعرفة شخصيات البعثة وإغراضها اكثر انظر، عبد العظيم ابو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، بيروت، 1985، ص88.

3- هرتزل، يوميات هرتزل: ترجمة هلدا شعبان، اعداد انيس صايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ط2، بيروت، 1973، ص 255.

4- المصدر نفسه: ص 722.

5- جاد اسعد وهشام زعرور:"" مخططات إسرائيل المائية "" مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت 1994، ص 138.

6- عبد الله الدروبي: "" المياه في الإستراتيجية الإسرائيلية "" مركز دراسات العالم الاسلامي، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الخامسة، العدد 15، مالطا، 1995، ص 48.

7- جاد اسحق وهشام زعرور: المصدر السابق، ص 140.

8- حسن بكر: المنظور المائي للصراع العربي – الاسرائيلي، السياسة الدولية العدد 104، نيسان 1994، ص138.

9- يوري ديفيس: "" الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية "" مجلة الباحث العربي، العدد 22، كانون الثاني 1990، ص 52.

10- جاد اسحق وهشام زعرور: المصدر السابق، ص 152.

11- ليزلي شميدا:"" مشروعات اسرئيل المائية وتاثيرها على حركة الصراع العربي الإسرائيلي ""، الباحث العربي العدد السادس، 1986، ص 22.

12- فرج بن لامة: المياه في السوقية الصهيونية، المجلس القومي للثقافة العربية، مجلة الوحدة، العدد 76، كانون ثاني، الرباط، المملكة المغربية، 1991، ص75.

13- ياسر علي هاشم: الابعاد السياسية الاقتصادية والقانونية لازمة المياه، السياسة الدولية، العدد 104، نيسان 1991، ص 156.

14- عبد الله الدوربي: المصدر السابق، ص 77.

15- المصدر نفسه، ص 56.

16- حول مشاكل اسرائيل المائية، انظر، ياسر هاشم، المصدر السابق ص 146.

17- جاد اسحق وهشام زعرور: المصدر السابق، ص 146.

18 – المصدر نفسه، ص 152.

19 – حول موقف القوى السياسية في معارضتها للسادات في نقل مياه نهر النيل الى اسرئيل أنظر: عبد العظيم ابو العطا: مصر والنيل بعد السد العالي، القاهرة، 1978، ص 119- 120.

20- عبد الرحمن حمادي: "" جوانب من الاستراتيجية المائية لاسرئيل واثرها على اقامة الصراع العربي – الصهيوني ""، المجلس القومي للثقافة العربية، مجلة الوحدة، العدد 88/ 1992، ص 115.

21- حسن بكر: المصدر السابق، ص 141 ،

22- حلمي شعراوي: كيف تفكر اسرئيل والولايات المتحدة في مياه النيل، مركز البحوث العربية: ازمة مياه النيل الى اين، القاهرة، 1988، ص 120.

23- مجدي صبحي: مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 1993، ص 23.

24- عبد الله الدروبي: المياه في الاستراتيجية الاسرائيلية، المصدر السابق، ص 70.

25- حلمي شعراوي: المصدر السابق: ص 119.

26- اليشع كالي: المياه والسلام (وجهة نظر اسرئيلية) ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1991، ص90 – 91.

27- نبيل عبد الفتاح محمد: "" أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الاسرئيلي، السياسة الدولية ""، العدد 60، نيسان 1980، ص 148.

28- محمد نعمان: النيل اسيرا "" دراسة بعض الاثار المحتملة لمشروع تزويد اسرئيل بمياه النيل ""، انيس صايغ (الاشراف) عبد الناصر وما بعد كتاب قضايا عربية، 1980، ص 298.

29 – نبيل عبد الفتاح: المصدر السابق، 148.

30- محمد نعمان: المصدر السابق، 99.

31- عبد العظيم ابو العطا وأخرون: المصدر السابق، ص 100.

32- اكد عبد الهادي راضي وزير الاشغال والموارد المائية المصري: انه لا يمكن لاسرائيل ان تحصل على نقطة من مياه النيل تحت أي مسمى، انظر: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 195، مايس 1995، ص 255.

33- محمد نعمان: المصدر السابق، ص 304- 316. عبد العظيم ابو العطا واخرون: المصدر السابق، ص 107- 117.

34- اعادة (30) دولة افريقية علاقتها الدبلوماسية المقطوعة مع إسرائيل في غضون زيارة السادات للقدس.

35- نعومي حزان: "" الاتجاهات الحالية للعلاقات الاسرئيلية مع أفريقيا ""، ملف المنار، المجلد الأول، العدد 6، أيلول 1984، ص 485.

36- ارنون سوفير: المصدر السابق، ص 70.

37- نبيل السمان: حرب المياه من الفرات الى النيل، الأردن، 1992، ص 120.

38- لقاء مع عبد الخالق الشناوي وزير الري المصري الأسبق، جريدة الأنباء الكويتية في 1 /8/1990.

39- غسان دمشقية: أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص 141.

40 – امل الشاذلي، "" الأطماع الاسرئيلي في القرن الأفريقي ""، السياسة الدولية العدد 54، تشرين الاول 1978، ص 52.

41- غسان دمشقية: المصدر السابق، ص 142.

42- لقاء عبد الخالق الشناوي: المصدر السابق.

43- حسين شعلان: "" اسرائيل تهدد النيل عبر إثيوبيا ""، مجلة اليوم السابع، شباط 1990، ص 14.

44- محمد نعمان: المصدر السابق، ص 318.

45- حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص 121، وكذلك ارنون سوفير: المصدر السابق، ص 71.

46- عبد العظيم ابو العطا: المصدر السابق، ص 214.

# مشكلة المياه العربية والتدخل الأمريكي فيها

## السياسة الأمريكية وأثرها في مشكلة المياه العربية

المبحث الأول: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه العربية.

المبحث الثاني: واقع المياه ومشكلاتها في الوطن العربي.

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من السياسات المائية لأحواض الأنهار في الوطن العربي.



# 11 الفصل الحادي عشر

# الفصل الحادي عشر

# السياسة الأمريكية وأثرها في مشكلة المياه العربية

## مقدمة:

تحظى مشكلة المياه باهتمام كبير من قبل الدول العربية ودول الجوار الجغرافي على حدٍ سواء، نظراً لما لها من آثار كبيرة على مستقبل هذه المنطقة وعلى طبيعة العلاقات فيما بينها.

إلا ان هذه المشكلة أصبحت أكثر تعقيداً عندما اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية سبباً من أسباب الصراع الدولي والاقليمي، فضلاً عن تدخلها المستمر في السياسات المائية لدول هذه المنطقة المهمة من العالم. فالولايات المتحدة تطمح إلى إضفاء صفة الهدوء والاستقرار في هذه المنطقة كون حالات القلق والتوتر فيها حسب رأيها تشكل تهديداً خطيراً لمصالحها والإضرار بها.

واستناداً لما تقدم فإن فرضية البحث تنطلق من أن: طبيعة الصراع الدولي والاقليمي في ظل بيئة العولمة يؤشر تفاقم الصراع حول المياه العربية ومصادرها بما ينعكس سلبياً على الاحتياجات المائية العربية وعلى مستقبل التطور الحضاري للامة العربية.

وعليه فان هذا البحث يهدف إلى: استكشاف أبعاد السياسة الأمريكية وأثرها في مشكلة المياه العربية وتأشير احتمالات الصراع عليها.

ان ما يمكن تأكيده في هذا البحث أن البعد السياسي لأزمة المياه في الوطن العربي لا يشمل تأثيره كل الدول العربية، بل يقتصر ذلك التأثير بشكل واضح على سبع دول عربية هي العراق، وسوريا، ومصر، والسودان، ولبنان، وفلسطين، والأردن. إذ تشكل هذه الدول منطقة (القلب) في خارطة الوطن العربي، حيث تتوسط الشقين الآسيوي والأفريقي من الوطن العربي، فضلاً عن

ان عدد سكان هذه الدول السبع يمثل ثلثي العدد الإجمالي لسكان الوطن العربي.

هذه الميزة لهذا (القلب) تجعل احتمالات التوتر ممكنة وقائمة في مجال أربعة أحواض رئيسة هي حوض النيل، وحوضي دجلة والفرات، وحوض نهر الأردن، وحوض نهر الليطاني، مما سيجعل هذا الجزء من الوطن العربي قلقاً وغير مستقر لا بفعل تأثير السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي والتدابير المتخذة لتنفيذها فحسب، وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية و(اسرائيل) في تلك السياسات ودعمها بغية الضغط على الدول العربية المتشاطئة مع دول المنبع، لتمرير مخططاتها وإعادة ترتيب الأوضاع الاقليمية بما يخدم مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

# المبحث الأول

## السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه العربية

### أولاً: المنطلقات الفكرية للسياسة الأمريكية

يبقى الماء العامل الاستراتيجي الأول خلف أغلب المناورات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط[1]، لما ساد من اعتقاد من أن المياه وليس النفط هي القضية المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا جاءت ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية كتعبير عن هذا الاعتقاد من حيث أن ظهور مشاكل المياه في المنطقة سيكون له أثر كبير على المصالح الإستراتيجية الأمريكية [2].

ان اهتمام الولايات المتحدة بمسألة المياه وآثارها على المنطقة ينطلق من أن جميع الأحداث التي تقع في جزء من المنطقة سيكون لها أثر مؤكد على الأحداث التي تقع في جميع الأجزاء الأخرى للمنطقة. ولكي تتكلل بالنجاح مساعي المحافظة على مصالح الولايات المتحدة وحمايتها فإنه يتوجب على صانعي القرار أن يضعوا نصب أعينهم هذه البديهة الخاصة بسياسات الشرق الأوسط[3].

وفي ضوء هذا التوجه اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز حضورها في أغلب المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بمسألة المياه وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

ففي اجتماع المجلس الاستشاري الدولي الذي عقده برنامج دراسات الشرق الأدنى بتاريخ 24 شباط 1986، حضر الاجتماع أكثر من (40) مشاركاً من الولايات المتحدة يمثلون القطاعات الحكومية والخاصة والعلمية [4].

كما عقد برنامج دراسات الشرق الأدنى ندوته البحثية الأولى بتاريخ 25 تشرين ثاني 1986، لمناقشة خطة جونستون، وحوض نهر الأردن، وتقييم إمكانية قيام علاقات تعاون فنية في المستقبل بين الأطراف المشتركة في حوض نهر الأردن، وأثر توزيع المياه ومراقبتها على مفاوضات السلام. كما تم مناقشة مقترح

تركيا لإنشاء خط أنابيب السلام، وكذلك مناقشة مقترح مشروع خط الأنابيب من نهر الفرات في العراق إلى الأردن[5].

كما واصل برنامج دراسات الشرق الأدنى عقد ندوته البحثية الثانية بتاريخ 4 شباط 1987 حول (حوض نهر النيل) حالة دراسية في العلاقات بين الشركاء. وأبرز ما تم التأكيد عليه في هذه الندوة: ان مما يعرقل السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه هي البيروقراطية (في المؤسسات الأمريكية) وتشعب خطوط الصلاحيات التي تعتمد على اعتبارات جغرافية[6].

## ثانياً : هيكل سياسة الحكومة الأمريكية تجاه مصادر المياه

أكد السيد ام. بيتر ماكفرسون الذي كان يشغل منصباً إدارياً في وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) في حديث له اما كبار الخبراء الأمريكيين في مجال المياه: ان تطوير مصادر المياه تعتبر قضية رئيسة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[7]. ويتفق معه في هذا الرأي توماس ناف الذي يؤكد أيضاً أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتصدر أية مبادرات مشتركة تهدف إلى تشجيع إنشاء هيئات حول المياه في الشرق الأوسط[8].

ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في السياسة المائية فهي تستند في إدارتها إلى استراتيجية واضحة في هذا المجال، إذ تمثل الاستراتيجية لديها برنامج عام يحتوي على عدد من المسالك وكذلك التصرفات التي توجه نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف[9]، في حين ان السياسة تتداخل معها لتحقيق تلك الأهداف، إذ ان السياسة هي مرشد للعمل أو التفكير أو آليات تنفيذ الاستراتيجيات[10].

تستند الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها في السياسة المائية على الوكالات الأمريكية المعنية بتطوير مصادر المياه في الشرق الأوسط والمتمثلة في:

**1- وزارة الخارجية الأمريكية :**

من المكاتب المهمة التابعة لهذا الوزارة والتي تتابع قضايا المياه[11]:

(أ) مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (NEA)، إذ يوجد لديه ملف لكل دولة من دول المنطقة.

(ب) مكتب الشؤون الاقليمية الذي يقوم برصد التطورات في المنطقة وبشكل عام فإن عمل المكتب ينحصر في متابعة البعد السياسي وليس الاقتصادي لمشاكل المياه.

(ج) مكتب المحيطات والشؤون العلمية والبيئية الدولية (OES) يقوم بتنسيق مشاركة الولايات المتحدة في الأنشطة الدولية المتعلقة بالبيئة.

(د) مكتب المخابرات والأبحاث التابعة لوزارة الخارجية (INR) الذي يقوم بدراسة مشاكل المياه في المنطقة.

**2- وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي** (USAID)

تتحمل وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي القسط الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بتطوير مصادر المياه في الدول الأجنبية، مثل مراقبة تلوث المياه، ،حفظ المياه وإعادة استخدامها، والإدارة والتخطيط ودراسة القوى المائية والمرافق اللازمة لها والزراعة المروية ومعالجة المياه العادمة[12].

**3- وزارة الداخلية :**

تضم هذه الوزارة الدوائر الآتية[13]:

**(أ) دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS)** تبنت هذه الدوائر منذ عام 1945 ومن خلال قسم مصادر المياه في المكتب الدولي للهيدرولوجيا التابع لها أكثر من (95) برنامجاً في الشرق الأدنى.

(ب) مكتب الاستصلاح: قدم قسم النشاطات الخارجية في هذا المكتب بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي المشورة الفنية لسلطة الكهرباء المصرية حول تبديل التوربينات في السد العالي، كذلك إلى وزرة الري المصرية لتركيب نظام آلي لجمع المعلومات المائية في حوض نهر النيل.

**4- وزارة الزراعة الأمريكية:**

هناك ثلاث منظمات تابعة لوزارة الزراعة الأمريكية تقدم الدعم لنشاطات الخارجية وهذه المنظمات هي[14]:

أ- مكتب التعاون والتنمية الدولي.

ب- سلطة حفظ التربة.

ج- سلطة الأبحاث الزراعية.

**5- وزارة الدفاع الأمريكية:**

تتابع وزارة الدفاع الأمريكية عن كَثب قضايا المياه من حيث علاقتها بالمصالح العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتهتم بشكل خاص بثلاثة امور هي: المياه كسبب لنزاعات محتملة، وأثر نقص المياه على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وآثار تزويد المياه على عمليات عسكرية واسعة النطاق في المناطق الجافة[15].

## ثالثاً: الدور المائي الجديد للحكومة الأمريكية

يرى ممثلو الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص من الأمريكيين أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى متفاعلة بشكل مكثف مع الجهود الرامية لتطوير مصادر المياه في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغاية فهم يوصون بأن تركز الولايات المتحدة على أربعة امور رئيسية[16]:

1- تطوير تكنولوجيا متقدمة للمياه.

2- تشجيع جهود توفير إدارة أكثر كفاءة واستراتيجيات ترشيد أفضل لمصادر المياه.

3- تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الأمريكية المعنية بقضايا المياه.

4- إعطاء مزيد من الاهتمام للبحث والتطوير على المستوى البعيد والواسع.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن تقرير مركز الدراسات الستراتيجية يوصي بأن تقوم الحكومة الأمريكية بإنشاء هيئة تنسيق مركزية ضمن الحكومة الأمريكية تعنى بأبحاث المياه والبرامج التنموية في الشرق الأوسط، وكذلك وضع برنامج أمريكي خاص بالمياه في الشرق الأوسط لتشجيع تطوير تكنولوجيا متقدمة في مجال المياه.

# المبحث الثاني

# واقع المياه ومشكلاتها في الوطن العربي

## أولاً: واقع الموارد المائية:

تنقسم الموارد المائية في الوطن العربي إلى قسمين:

- موارد مائية تقليدية.
- موارد مائية غير تقليدية.

### 1- الموارد المائية التقليدية:

تعد هذه الموارد من أهم مصادر المياه في الوطن العربي وتتمثل في:

**أ- الأمطار:** تقدر كمية مياه الأمطار التي تتساقط على الوطن العربي بنحو (2286) مليار م$^3$ في السنة، أي ما يقارب (2.5٪) من إجمالي كميات الأمطار في العالم[17].

ويتفاوت الهطول المطري في الوطن العربي من منطقة لأخرى، فهو صفر في الصحراء وأكثر من (1200) ملم/السنة في المناطق المطلّة على خط الاستواء (جنوب السودان) وبعض المناطق الساحلية للبحر المتوسط[18].

أما مساهمة الأمطار في الجريان السطحي فتبلغ (191) مليار م$^3$ وهي نسبة (11.4٪) من إجمالي الهطول السنوي، إذ تسهم هذه الأمطار في تكوين بعض الأودية والأنهار الموسمية، كذلك في تغذية المياه الجوفية والأنهار دائمة الجريان[19].

**ب- المياه السطحية:** تقدر كمية الموارد المائية السطحية المتاحة للاستغلال في الدول العربية بنحو (194) مليار م$^3$، وتعد الأنهار الطبيعية والأودية والسهول المصدر الرئيس للموارد المائية السطحية.

وتتفاوت هذه الكميات من عام لآخر لارتباط ذلك بتذبذب كميات الأمطار، والاحتياجات المائية للدول المشاركة في هذا المورد من خارج الوطن العربي.

ويجري عبر الوطن العربي قرابة (44) نهراً رئيسياً تحمل سنوياً من المياه ما يقارب (360) مليار م$^3$ والمتاح منها (192) مليار م$^3$ والمستغل منها (168.8) مليار م$^3$. ويستعمل (80٪) من هذه الكمية في الزراعة والباقي في الصناعة والاستهلاكات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية. وبينما يوجد في مصر (51٪) وفي العراق (25.8٪) وفي السودان (12.7٪) لا يوجد في سوريا سوى (7.96٪) والباقي (2.54٪) يتوزع في دول اقليم المغرب العربي واليمن والأردن أي أربعة أقطار توجد فيها غالبية المياه السطحية (97.46٪)[22]. انظر جدول (15).

وتشمل الموارد السطحية المشتركة أنهار كبرى مثل نهر النيل ودجلة والفرات، وأنهار متوسطة الحجم مثل السنغال والأردن وشبيلي وجوبا. انظر جدول (16)، كما ان هناك ثمة أنهار صغيرة مشتركة بين الدول العربية المتجاورة مثل نهر العاصي ونهر الكبير الشمالي ونهر مجردة وهي تستغل حالياً، مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل الدول المتشاطئة.

**جـ- المياه الجوفية:** يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بين (7-14) ألف مليار م$^3$، كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو (43) مليار م$^3$، أي ما يعادل (0.3-0.6)٪ من إجمالي المخزون[23].

وتعاني المياه الجوفية من مواجهة عدد من التحديات تمثلت في تسرب مياه البحر إليها، وتدهور نوعيتها، وبالتالي عدم صلاحيتها للأغراض الزراعية، وتدمير البيئة، هذا إلى جانب غياب التخطيط والمراقبة والإدارة المائية والزراعية الفاعلة[24].

واستناداً إلى المعطيات المتاحة تم تقرير إجمالي استثمارات المياه الجوفية المتجددة بـ(27) مليار م$^3$ عام 1996 أي بزيادة (4.5) مليار خلال العشر سنوات

الماضية. إلا ان بعض الأقطار في اقليم الجزيرة العربية قد ركزت استثمارها على مواردها الجوفية مما أدى إلى استنزاف بعض الأحواض الجوفية وتملحها، كما ان معظم أقطار المغرب العربي ركزت استثماراتها على المخزون في الأحواض الجوفية[25]. انظر جدول (15).

**2- الموارد المائية غير التقليدية**

ويقصد بها الموارد التي يتم توفيرها نتيجة معالجات تكنولوجية معينة لمياه غير صالحة للاستغلال، وتشمل المياه المعاد استخدامها (مياه الصرف الصحي والزراعي) والمياه المحلاة (من البحار والسبخات المالحة) والمياه المنقولة بناقلات المياه من منطقة لأخرى.

ويقدر حجم الموارد المائية غير التقليدية بنحو (14) مليار م$^3$ منها نحو (4) مليار م$^3$ من المياه المحلاة وحوالي (10) مليار م$^{3-}$ من مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمة في الدول العربية للأغراض الزراعية[26]. انظر جدول (15).

## ثانياً: مشكلة المياه العربية

تكمن مشكلة المياه العربية في العديد من التحديات التي تواجه الموارد المائية والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

**1- محدودية الموارد المائية التقليدية**

يمتد الوطن العربي على مساحة (9.2٪) من سطح اليابس، ولكن مواردها المائية لا تتجاوز (0.4٪) من الموارد المائية العالمية، وهذا يعادل تقريباً (11.000) م$^3$/سنة/كم$^2$، في حين ان المتوسط العالمي هو (270.000) م$^3$/سنة/كم$^2$.

ويقف الموقع الجغرافي للوطن العربي وراء محدودية موارده المائية وشحتها إذ كان أكثر من (90٪) من مساحته تقع في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. إضافة

إلى تعاقب دورات الجفاف على معظم أراضي الوطن العربي وتعرض مناخ المنطقة إلى مزيد من التغيرات تبؤ بازدياد حدة الجفاف[27].

### 2- النمو السكاني

يقدر إجمالي عدد سكان الدول العربية في عام 2002 بنحو (295) مليون نسمة، ويتباين عدد السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربي، إذ يتراوح بين ما يقارب (583) ألف نسمة في قطر ونحو (66) مليون نسمة في مصر. وقد بلغ معدل نمو إجمالي سكان الدول العربية ما يقارب (2.3٪) في عام 2002 مقارنة بالعام الذي سبقه[28].

فالمشكلة الرئيسة التي يعاني منها الوطن العربي هي في نسبة تزايد عدد السكان والتي تعد من أعلى النسب في العالم والتي لا تتناسب والبنى التحتية والاقتصادية والمنهجية المتبعة في إدارة الطلب على الماء.

ونتيجة لزيادة السكانية فإن الميزان المائي للطلب على المياه والموارد المائية التقليدية في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة القادمة من القرن الحادي والعشرين سيؤدي إلى ارتفاع العجز المائي المتوقع من (62) مليار م$^3$/سنة عام 2010 إلى (280) مليار م$^3$ عام 2030. انظر جدول (17).

## جدول (15)

## الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي عام 1996

| الإقليم / الدولة | المياه التقليدية: سطحية (داخلية وخارجية) | جوفية (متجددة) | إجمالي الموارد التقليدية | المياه غير التقليدية: التحلية | مياه الصرف الزراعي | مياه الصرف الصحي | إجمالي الموارد غير التقليدية | الإجمالي العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **إقليم المشرق العربي** | | | | | | | | |
| المملكة الاردنية الهاشمية | 692 | 276 | 968 | 3 | | 51 | 54 | 1,022 |
| الجمهورية العربية السورية | 16.375 | 5,075 | 21,450 | 2 | 1.270 | | 1,272 | 22,722 |
| جمهورية العراق | 60,480 | 3.419 | 63,899 | 7.4 | | | 7.4 | 63,906.4 |
| الجمهورية اللبنانية | 4,800 | 4,250 | 9,050 | 1.7 | | 2 | 3.7 | 9,053.7 |
| فلسطين | 306 | 185 | 491 | | | | | 491 |
| المجموع | 82.653 | 13,205 | 95,858 | 14.1 | 1,270 | 53 | 1,337.1 | 97,195.1 |
| **إقليم شبه الجزيرة العربية** | | | | | | | | |
| الامارات العربية المتحدة | 185 | 120 | 305 | 385 | | 108 | 493 | 798 |
| دولة البحرين | 8 | 112 | 120 | 73 | | 11 | 86 | 206 |
| المملكة العربية السعودية | 3,210 | 2.340 | 5,550 | 793 | | 100 | 895 | 6.445 |
| سلطنة عمان | 1.450 | 475 | 1,925 | 47.3 | | 5.5 | 52.8 | 1,977.8 |
| دولة قطر | | 40 | 40 | 98.6 | | 35.4 | 134 | 174 |
| دولة الكويت | | 182 | 182.1 | 350 | | 42 | 392 | 574.1 |
| الجمهورية اليمنية | 3,500 | 1.550 | 5,050 | 9 | | 6 | 15 | 5,065 |
| المجموع | 8,353 | 4.819 | 13,172.1 | 1,759.9 | | 307.9 | 2,067.8 | 15,239.9 |
| **الإقليم الأوسط** | | | | | | | | |
| جمهورية مصر العربية | 55,570 | 4100 | 59670 | 31.7 | 3.800 | 600 | 4.431.7 | 64,101.7 |
| جمهورية السودان | 26,000 | 1000 | 27000 | 0.6 | | | 0.6 | 27,000.6 |
| الصومال | 8.160 | 3300 | 11460 | 0.1 | | | 0.1 | 11,460.1 |
| جيبوتي | 200 | 50 | 230 | 0.15 | | | 0.15 | 250.15 |
| المجموع | 89,930 | 8,450 | 98,380 | 32.55 | 3.800 | 600 | 4.432.55 | 102.812.55 |
| **إقليم المغرب العربي** | | | | | | | | |
| المملكة المغربية | 22.500 | 7,500 | 30,000 | 1.2 | | 350 | 351.2 | 30,331.2 |
| الجمهورية الجزائرية | 13,000 | 2,000 | 15,000 | 74.6 | | 400 | 474.6 | 15,474.6 |
| الجماهيرية العربية الليبية | 397 | 650 | 1.047 | 210 | | 110 | 320 | 1.367 |
| الجمهورية التونسية | 2,700 | 1,200 | 3,900 | 8.7 | | 6 | 14.7 | 3,914.7 |
| جمهورية موريتانيا الاسلامية | 5.800 | 1,500 | 7,300 | 1.7 | | 67.6 | 69.3 | 7,369.3 |
| المجموع | 44,397 | 12,850 | 57,247 | 296.2 | | 933.6 | 1,229.8 | 58,476.8 |
| **المجموع الكلي** | 225,333 | 39,324 | 264,657 | 2,102.75 | 5,070 | 1894.5 | 9,067.35 | 273,724.3 |

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة: "الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي"، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، اعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 1997، ص 56.

## جدول (16)

### الانهار العربية الدولية المشتركة – الموارد المائية ومواقع الدخول الى الوطن العربي

| اسم النهر | مساحة حوض النهر كم$^2$ | التصريف الوسطي السنوي مليار م$^3$ | الدخول الى الوطن العربي | الدول المتشاطئة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| النيل | 2900000 | 84 | من اوغندة الى السودان عند منقلا من اثيوبيا الى السودان: النيل الازرق عطبرة | مصر، السودان، اثيوبيا، اوغندة، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، زائير | الفواقد تقدر بـ 50 مليار م$^3$ منها 30 مليار تضيع بالتبخر من منخفضات بحري الجبل والزراف في جنوب السودان و 10 مليار من النيل الابيض. وبموجب اتفاقية مياه النيل لعام 1959 يكون نصيب مصر 55.5 مليار م$^3$ ونصيب السودان 18.5 مليار م$^3$، ويضيع بالتبخر 10 مليار م$^3$ من السد العالي(بحيرة السد). |
| الفرات | 444000 | 32.5 | من تركيا الى سوريا | تركيا سورية العراق | بموجب بروتوكول 1987 توفر تركيا تصريفا يزيد على 500م$^3$/ثانية، عند الحدود السورية خلال فترة ملء سد اتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات وبموجب الاتفاق السوري/العراقي المؤقت لعام 1989 تكون حصة العراق الممررة له على الحدود السورية-العراقية نسبة ثابتة قدرها 58% من مياه نهر الفرات الممررة لسورية على الحدود السورية-التركية. |
| دجلة | 471000 | 50 | من تركيا الى سوريا والعراق | ايران ، تركيا سوريا ، العراق | بروتوكول 1980 للتعاون الفني بين العراق وتركيا والذي انضمت اليه سورية عام 1983 يقضي بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الاقليمية وخاصة مياه نهري دجلة والفرات. |
| الاردن | 1810 | •1.8800 ••(1.477) | المنابع من الوطن العربي ويدخل اراضي فلسطين المحتلة | - | تستغل اسرائيل حوالي 2000 مليون م$^3$ من مصادر مائية سطحية وجوفية تنشأ في البلدان العربية المجاورة: سوريا، الاردن، لبنان، منها 500 مليون م$^3$ يتم ضخها مباشرة الى القناة القطرية بينما يستفيد السكان العرب في الضفة الغربية من حوالي 115 مليون م$^3$ من مصادر جوفية وبالتالي يكون نصيب الفرد 128 م$^3$ بينما يبلغ نصيب الفرد الاسرائيلي 476 م$^3$. |
| السنغال | | 22 | يدخل من مالي ويشكل الحدود بين السنغال وموريتانيا | موريتانيا، غينيا، مالي، السنغال | بموجب اتفاقية تخصيص المياه بين موريتانيا والسنغال وغينيا ومالي تم انشاء سد مانانتالي بسعة 11 مليار م$^3$ لتنظيم جريان النهر. |
| شبيلي | 260000 | 1.8 | من اثيوبيا الى الصومال | اثيوبيا، الصومال | |
| جوبا | 20000 | 6.4 | من اثيوبيا الى الصومال | اثيوبيا، الصومال | |
| الاجمالي | 4096810 | 198.2 | | | |

• يقدر التبخر بـ630 مليون م3 (ارياوي وسلامة، 1990) ، وكمية 1.88 مليار م3 قبل احتلال فلسطين

•• يقدر التبخر بـ 270 مليون م3 (بكور وكولار، 1993)

المصدر/ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة : الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي"، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، اعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، ١٩٩٧، ص٧٠.

## جدول (17)

### الميزان المائي لطلب وعرض المياه المستقبلي في الوطن العربي (مليار م3)

| الموارد / السنة | 2000 | 2010 | 2020 | 2030 |
|---|---|---|---|---|
| الطاقة الكامنة القصوى للموارد المائية المتجددة والمتاحة | 340 | 340 | 340 | 340 |
| اسقاط الطلب لمختلف الاحتياجات | 338 | 402 | 493 | 620 |
| العجز المائي المتوقع | - | 62 | 153 | 280 |

**المصدر**: محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص135.

أما إذا أخذنا نصيب الفرد من مجموع المياه المتجددة، نجد أن (6) دول عربية فقط تجاوزت خط الفقر المائي في زمننا الحاضر والذي يقدر بحوالي

(1000)م$^3$/للفرد/سنوياً، وان (16) دولة عربية أو ما يقارب (75٪) من أقطار الوطن العربي تقع تحت خط الفقر المائي، وهذا يعني أنها غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وخاصة في الظروف الراهنة.

وبحلول عام 2030 سينخفض نصيب الفرد من المياه بأكثر من (50٪) وبالتالي فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي لتتجاوز (90٪)[29].

**3- الاشتراك في مورد واحد**

تأتي نصف الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية العربية من مصادر مائية مشتركة مع الدول المجاورة غير العربية. لذلك فان ما يجعل الوضع محفوفاً بالمخاطر من وجهة نظر أمنية هو أن كثيراً من المصادر الأساسية للماء في هذه المناطق يتقاسمه بلدان أو أكثر. وهذه المصادر هي عادة منظومات انهر كبيرة مثل نهر النيل ونهر الفرات تنبع في بلد ثم تمر عبر عدة بلدان اخرى قبل أن تصب في البحر.

ان جميع الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للجريان المائي السنوي بغض النظر عن موقعها على مجرى النهر من المنابع إلى المصب النهائي. ولسوء الحظ ان هذا نادراً ما حصل، بل اتجهت الدول الأقوى في المنظومة إلى الاستيلاء على حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي، مسببة الضيق والاستياء لدى الدول المعنية الاخرى. فتوزيع الماء في الأنهار المشتركة هو مصدر مزمن للتوتر حتى في ظل أفضل الظروف.

أما إذا حاول عضو في المنظومة أن يزيد حصته من الإمداد الآخذ بالتضاؤل من المحتمل أن يردَّ الأعضاء الآخرون بقوة. وبالشكل نفسه، ان أي سعي من قبل بلدان المنبع لسد النهر أو التحكم بأي شكل آخر يجد بأنه من المحتمل أن يحدث قلقاً وعداء بين دول المصب[30].

وهذا ما يتمثل في علاقة أغلب الدول العربية بدول الجوار، إذ ان حجم الموارد المائية المشتركة السطحية ذات المنشأ الخارجي لبعض الدول العربية يتجاوز بكثير حجم الموارد المائية ذات المنشأ الداخلي لهذه الدول. انظر جدول (18).

## جدول (18)

### الموارد المائية السطحية المشتركة ذات المنشأ الخارجي والموارد المائية ذات المنشأ الداخلي في الدول العربية ذات الموارد المائية السطحية المشتركة

| البلد | (أ) منشأ داخلي مليار م3 | (ب) منشأ خارجي مليار م3 | (جـ) مجموع الموارد المائية | نسبة الاعتماد على الموارد المشترك ب/ج |
|---|---|---|---|---|
| سوريا | 7.45 | 14 | 21.45 | 35٪ |
| العراق | 24.9 | 39 | 63.90 | 61٪ |
| الأردن | 0.81 | 0.16 | 0.97 | 16٪ |
| مصر | 4.17 | 55.5❖ | 59.67 | 93٪ |
| السودان | 8.5 | 18.5❖❖ | 27.00 | 69٪ |
| الصومال | 6.96 | 4.5 | 11.46 | 39٪ |
| موريتانيا | 0.4 | 6.9 | 7.3 | 95٪ |
| المجموع (دول المورد المشترك) | 53.19 | 138.56 | 191.75 | 72٪ |

(❖) هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحيرة ناصر والذي يقدّر بـ 10 مليار م3.

(❖❖) هذا الرقم لا يشمل التبخر من بحري الزراف والجبل ومن النيل الأبيض ويقدّر بـ 40 مليار م3.

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة: "الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي"، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 1997، ص 71.

**4- تناقص الموارد المائية المشتركة**

استحوذت تركيا على مياه نهري دجلة والفرات من خلال إنشاء العديد من مشاريع الري عليها وبشكل خاص مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي انعكست آثاره السلبية على حصة كل من العراق وسوريا في نهري دجلة والفرات. فمن المفروض أن ما يتوافر لسوريا من مياه سطحية يصل إلى ما يقارب (33.7) مليار م$^3$ من بينها (26) مليار م$^3$ من الفرات وروافده ووفقاً لاتفاق ثنائي عقد في 1987 وتم تجديده في عام 1990 بين تركيا وسوريا فإن مقدار ما يصل لسوريا (15.75) مليار م$^3$من مياه الفرات (50م$^3$/ث) وتحصل سوريا بمقتضى اتفاق ثنائي آخر تم توقيعه مع العراق في عام 1990 على (6.6) مليار م$^3$من هذا القدر أي (42٪) في مقابل أن يحصل العراق على الـ(9) مليارات م$^3$ الباقية[31]، في حين تؤكد معلومات أخرى انه مع الانتهاء من تنفيذ (مشروع الكاب) سينخفض التصرف السنوي لنهر الفرات في سوريا من حوالي (30) مليار م$^3$ إلى (16) مليار م$^3$/سنة، ومن (16) مليار م$^3$/سنة إلى (5) مليارات م$^3$ /سنة في العراق[32].

أما حوض نهر الأردن فإن الأردن واسرائيل هما المتنافسان الرئيسيان على مياه هذا النهر، إذ لا يستطيع الأردن استثمار حصته في مياه نهر الأردن جنوبي بحيرة طبرية، نظراً لارتفاع ملوحتها بسبب استنزاف اسرائيل لجميع مياه روافد نهر الأردن شمالي بحيرة طبرية عن طريق ضخ معظمها عبر الناقل القطري الاسرائيلي للمياه إلى مناطق السهل الساحلي وصحراء النقب، كما لا يستثمر الأردن حالياً أكثر من(40٪) من حصته في مياه نهر اليرموك[33].

وفي الضفة الغربية (فلسطين) تشكل المياه سبباً دائماً للاحتكاك بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين. إذ ان المتاح من المياه في المنطقة يتم استغلاله بالكامل، وطبقاً لبيانات الضفة الغربية تحصل اسرائيل على (95٪) من المياه وكذلك الأمر كان مماثلاً في قطاع غزة قبل الانسحاب منها.[34].

أما تناقص موارد المياه في نهر النيل فيرجع إلى ان هناك محاولات عديدة لدول المنبع في استخدام مياه نهر النيل. فهناك رغبة ملحَّة لدى أثيوبيا في إقامة العديد من المشاريع على حوض نهر النيل الأزرق ونهر السوباط، ويقدر تأثير المشروعات على مصر بمقدار (7) مليار م$^3$ سنوياً[35].

ولو ألقينا نظرة على جدول (19) نلاحظ أن هناك تطوراً في استخدام مياه نهر النيل من قبل دول البحيرات الاستوائية، إذ قفزت الحاجة من (0.88) مليار م$^3$ عام1980 إلى (8.80) مليار م$^3$ عام 2000، وبالتأكيد سيزداد الطلب على مياه نهر النيل من قبل هذه الدول بعد عام 2000.

**جدول (19)**

استخدام بعض دول حوض النيل عام **1980** ومطالبها المتوقعة

| الدولة | الاستخدامات **1980** مليار م$^3$ سنوياً | مطالب عام **2000**مليار م$^3$ سنوياً |
|---|---|---|
| تنزانيا | 0.34 | 3.34 |
| اوغندا | 0.14 | 3.42 |
| كينيا | 0.26 | 1.35 |
| رواندا | 0.13 | 0.53 |
| بورنري | 0.01 | 0.16 |
| الجملة | 0.88 | 8.8 |

المصدر: فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتب مدبولي، القاهرة، 1997، ص94.

## 5- عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية

مما يعمق الصراع على الموارد المائية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي هو عدم ألزم دول الجوار بالاتفاقيات الدولية.

فقسمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق تحكمه العديد من المعاهدات والاتفاقيات العامة بدأ من اتفاقية فينا لعام 1815 وإلى اتفاقية استخدام المجاري

المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1997. فتركيا لم تلتزم بالعشرات من الاتفاقيات التي تم عقدها مع الدول المشاطئة معها ابتداءً من معاهدة لوزان 1920 وانتهاءً باتفاقية 1987[36].

ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية الدولية للمياه لعام 1997 اعترضت عليها ثلاث دول احدها تركيا.

أما الاتفاقيات الدولية بشأن حق استخدام مياه نهر النيل فقد بلغ عددها (15) اتفاقية ابتداءً من اتفاقية عام 1891 وانتهاءً باتفاقية 1992[37]. ومن الجدير بالذكر انه ليست هناك أية معاهدات أو اتفاقيات بين دول الحوض معترف بها وتلتزم بها هذه الدول بحيث يمكن استخدامها للسيطرة على استغلال النهر، باستثناء الاتفاقية المصرية السودانية التي وقعت عام 1959. ولابد لنا هنا من التأكيد على ان اتفاقية 1997 التي حظيت بأغلبية (104) أصوات امتنعت (27) دولة عن التصويت كان من بينها اثيوبيا.

أما اسرائيل فقد عمدت في شهر آذار عام 1999 إلى تقليص حصة الأردن السنوية من المياه (التي تبلغ ملياري قدم مكعب) بمعدل النصف بالرغم من وجود المعاهدة الأردنية الاسرائيلية التي تم التوقيع عليها عام 1994 لتنظيم عملية التوزيع وتحديد الكميات المأخوذة من نهري الأردن واليرموك[38].

نستنتج مما تقدم من عرض ان الأسباب الرئيسة لبؤر التوتر الشديدة في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تتحول إلى صراعات عسكرية هي:

1- تناقص المخزون المائي العربي وتدني معدل المياه لمواطني المنطقة إلى ما دون المعدل الوسطي العالمي.

2- الزيادة في عدد السكان وتنامي الحاجات الإنسانية والتنموية في الوطن العربي.

3- وجود منابع المياه الرئيسة خارج الوطن العربي، إذ تتحكم دول الجوار في أكثر من (85٪) من منابع المياه الداخلية والتي باتت مهددة أيضاً

بفعل إنشاء مشاريع مائية تشكل تعدياً على الحقوق العربية في المياه المشتركة.

4- النهب والاستغلال غير الشرعي والمجحف لموارد المياه العربية والاعتداء الدائم على الحقوق العربية في المياه واستنزافها.

5- عدم وجود اتفاقيات دولية منظمة بين دول المنابع الأجنبية المجاورة وبين دول المصب أو الجوار، او انها تقادمت زمنياً وأصبحت بحاجة إلى إعادة تعاقد بشأنها، او انه لم يتم التوصل للآليات الدولية الكفيلة بحسن تطبيق العرفية والاتفاقية الوضعية.

## المبحث الثالث

## الموقف الأمريكي من السياسات المائية لأحواض الأنهار

اتضح لنا مما تقدم في البحوث السابقة ان مناطق الصراع تكمن في الوطن العربي، وان احتمالات التوتر المستمرة ممكنة في مجال أربعة أحواض رئيسة هي: حوض نهر الأردن وحوض الجنوب اللبناني، وحوضي دجلة والفرات وحوض نهر النيل، الأمر الذي سيجعل هذا الجزء من الوطن العربي قلقاً وغير مستقر لا بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي والتدابير المتخذة لتنفيذها فحسب، وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل في تلك السياسات للضغط على الدول العربية المتشاطئة مع دول أحواض تلك الأنهار لخدمة ما يسمى بحماية (المصالح القومية الأمريكية).

تؤكد كل الدعوات التي ظهرت في الغرب لمعالجة مسألة المياه في الوطن العربي بأنها كانت تهدف إلى التمهيد لدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه المنطقة، بحجة وضع حلول لها، نظراً لما تمتلكه من إمكانات مالية وتكنولوجية.

وتهدف الولايات المتحدة من خلال دخولها المباشر أحواض الأنهار الكبرى في الوطن العربي إلى تحقيق هدفين:

**أولهما:** دعم اسرائيل في سياستها المائية للحصول على حاجاتها من المياه وبشكل خاص من الدول العربية المجاورة.

**ثانيهما:** استخدام المياه في دول المنبع ورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها لتحقيق أهدافها الستراتيجية في المنطقة.

ويتضح ذلك من خلال الموقف الأمريكي من أحواض الأنهار والمتمثلة في:

## أولاً: الموقف من حوضي نهر الأردن ونهر الليطاني:

### 1- التعاون الأمريكي الصهيوني في المشاريع المائية

للتعاون الأمريكي الصهيوني جذور بعيده وبشكل خاص في مسألة المياه فقد استقدمت الوكالة اليهودية التي تولت قيادة الحركة الصهيونية، الخبير الأمريكي لودر ميلك عام 1938 للقيام بدراسة الأوضاع المائية وتنميتها لصالح (الدولة الاسرائيلية) وتركز مشروعه على تحويل مياه نهر الأردن الأعلى إلى سواحل فلسطين ونقلها إلى صحراء النقب مع الاستيلاء على مياه الحاصباني وبانياس والليطاني، وهذا ما فعلته اسرائيل بعد عام 1967.

ثم جاء بعده مشروع المهندس الأمريكي هيز الذي يعد الوليد لمشروع لودر ميلك ويرمي إلى تطبيقه عملياً، وتبعه مشروع ماكدونالد مروراً بمشروع الخبير الأمريكي بانجر وصولاً إلى مشروع جونستون في مرحلة الخمسينات (1953-1955) الذي يعد المعبر عن التدخل الأمريكي في السياسة المائية للمنطقة. فقد عني هذا المشروع بتوزيع مياه الحوض الشمالي للبحر الميت ومياه نهري الأردن واليرموك على دول المنطقة اسرائيل والأردن ولبنان وسوريا[40]. انظر خريطة (14).



خريطة (14)

ابــراهيم شــريف، نهــر الأردن ومشــاريع الــري، مطبعــة العــاني، بغــداد، 1962، ص 54.

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل تأخذ اليوم (650) مليون م$^3$ من نهر الأردن و(100) مليون م$^3$ من نهر اليرموك بينما خصص لها مشروع جونستون الأمريكي

عام 1955 وكان كريماً (375) مليون م$^3$ من نهر الأردن و (22) مليون م$^3$ من نهر اليرموك[41].

بعد ذلك تبعت مشروع جونستون عدة مشاريع منها مشروع بيكر وهارزا عام 1955 لإقامة السدود على الأنهر لاستثمار مياهها لصالح اسرائيل، وصولاً إلى مشروع فاينس الذي قدمته اسرائيل بعد حزيران 1967 والذي يدعو فيه إلى الاستفادة من نهر الليطاني[42].

الذي يمكن أن نخلص إليه أن حرص الإدارة الأمريكية وخبرائها في المياه كان متواصلاً لدعم طموحات الحركة الصهيونية في إنشاء (دولة اسرائيل) وبقائها في فلسطين من خلال تمكينها من السيطرة على المياه العربية.

### 2- المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف

في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 أدرج الرئيسان السابقان الأمريكي والسوفيتي جورج بوش وميخائيل غورباتشوف (المياه) باعتبارها المسألة الأولى التي يجب أن تتركز حولها المفاوضات المتعددة الأطراف في جولتها الثالثة. وفي مثل هذا التوجه قرر الرئيسان منذ بداية (عملية السلام) انه لا يمكن الوصول إلى حل شامل في الصراع العربي-الاسرائيلي دون تأمين الموارد المائية الكافية لسد حاجات اسرائيل الراهنة والمستقبلية[43].

وقبل بدأ محادثات (السلام) كانت التقديرات تشير إلى ان حاجة اسرائيل من مياه الاستهلاك المنزلي بلغت (700) مليون م$^3$ في عام 2000 وسيبلغ نحو (1500) مليون م$^3$ في عام 2020[44]، الأمر الذي جعل سلوك الإدارة الأمريكية وتوجهاتها في مفاوضات (السلام) كانت تدور في إطار[45]:

أ- تأمين حاجات اسرائيل الآنية والمستقبلية من المياه لارتباطها العضوي بقضية أمن اسرائيل.

ب- ان رسالة الضمانات الأمريكية لاسرائيل في شأن مفاوضات التسوية مع العرب وضعت المياه على رأس لائحة الموضوعات الأقليمية.

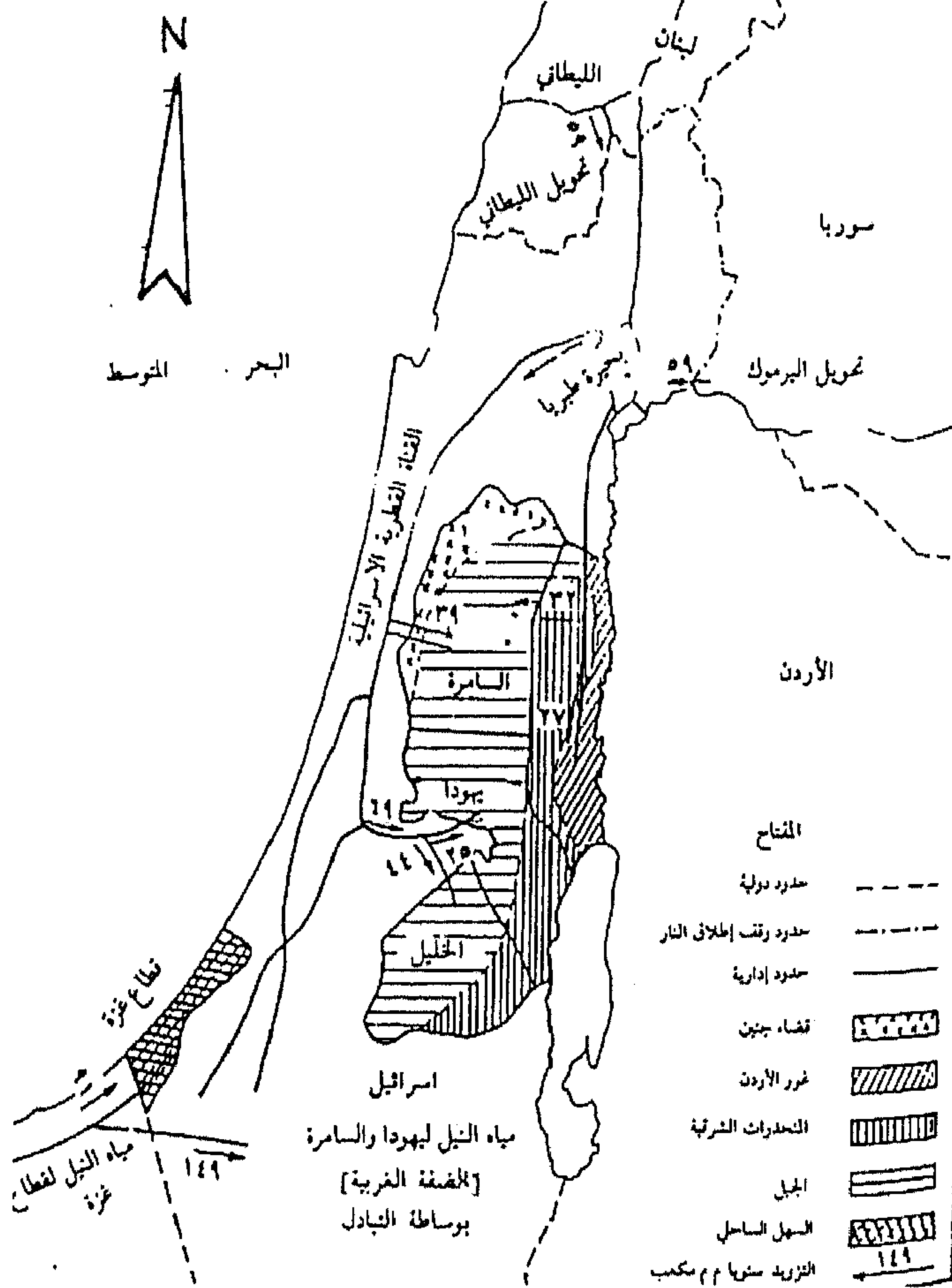
ج- ان السياسة الأمريكية لا تلتفت في تركيزها على موضوع المياه إلى حاجات البلدان العربية غير القريبة من الأحواض الثلاثة الأساسية الرافدين، النيل، الأردن ؛ بل هي لا تهتم بحاجات تلك الدول العربية الواقعة على تخوم هذه الأحواض، وتصل نظرتها إلى أكثر من ذلك انحيازاً عندما تدعو لبنان إلى اقتسام مياهه مع اسرائيل وهي مياه لبنانية منبعاً ومصباً من دون اعتبار لحاجات لبنان للمياه العذبة في الحاضر والمستقبل.

ان هذا الانحياز الأمريكي الواضح لصالح اسرائيل في مسألة المياه دفعت الأخيرة لتكون أكثر تمادياً في الاستحواذ على المياه العربية. فقد اعترضت اسرائيل خلال المفاوضات المتعددة الأطراف على المياه في فينا 1992 على أية إعادة لتوزيع المياه في المنطقة[46].

ومما يؤكد إصرار اسرائيل على عدم التخلي عن الأرض العربية التي سيطرت عليها بعد عدوان 1967 هو أهميتها في إمدادها بحاجتها من المياه. فاسرائيل تحصل على (65٪) من حاجتها من المياه بطرق غير مشروعة منها (25٪) مياه لبنانية. ويشير أحد تقارير الامم المتحدة إلى ان (67٪) من استهلاك اسرائيل من المياه يأتي من خارج حدود عام 1948 منها (35٪) من الضفة الغربية والباقي من هضبة الجولان[47]. انظر خريطة (15) ان هذا يدعونا إلى التأكيد بانه لا يختلف أحد بما تحاوله اسرائيل لاستبدال صيغة (الأرض مقابل السلام) بصيغة (الماء مقابل السلام).

خريطة (15)

أطماع اسرائيل في مياه جنوب لبنان والجولان ومصر




طارق المجذوب: لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998، ص 111.

## ثانياً : الموقف من حوض نهر الفرات

نظراً لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي سياسي مهم، وما تتمتع به أيضاً من ميزات خاصة، ولطموحات تركيا في بناء امبراطورية المياه ومحاولة تركيا

الإفادة من التحولات الاقليمية والدولية لتكون القوة الاقليمية الأولى في المنطقة. كل ذلك دفع الولايات المتحدة لاستثمار هذا التوجه والرغبة لدى تركيا. فقدمت لها الدعم المادي والمعنوي لتمكينها من الاستحواذ على مياه نهر الفرات، لتمارس من خلال ذلك ضغطاً مباشراً على كل من العراق وسوريا.

فقد حاولت الأوساط السياسية والإعلامية الغربية وخاصة الأمريكية تسويق دور تركيا في المنطقة من خلال المشروع التركي المسمى (أنابيب السلام) الذي اقترحه الرئيس التركي الراحل توركوت اوزال عام 1987 لنقل مياه نهر سيحان وجيجان إلى بعض الدول العربية واسرائيل كمساهمة من تركيا لحل مشاكل المياه في المنطقة[48]. وكانت الشركة الأمريكية براون اندروت Brown and Root International Co. قد أعدت الدراسة الأولية للمشروع عام 1986 وخلصت إلى جدوى المشروع فنياً واقتصادياً[49].

كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الذين قدموا الدعم الكبير لتركيا لتنفيذ مشاريعها في جنوب شرق الأناضول (GAP) رغم الاعتراضات المتكررة لكل من العراق وسوريا. فقد بلغ الدعم المالي الأمريكي لتركيا لتنفيذ تلك المشاريع (112.097) مليون دولار أمريكي[50].

ان الإدارة الأمريكية تدرك بعمق انه بمجرد أن يصبح مشروع سد اتاتورك جاهزاً للعمل بطاقته الكاملة أن يقلص حجم تدفق مياه الفرات إلى سوريا بنسبة (40٪) وإلى العراق بنسبة (80٪)[51].

ولبيان مدى رغبة الولايات المتحدة في استخدام المياه كسلاح ضد الدول العربية، فقد أفصحت بعض التقارير الصحفية في الولايات المتحدة في تشرين ثاني 1990 عن معلومات تؤكد أن واشنطن اقترحت عل تركيا قطع مياه دجلة والفرات عن العراق واستخدام المياه كسلاح سياسي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت[52].

كما كان الجهد الأمريكي واضحاً في التأثير على تركيا لتقديم الدعم لاسرائيل في عمليات التسوية عبر استخدام المياه كوسيلة ضغط لتحقيق هذا الهدف. وبذلك فقد تميزت تركيا بمحاولة إيجاد توازن في علاقاتها بين العرب واسرائيل مشكّلة بذلك مضلة لتمرير مشاريع التسوية الأمريكية المرسومة لمنطقة الشرق الأوسط.

ويأتي التعاون التركي – الاسرائيلي على صعيد المشاريع المائية لخلق أرضية تمكن تركيا من مد اسرائيل بالمياه بواسطة مستودعات ضخمة لمياه الشرب[53]. وبالرغم من احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في عام 2003 الا انها لم تعر اية اهمية لحقوق العراق في مياه دجلة والفرات، ولم تبذل أي جهداً او محاولة لمطالبة تركيا بضرورة قسمة مياه نهر دجلة والفرات قسمة عادلة بين دولة متشاطئة رغم مرور اكثر من ثمان سنوات على احتلاله، كما لا توجد اية محاولة من قبلها ايضاً في تحسين نوعية المياه التي اصابها التلوث الكبير نتيجة لاستحواذ تركيا على المياه من جهة والتلوث ايضاً نتيجة العدوان الامريكي على العراق.

## ثالثاً: الموقف من حوض نهر النيل

تمثل أثيوبيا أحد الأهداف الاستراتيجية المهمة للولايات المتحدة الأمريكية، كونها تشكل مصدراً مهماً من مصادر تغذية المياه لنهر النيل، إذ يسهم حوض أنهار هضبة الحبشة بنسبة (85٪) من مياه نهر النيل، أما الباقي فمصدره حوض البحيرات الاستوائية. ولما كانت مصر والسودان تعتمدان كلياً على مياه نهر النيل لذا فإن أثيوبيا أصبحت ورقة ضغط جيوبوليتيكي تهدد هاتين الدولتين باستمرار. وقد أدركت هذه الحقيقة كل من الإدارة الأمريكية واسرائيل، مما دفعهما إلى استخدام (المياه الأثيوبية) أداة ضغط قوية على كل من مصر والسودان كلما اقتضى الأمر ذلك.

لقد حضيت منطقتي القرن الأفريقي وحوضي النيل باهتمام أمريكي متزايد يفوق ما عداهما من مناطق القارة الأفريقية الأخرى. إذ تمثل المنطقتان المذكورتان حلقة مهمة في ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة. وتتضح هذه الأهمية عندما أطلقت أمريكا في عقد التسعينات اسم (القرن الأفريقي الكبير) ليجمع بين المنطقتين[54].

لقد وجدت الولايات المتحدة في أثيوبيا الأرضية الخصبة لتحقيق أطماعها التوسعية في ثلاثة محاور[55]:

1- التنكر للاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل التي تؤكد حقوق مصر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي، بحجة أن هذه الاتفاقيات تعود إلى عهود الاحتلال السابقة وهي اتفاقيات إذعان غير مشروعة.

2- التوسع في بناء السدود على روافد النيل الأزرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر، متبعة الطريقة ذاتها التي تلجأ إليها تركيا حالياً بشأن دجلة والفرات.

3- رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وعدم السماح بإجراء أية رقابة هيدرومترولوجية على روافد النيل الاثيوبية.

وفي رأي الباحث أن اثيوبيا لا تحضى بأي سند قانوني يمنحها حق عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات والتخلي عن الالتزام ببنودها، بل ان القوانين والأعراف الدولية تؤكد على الحق التاريخي لكل من السودان ومصر في مياه نهر النيل.

ولكي نوضح أبعاد الموقف الأمريكي في دول حوض نهر النيل سنتناول في البحث المحاور الآتية:

### 1- التعاون الأمريكي – الأثيوبي

يقول الدكتور جمال حمدان: ان من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشَرَق أو الغَرق، أي ان النيل –نظرياً- مقتل كامن أو ممكن لمصر[56].

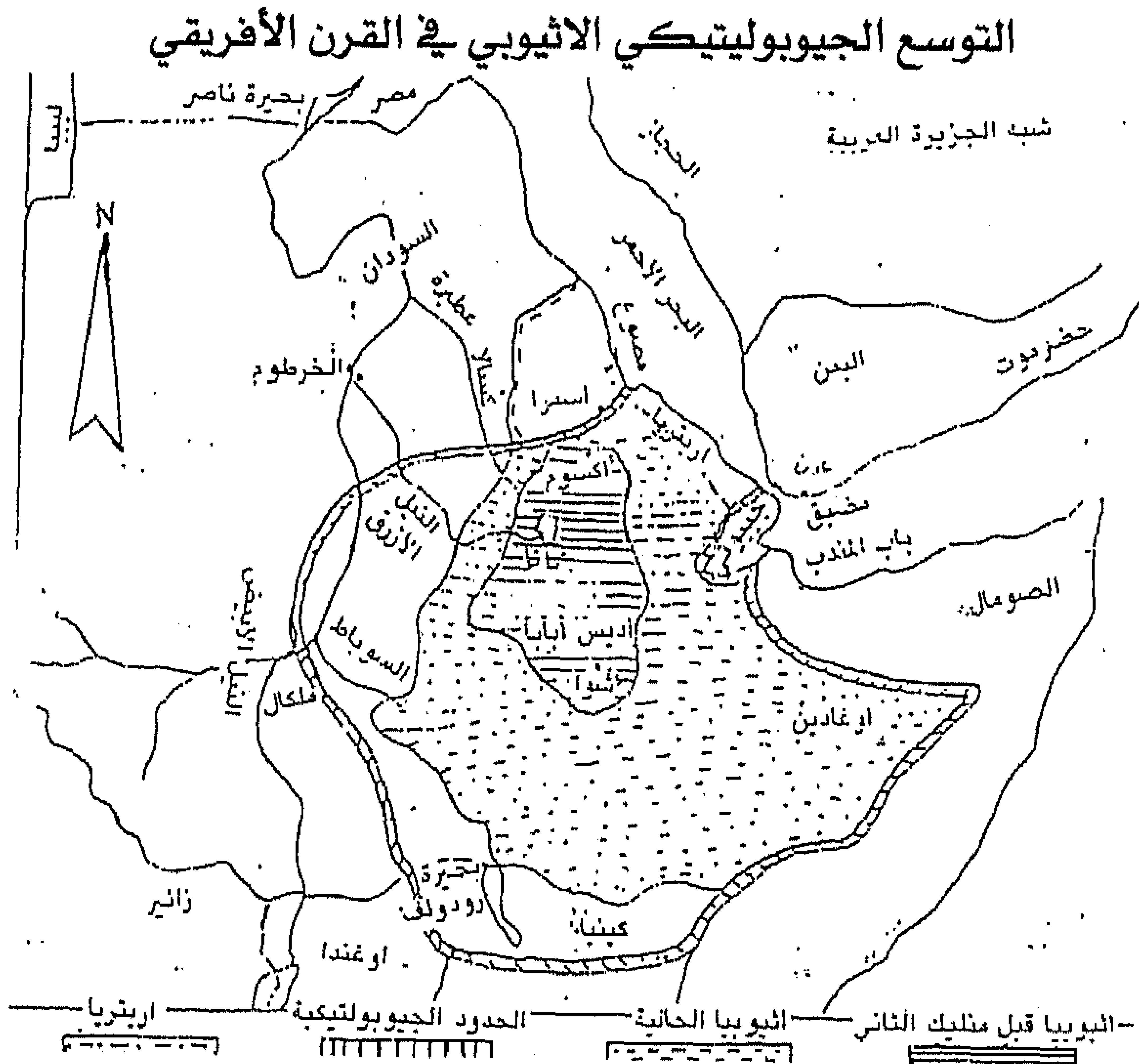
كما يقول أيضاً: لقد أصبحت قوة مصر السياسية تتناسب تناسباً طردياً مع كمية المياه المتاحة لها وبأن دخلها القومي يساوي دخلها المائي تقريباً[57].

في ضوء هذه الحقائق أدركت الإدارة الأمريكية واسرائيل مناطق الضعف الجيوبوليتكي لكل من مصر والسودان حتى أصبحت مياه نهر النيل مصدر تهديد بيدهما.

ففي مرحلة الخمسينات انعكست العلاقات الحميمة التي تجمع الامبراطور هيلا سيلاسي مع الولايات المتحدة على العلاقات المصرية الاثيوبية، لأن الإدارة الأمريكية كانت تناصب العداء لعبد الناصر لسياسته القومية العربية[58]، مما شجع أثيوبيا على توسعها الجيوبوليتيكي في القرن الأفريقي. انظر خريطة (16).

**خريطة (16)**

**التوسع الجيوبوليتيكي الاثيوبي في القرن الأفريقي**




عباس قاسم: الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 174، 1993، ص33.

كما تطورت العلاقة بين أثيوبيا واسرائيل في عهد منغيستو، إذ كانت اسرائيل تهدف إلى استخدام أثيوبيا ورقة ضغط على مصر لإجبارها على تنفيذ المشروع الذي اقترحه السادات (الرئيس المصري الراحل) القاضي بمد قناة (ترعة السلام) من نهر النيل إلى صحراء النقب لتغذيتها بنسبة (1٪) من حصة مصر في مياه نهر النيل. إلا انه بعد سقوط حكم منغيستو (1991) أثبتت أحداث القرن الأفريقي أن الولايات المتحدة واسرائيل تعدان أثيوبيا لدور مركزي اقليمي أكثر أهمية تدور في فلكه دول مجمع البحار (أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ومجمع الأنهار(أي الدول المشرفة على حوض السودان)[59].

وعند تولي مليس زناوي رئاسة الحكومة الأثيوبية ساد تفكير لدى هذه الحكومة مؤداه حق أثيوبيا الكامل وغير المقيد في استغلال مياه نهر النيل وفقاً لاحتياجاتها التنموية كونها إحدى دول المنابع وان على دول المجرى والمصب (السودان ومصر) مواءمة احتياجاتها مع ما تبقى من استخدامات دول المنابع[60]. وهذا بالتأكيد سيدفع كل من الولايات المتحدة واسرائيل في تنفيذ مخططاتها أكثر في منطقة (القرن الأفريقي الكبير).

## 2- الدعم الأمريكي للمشاريع الأثيوبية

كانت الإدارة الأمريكية قد أعدت دراسات لحسابات أثيوبيا عندما تدهورت علاقاته مع مصر منذ عام 1958-1964 وكان الغرض من ذلك تنبيه عبد الناصر خلال مرحلة بناء السد العالي انها قادرة على أن تصيب منه مقتلاً. ففي هذه المدة قام المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي على الحدود السودانية الأثيوبية. وتستهدف هذه الدراسة استصلاح (400) ألف هكتار من الأرض، وإذا ما نفذت هذه المشاريع تكون كفيلة بخفض تدفقات المياه إلى السودان ومصر بنحو (5) مليار م$^3$ من الماء ويبرز دور اسرائيل أيضاً في هذا المجال لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأن أعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها، ويصل عددها إلى (40) مشروعاً مائياً على

نهر النيل الأزرق[61]. وبعد السد التخزيني على نهر فينشيا أحد أهم روافد النيل الأزرق والذي يقتطع (25) مليار متر مكعب من المياه[62].

ان الإدارة الأمريكية والاسرائيلية تحاولان أن تجعلا من السدود الأثيوبية وسيلة ضغط قوية على كل من السودان ومصر من خلال مطالبة أثيوبيا بسحب امتيازات الحق التاريخي الذي تتمتع بها مصر في محاولات الإيحاء بالقدرة عل التأثير في حصة مصر من المياه.

**3- الموقف من بناء السد العالي**

في عام 1954 بدأ التوجه في بناء السد العالي على نهر النيل لتفادي مشاكل التفاوت في إيرادات نهر النيل ووافق البنك الدولي على منح مصر قرضاً للبدء في تنفيذ المشروع، كما قدمت أمريكا وبريطانيا وألمانيا للمساهمة في إقامة هذا المشروع الضخم، إلا ان تنفيذ هذا المشروع كان مرهوناً بضغوط سياسية مارستها أمريكا على مصر. فقد كانت مطالب أمريكا تنص على أن تكون مصر ضمن المعسكر المعادي للاتحاد السوفييتي، وان على مصر إلغاء صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955-1956، إضافة إلى الصلح مع اسرائيل. وحين رفضت مصر تلك المطالب، أعلن وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس في 19 تموز 1956 سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي. وعندها ردت مصر بتأميم قناة السويس لتوجيه إيرادها لبناء السد العالي. وما كان من بريطانيا وفرنسا واسرائيل إلا ان وقعوا اتفاقية (سيفر) للقيام بعملية عسكرية لغزو مصر، فكان العدوان الثلاثي على مصر في 31 تشرين أول 1956[63].

وفي التاسع من كانون ثاني 1960 أي بعد ثمانية أعوام من بداية المباحثات مع الاتحاد السوفييتي (سابقاً) حول إنشاء السد العالي، تم البدء في بناء المرحلة الأولى منه. وفي عام 1964 تم الانتهاء من بناء السد المرحلة الأولى، وتم الشروع في بناء المرحلة الثانية حتى عام 1970 حيث تم الانتهاء من بناء السد العالي في أسوان[64].

4- **الموقف من جنوب السودان**

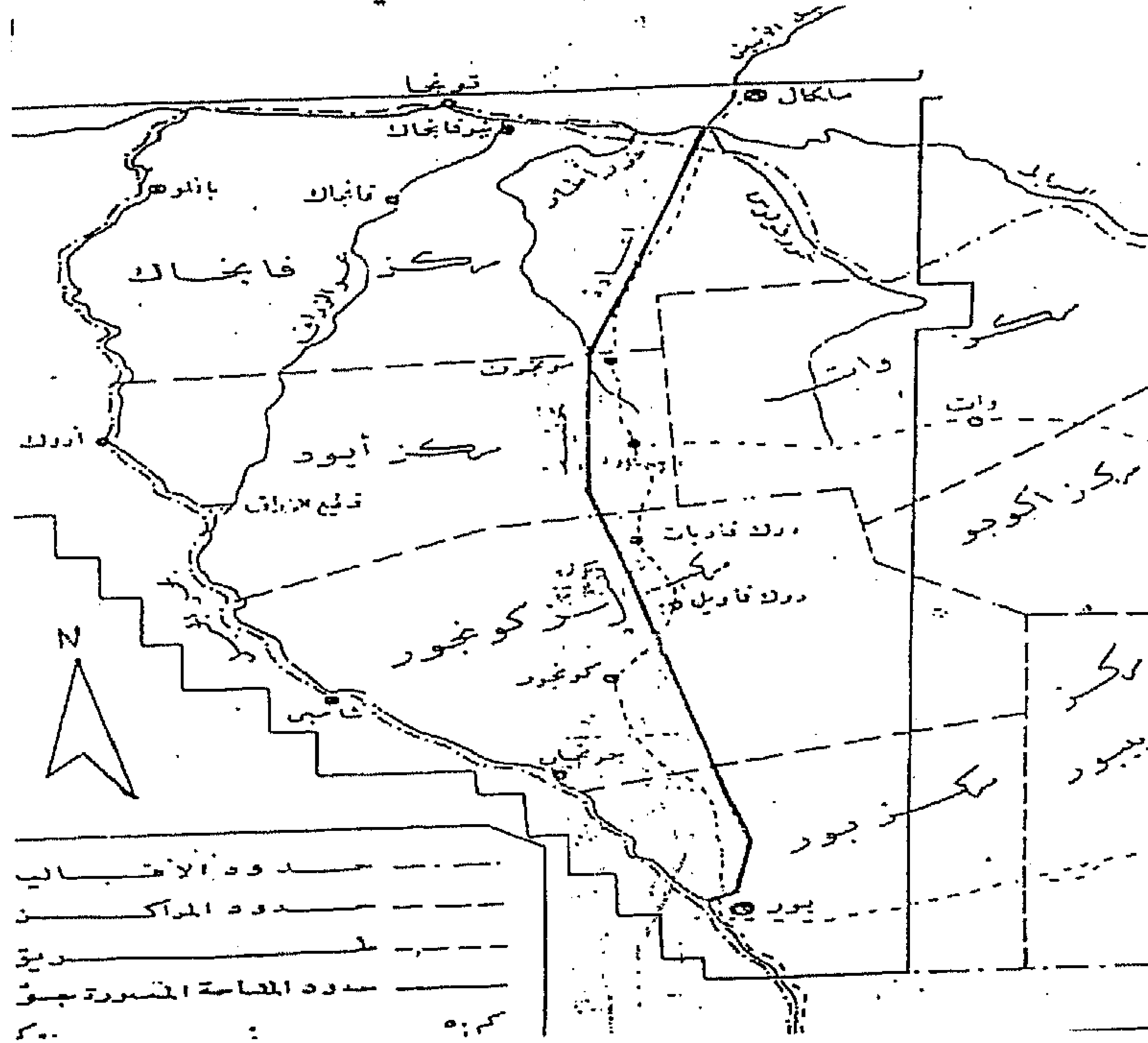
يكمن الهدف المركزي في دعمهم القوى الخارجية (للحركة الشعبية لتحرير السودان) بزعامة جون قارنق في عرقلة مشاريع المياه في هذه المنطقة والسيطرة على مياه نهر النيل لتهديد كل من مصر والسودان من خلال السيطرة على بحر الجبل.

فقد استهدفت (الحركة الشعبية لتحرير السودان) مشروعاً إروائياً ضخماً هو مشروع (جونقلي) الذي أسهمت فيه كل من مصر والسودان لاستثمار المياه في جنوب السودان وإيصالها إلى نهر النيل. لقد بلغت تكاليف الإنفاق على المشروع (150) مليون دولار أمريكي وبلغ التعويض المدفوع للشركات الدولية المعنية (17.1) مليون دولا ، وقد توقف العمل في حفر القناة عام 1983 بسبب الحرب الأهلية بجنوب السودان، بعد أن بلغ المنجز من المشروع (260) كم من إجمالي (360) كم[65].

ان هذا المشروع يوفر خلال مرحلتيه ما يقارب (7.5) مليار م$^3$ من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان إذا ستقوم هذه القناة بتمرير ما يقارب (45) مليار م$^3$ من المياه يومياً من إيراد بحر الجبل تحملها في خط مباشر في بور إلى مصب نهر السوباط[66]. انظر خريطة (17).

**خريطة (17)**

**اعادة تنظيم قناة جونقلي**




محمد عبد الغني سعودي: "قناة جونقلي: لماذا؟ واين؟ السياسة الدولية، كانون الثاني، العدد 143، 2001، ص 84.

ونتيجة لتعطيل هذا المشروع فقد كان سبباً في رفع نسبة الخسارة في استثمار مشاريع الري بين دول حوض النيل، ولا نغالي إذا ما قلنا ان تأخر بدأ الاستفادة من قناة جونقلي لمدة (15) سنة أدى إلى خسارة مصر والسودان ما يقارب (60) مليارم$^3$ من المياه كانتا ستستفيدان منها مناصفة.

ونأمل من الاتفاق الأخير بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أن يحقق نتائج جيدة في وحدة البلاد واستقرارها والاستخدام الأمثل للموارد المائية في هذا الجزء الحيوي من السودان بعيداً عن أي تدخل خارجي.

ولكي تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في السياسة المائية على أحواض الأنهار التي تم ذكرها استخدمت نفوذها وهيمنتها على (البنك الدولي)، فبالرغم من كون البنك الدولي مؤسسة دولية مالية ذات شخصية مستقلة تهدف إلى مساعدة الدول المختلفة في مشروعات التنمية، إلا انه يخضع للتأثيرات الأمريكية والصهيونية في العديد من قراراته. فليس ببعيد مواقفه المتمثلة في امتناعه من تمويل مشروع بناء السد العالي في مصر (1953-1956) في حين وافق على تمويل مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) في تركيا، وكذلك تمويل مشروع سد فينيشيا في أثيوبيا، بالرغم من عدم موافقة دول الجوار لهذه الدول على إنشاء هذه المشاريع.

ان المتتبع لإصدارات البنك الدولي الحديثة والمتعلقة بموضوع المياه، يلاحظ انها دأبت في الآونة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم التي تحاول أن تخضع لها دول منطقة الشرق الأوسط ومن ذلك (تسعير المياه) و(إنشاء بنك المياه) و(بورصة المياه) و (أسواق المياه). ومن الجدير بالذكر ان هذه المفاهيم تتطابق مع العديد من الدراسات الأمريكية التي صدرت مواكبة لهذا الاتجاه أو النهج من البنك الدولي ومؤيدة له[67]، وبمراجعة هذا النهج المطروح من البنك الدولي وتحليله يمكن الخروج ببعض النتائج الهامة[68]:

1- ان البنك الدولي بهذه الطروحات أو البدائل التي يعرضها (أسواق المياه وتسعير المياه ... الخ) لا يمكن أن يعد طرفاً محايداً في أزمة المياه، إذ يتبنى وجهات نظر بعض الأطراف كـ(اسرائيل وتركيا) ويهمل الأطراف الأخرى (الدول العربية).

2- ان التحول نحو الخصخصة في سلعة حيوية كالمياه أمر خطير جداً يمكن أن يؤدي إلى اهتزازات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخل المجتمعات العربية، الأمر الذي يجب أن نأخذ بحذر شديد.

3- ان تسعير المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية من شأنه أن يشعل الحروب بين دول المنبع ودول المصب، ويهدد الحقوق المكتسبة عبر التاريخ، إذ ستطالب دول المنبع بحقوقها المالية كثمن لكل متر مياه يذهب للدول الأخرى.

ان العجز المائي الذي تعاني منه دول المنطقة بدرجة أو بأخرى من الممكن إيجاد الحلول المناسبة له، وذلك عن طريق استخدام بدائل مياه غير تقليدية، اما أن تتحول المياه إلى سلعة ضاغطة فهو الأمر الذي لا يمكن قبوله على الاطلاق.

ولمواجهة أزمة المياه في الوطن العربي والتدخل الأمريكي فيها يتطلب منا الرجوع إلى التأكيد على جوهر الأمن المائي العربي كونه يمثل حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية، والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يتلائم مع الاحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور[69].

ولكي تتحقق أهداف الأمن المائي يتطلب أن ينطلق الأمن المائي العربي من مبادئ أساسية أهمها[70]:

1- ان الموارد المائية المتاحة للوطن العربي هي ملك لأجيال الحاضر والمستقبل وتنميتها لتوفير احتياجات المواطن العربي هي حق أساسي، كما ان حمايتها كماً ونوعاً واجب وطني وقومي.

2- ان حماية الموارد المائية العذبة المتجددة في الوطن العربي يتطلب تحسين إدارتها وترشيد استخداماتها، كما ان الحفاظ على الحقوق المائية العربية في الأنهار المشتركة يتطلب بذل جهود وطنية وقومية متسقة.

3- ان مخزون الطبقات المائية غير المتجددة يعتبر الاحتياطي الاستراتيجي للوطن العربي.

4- ان تحصيص موارد المياه في الوطن العربي لا يقتصر على قطاع الشرب والاصحاح والقطاعات الانتاجية، وإنما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار موضوع حماية البيئة.

## الهوامش والمصادر

1. توماس ناف وورث سي ماتسون: المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون، ترجمة مديرية التدريب القتالي، مطبعة مديرية المطابع العسكرية، 1987، ص80.

2. غسان شهابي: السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة صامد، العدد 89، تونس، 1993، ص149.

3. فيبي مار ووليم لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص200.

4. جويس آر. ستار ودانييل سي ستوك: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص26.

5. المصدر نفسه، ص28-29.

6. المصدر نفسه، ص31.

7. المصدر نفسه، ص37.

8. فيبي مار ووليم لويس، المصدر السابق، ص198.

9. عبد السلام أبو قحف: أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، 1992، ص54.

10. المصدر نفسه، ص54.

11. جويس آر. ستار ودانييل سي. ستول، المصدر السابق، ص38.

12. المصدر نفسه، ص39.

13. المصدر نفسه، ص46 و ص50.

14. المصدر نفسه، ص50.

15. المصدر نفسه، ص. ص 52-53.

16. المصدر نفسه، ص60.

17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر)، 2003، ص34.

18. محمود الأشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص104.

19. الاتحاد العام للفلاحين التعاونيين الزراعيين العرب: حماية الموارد المائية بالدول العربية وأثرها على الأمن الغذائي العربي، ورقة مشاركة في الندوة القومية حول الجوانب الفنية الاقتصادية لتحسين أساليب حماية الموارد المائية السطحية والجوفية، الجماهيرية العربية الليبية، 1999، ص153.

20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص34.

21. محمود الأشرم، المصدر السابق، ص104-105.

22. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت، 8-10 آذار 1997، ص69.

23. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص35.

24. عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984، ص84.

25. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصر السابق، ص79.

26. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص35.

27. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص102.

28. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق، ص23.
29. محمود أبو زيد: المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص112.
30. مايكل كلير: الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص166.
31. محمود أبو زيد، المصدر السابق، ص124.
32. المصدر نفسه، ص129.
33. المصدر نفسه، ص134.
34. المصدر نفسه، ص131.
35. فتحي علي حسين: المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتب مدبولي، القاهرة، 1997، ص74.
36. انظر تفاصيل ذلك في: يحيى عبد المجيد: الموارد المائية المشتركة نحو استراتيجية عربية، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، أعمال الندوة العربية الثانية، 1997، ص140.
37. انظر تفاصيل هذه الاتفاقيات في: محمد أحمد السامرائي، نهر النيل والأمن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص84.
38. ايلان برمان وبول مايكل وهبي: سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 94، نيسان، 2000، ص52.
39. عبد المالك خلف الدليمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص62.

40. اليشع كالي: المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية، ترجمة رند حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص45.

41. بدر الكسم: وجهة نظر القانون الدولي في اقتراح تسعير المياه الدولية، مجلة الفكر السياسية، اتحاد الكتاب العرب، العدد الثاني، دمشق، 1998، ص226. وانظر أيضاً ؛ جاد اسحق وهشام زعرور: مخططات اسرائيل المائية، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص49.

42. للمزيد من المعلومات انظر: محمد علي حبش: الأطماع والاعتداءات الاسرائيلية على المياه في الوطن العربي، معلومات دولية، العدد 56، دمشق، 1998، ص82.

43. محمد أحمد السامرائي: نهر النيل والأمن المائي العربي، المصدر السابق، ص184.

44. نجيب عيسى: مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الوطن العربي للبحوث ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997، ص139.

45. عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص228.

46. بدر الكسم، المصدر السابق، ص226.

47. عباس قاسم: الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 174، آب، 1993، ص22.

48. محمد أحمد السامرائي: نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص59.

49. عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص132.

50. عبد الستار حسين سلمان: مشروع جنوب شرق الأناضول (الكتاب GAP)، الجوانب الفنية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص34.

51. ايلان برهان وبول مايكل وهبي، المصدر السابق، ص51.

52. عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص30.

53. انظر تفاصيل مشاريع نقل المياه: محمد أحمد السامرائي: نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، المصدر السابق، ص59.

54. حمدي عبد الرحمن حسن: التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد 135، القاهرة، كانون ثاني/يناير 1999، ص32.

55. عباس قاسم، المصدر السابق، ص35.

56. أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية-السودانية، السياسة الدولية، العدد 143، كانون ثاني 2001، ص95.

57. جمال حمدان: شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، مطبعة العالم العربي، القاهرة، 1980، ص718.

58. نبيل السمان: حرب المياه من الفرات إلى النيل، عمان، 1992، ص20.

59. عباس قاسم، المصدر السابق، ص37.

60. غادة خضر: المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 128، نيسان، 1997، ص143.

61. عبد العظيم أنيس: "الماء والسياسة" في كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟، رشدي سعيد وآخرون، دار الثقافة الجديدة، مركز البحوث العربية، 1988، ص116.

62. عباس قاسم، المصدر السابق، ص37.

63. عزل الدين طوقان: حرب المياه في الشرق الأوسط، عمان، 1990، ص4.

64. ارنون سوفير: الصراع على المياه في الشرق الأوسط، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والتربية، إصدار جامعة حيفا، الجيزة، 1993، ص36.

65. محمد عبد الغني سعودي: قناة جونقلي، لماذا؟ وأين ؟، السياسة الدولية، العدد 143، كانون ثاني 2001، ص79.

66. أيمن السيد عبد الوهاب، المصدر السابق، ص92.

67. محمود أبو زيد، المصدر السابق، ص147.

68. المصدر نفسه، ص148.

69. حميد سعيد الموعد: مقدمة في الأمن المائي العربي، معلومات دولية، العدد 56، دمشق، 1998، ص224.

70. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المصدر السابق، ص112.

# مشكلة
# أدارة استخدام المياه المنزلية

المبحث الأول: واقع أدارة استخدام المياه المنزلية.

المبحث الثاني: مستقبل أدارة استخدام المياه المنزلية.



# الفصل 12 الثاني عشر

# الفصل الثاني عشر

# مشكلة أدارة استخدام المياه المنزلية

## مقدمة:

تتعرض الموارد الاولية بشكل عام الى تحديات كبيرة منها داخلية واخرى خارجية، الأمر الذي يفرض علينا جميعاً الأهتمام الكبير بهذا المورد المهم في حياتنا من خلال أستخدام مختلف الوسائل العلمية والتكنولوجية، ووضع التشريعات والقوانين المناسبة لها، لتكون ضوابط تحمي هذا المورد من الاستنزاف والهدر الكبيرين.

ولما كانت المياه المنزلية تحتل المرتبة الأولى في أولويات التفضيل في توزيع المياه واستغلالها، ولأهميتها في حياة الأنسان، فقد جاءت هذه الدراسة، وفق منظور" أدارة الموارد المائية" عالج فيها الباحث المشكلة في مبحثين رئيسيين: أولهما: "واقع أدارة الموارد المائية المنزلية" والثاني " مستقبل ادارة الموارد المائية المنزلية"، وحاول الباحث أن يتناول المفاهيم المرتبطة بجغرافية الوطن العربي كاطار للبحث، معززاً أياها ببعض التجارب والمفاهيم العالمية تحقيقاً للفائدة.

أنطلق البحث من فرضية علمية محتواها " هل لأدارة الموارد المائية المنزلية أهمية كبيرة في- الحفاظ على المياه المنزلية من الهدر أو التبذير؟" وأذا كانت الأجابة على هذه الفرضية بالأيجاب من قبل الباحث، عندها كانت محاولات الباحث لأثبات هذه الفرضية في متن البحث وثناياه، بغية الوصول الى تحقيق الأهداف المرجوه من هذا الجهد العلمي المتواضع.

**مدخل:**

يرجع البعض من الباحثين أن "مشكلة المياه" في العالم تعود الى " ندرتها" في حين يرجع البعض الآخر هذه المشكلة الى " الأدارة غير الجيدة للمياه" وفي رأي الباحث أن " مشكلة المياه" تعود الى السببين معاً. فندرة المياه ستقودنا بالنتيجة الى ضرورة أستخدام الأدارة الجيدة للمياه.

ونعني بأدارة المياه هنا هي: الأعمال والتدابير التي تحقق بمجموعها الأستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتشمل هذه المجموعة كلا من التخطيط المائي والتشريع المائي والبحوث المائية، والتدريب والتوثيق ونظم المعلومات.[1]

أما المياه المنزلية فتشمل على: مياه الشرب، والطبخ والمياه المستهلكة في دورات المياه والحمامات والحدائق والغسيل والشطف.....الخ.

ومهما بلغ الأنسان من تقدم وتطور فليس للماء بديل سواء في أستخدامه للشرب أوللأغراض الأخرى الزراعية والصناعية، لذا يبقى الحصول على المياه العذبة هو موضوع أهتمام عالمي، فالمياه العذبة هي التي تديم الصحة والأنتاج الغذائي والتنمية الأقتصادية والأجتماعية.

وتشكل المياه العذبة (3٪) من مياه الأرض،وأن (70٪) من المياه العذبة محبوسة في الأنهار الجليدية وجبال الجليد[2]، وهذه ليست متاحة للأستعمال البشري.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب للفقراء في العالم والأنتهاء من تنفيذ برنامج " العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية" فأن هناك حوالي " مليار" شخص في الدول النامية لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب وخاصة الفقراء منهم الذين يعيشون في المناطق الريفية.[3]

كما وأنه وفقاً لمصادر منظمة الصحة العالمية يموت كل سنة (4,3) مليون نسمة في العالم معظمهم من الأطفال بسبب عدم كفاية المياه والمرافق الصحية.[4]

وفي الوطن العربي بلغ عدد السكان الذين لا تتوفر لهم مصادر معتمدة لتوفير مياه الشرب حوالي (93) مليون نسمة، أي حوالي (30٪) من السكان في الوطن العربي.[5] وسيكون الرقم أكبر في المستقبل أذ تقدر أحتياجات الماء للشرب في عام 2010م (22) مليارم$^3$ في السنة، وستبلغ في عام 2025م (43) مليارم$^3$.[6] لقد أنخفض نصيب الفرد في حوالي نصف قرن، من حوالي (4000)م$^3$/ السنة عام 1950م الى حوالي (1200)م$^3$/ السنة عام 1995م ويقدر أن نصيب الفرد في الوطن العربي في عام 2025 م الى حوالي (360)م$^3$.[7] كما تفاوت الطلب على مياه الشرب في الوطن العربي إذ يصل في الكويت الى حوالي (650) لتر/ يوم / فرد، بينما يصل في سلطنة عمان الى حوالي (45) لتر /يوم/فرد، أما في العراق فيصل الى (200) لتر /يوم /فرد.[8]

ويعتبر أي بلد يعاني من " مشكلة المياه" عندما يكون مجموع موارده من المياه العذبة المتجددة بين (1000م3- 1700م3) للفرد الواحد في السنة. بينما البلدان التي تعاني من " ندرة المياه" بأنها البلدان التي يقل متوسطها عن (1000)م$^3$ من المياه العذبة للفرد في السنة.[9]

ومما زاد في حدة المياه التي تواجهها البلدان العربية العوامل الآتية:

1- النمو السكاني السريع الذي يفرض ضغوطاً أضافية على المياه.

2- العوامل الطبيعية كفترات الجفاف المتقطعة والأحتياطات المحدودة من المياه العذبة.

3- الاختلافات بين الدول المتشاطئة على الأنهار حول قسمة مياه الأنهار قسمة عادلة ومنصفة.

وفي عام (2000م) كان هناك (12) بلداً تعاني من ندرة المياه و(4) بلدان تعاني من مشكلة المياه في المنطقة. فنصف الموارد المتجددة من المياه العذبة توجد في السودان والعراق. في حين أن إمدادات المياه العذبة المتجددة هي الآن دون (500)م3 للفرد الواحد في السنة في كل من الأردن والأمارات العربية المتحدة،

والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية.[10]

ومن الجدير بالذكر أن استخدام أي بلد للمياه لا يحدد بكمية المياه العذبة المتاحة لذلك البلد ونوعيتها فحسب، بل وكذلك بقدرة البلد على جمع المياه ونقلها للمستخدمين.

إن الطلب على المياه المنزلية يتأثر بعدة عوامل أهمها:[11]

1-التعرفة

2-المستوى المعيشي للسكان.

3-ساعات توزيع المياه.

4-نسبة السكان الموصولين بشبكات التوزيع.

5-فاقد المياه الذي تتحمله سلطات المياه لتوفير الأستهلاك الفعلي.

6-نوعية المياه.

# المبحث الأول

## واقع أدارة استخدام المياه المنزلية

يجسد واقع أدارة المياه المنزلية واستخداماتها، العديد من الظواهر السلبية المتناقضة في المفاهيم والممارسة والسلوك ومنها:

### أولاً : ظاهرة فاقد المياه

تعاني مياه الشرب من مشكلة فاقد المياه، ويتفاوت هذا الفاقد في الوطن العربي بين (25٪و40٪) وقد يصل أحياناً الى (60٪) من المياه المنتجة.[12] ويتطلب أحتساب الفاقد بصورة دقيقة تحديد المياه المنتجة سنوياً والمياه التي يتم تسديد ثمنها أو تسجيلها على المشتركين.

وللمقارنة يصل الفاقد في برلين الى (3٪) وفي كوبنهاكن الى (5،5٪) وفي هامبرورج (6٪) وفي سنغافورة (8٪). وقد أنفقت سلطة المياه في جنيف (900) ألف دولار لتخفيض الفاقد من (13٪) في عام 1989م الى (7، 9٪) في عام 1993م.[13]

كما يشمل فاقد المياه في الوطن العربي أيضاً المياه التي توزع على السكان من محطات التحلية حيث ما زالت مرتفعة بل أن كثيراً من الجهات التي تستخدم مياه التحلية لا تشير الى مقدار الفاقد منها، كما أنها تستخدم بأفراط في ري الحدائق، مما يؤدي الى تصريفها الى طبقة المياه تحت السطحية، مما أدى الى ظاهرات البحيرات تحت السطحية في بلدان الخليج مثلاً.

### ثانياً : المستفيدون من شبكة المياه

يعد اصحاب الدخل العالي والمتوسط المستفيد الأول من شبكة المياه، في حين أن المتضرر هم الفقراء وسكان الريف بالرغم من أن دعم الحكومات يصل الى (70٪) للماء في البلدان النامية، ألا أنه لم يسفر عن تحقيق الهدف في تخفيف

العبئ عن الفقراء، بل أدى في حالات كثيرة الى أفادة فئات الدخل العالي والمتوسط المتصلة بشبكات مد المياه والتي تتلقى خدمات المياه المدعومة.[14]

كما يحضى كافة سكان الحضر ومعظم سكان الريف في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وتونس وليبيا بالحصول على المياه الصالحة للشرب، بينما تتوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي (29٪) فقط من سكان الريف في الصومال و(43٪) لنفس الفئة من السكان في السودان، و(14٪) في المغرب، و(50٪) في كل من مصر وعمان.[15]

ويمثل الأستخدام المنزلي (25٪) في أكثر من مجموع أستخدام المياه في البحرين والجزائر وجزر القمر، والكويت ولبنان.[16]

بينما في سورية عام 1999 يحصل (94٪) من سكان الحضر على المياه المأمونة مقارنة ب(64٪) في المناطق الريفية، وفي المغرب يحصل (98٪) من المقيمين في المناطق الحضرية على المياه المأمونة مقارنة ب (56٪) من المقيمين في المناطق الريفية. أما في العراق فأن عدد سكان الحضر الذين يحصلون على المياه المأمونة (96٪) و(48٪) من سكان الريف.[17]

ولا ننسى أن التمدن والتحديث السريعين في أية منطقة يدفعان الطلب على المياه الى الأرتفاع بوتيرة أسرع، حتى من النمو السكاني الأجمالي. فالأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية وربما يتبعون أسلوب حياة أكثر حداثة يميلون الى استهلاك كميات أكبر من المياه للأستعمال المنزلي.

## ثالثاً: الحصول على المياه المنزلية

بأعلان الحصول على المياه حقا من حقوق الأنسان، طلبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الأقتصادية والثقافية والأجتماعية من البلدان أن تحترم حق الفرد في الحصول على مياه الشرب المأمونة. وللوفاء بهذه المسؤولية يمكن للحكومات أن تختار بين توفير حد أدنى من المياه مجاناً لجميع المواطنين (أذ على

الأقل للأسر القليلة الدخل والمتوسطة الدخل) لتلبية أحتياجاتها من مياه الشرب والطبخ والنظافة المنزلية والشخصية، ثم فرض رسوم على مواطنيها للمياه المستخدمة خارج الحد الأدنى المخصص لهم.فأيران مثلاً توفر(30) لتر للفرد الواحد مجاناً، لجميع المنازل في المناطق الحضرية، أما اللترات الأضافية فهي متاحة مقابل رسم على الوحدة من الماء يرتفع مع زيادة أستخدام الأسرة للمياه.وتبين الأبحاث الدولية أن الأسر المعيشية وهي التي تحصل على أكبر فائدة من مياه الأنابيب، مستعدة لدفع(3٪-5٪)من دخلها للحصول على مياه نظيفة.[18]

لقد حدد الخبراء معيار حاجة الفرد الأساسية من المياه للأستخدامات المنزلية، من شرب وطبخ وخدمات اصحاحية وأستحمام عند (50) لتر / فرد /يوم، وحثوا المجتمع الدولي على الأعتراف بـ " الحاجة الأساسية من المياه" كمعيار تقاس على اساسه الحصول على المياه المأمونة. وحسب تقدير مياه العالم في الفترة (2002-2003م) تقرير السنتين الأخيرتين عن موارد المياه العذبة، فان متوسط الاستخدام المنزلي للمياه للفرد الواحد في الصومال وجيبوتي وعمان هو أقل من (50) لتراً للفرد الواحد في اليوم.[19]

## رابعاً: تسعير المياه

تعد المياه سلعة يحقق استخدامها منافع للمستهلك ولها تكاليف أيضاً، فهي أذا سلعة أقتصادية يقتضي استخدامها أن تتعادل تكاليفها الحدية مع منافعها الحدية. وينطوي تعادل التكاليف الحدية والمنافع الحدية على مبدأ الكفاءة الأقتصادية في الاستهلاك.[20]

ومن المعروف أن كمية المياه هي في تكلفة أيصالها الى المستهلك. وأذا قام المستهلكون بدفع تكلفتها (قيمتها) فعندها تتحقق الكفاءة الأقتصادية.

إن المبدأ الأساسي في النظرية الأقتصادية المتعلقة بكفاءة أستخدام الموارد يركز على تصرف المستهلك، وبالتالي المجتمع ومدى أستعداده لتحمل تكاليف

أستهلاك سلعة معينة مقابل حصوله على منافع لا تقل عن التكاليف. ومن هذا المنطلق يعتبر السعر الذي يعبر عن استعداد المستهلك لدفعه للحصول على المياه مرادفاً للقيمة أو المنفعة المتحققة له من أستهلاكه لتلك السلعة، وباعتبار المياه سلعة أقتصادية فأن الطلب عليها من الناحية النظرية يتأثر بمستوى سعرها حيث يرتفع الطلب كلما أنخفض السعر وبالعكس في حدود معينة.(21)

لقد كانت الحكومات العربية تدعم بصورة كبيرة تكاليف توفير المياه المأمونة لمواطنيها ولكنها بصدد البحث بشكل متزايد عن وسائل لتمويل جزء من التكاليف الى المستهلكين.وبشكل عام فأن أسترجاع بعض تكاليف المياه العذبة أو كلها هو أمر هام لصيانة شبكات المياه الحالية وتحسينها والأستثمار في تطوير شبكات جديدة.

لذا وضعت بعض هذه الدول أستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف تتمثل في: فرض تعريفات على المياه، وفرض رسوم على استخراج المياه، وتسعير المياه حسب كلفتها، وتقديم دعم للمحافظة على المياه، وفرض رسوم اعلى خلال فترات معينة من اليوم او من مواسم السنة.(22)

ومع أن التعرفة تعد عاملاً هاما في السياسات الهادفة للمحافظة على المياه، ألا أن الملاحظ أن التكلفة تفوق التعرفة بدرجات متفاوته. فقد بلغت نسبة التكلفة الى التعرفة (نسبة مئوية) في سورية والأردن (50٪) وفي ليبيا (9٪) والسعودية (8٪) والأمارات (68٪) واليمن (87٪) وتونس (78٪) والجزائر (71٪) والكويت (21٪) والمغرب (100٪).وهذا دليل على أن الحكومات في معظم دول الوطن العربي تتحمل الكثير من التكلفة في سبيل تأمين المياه للمستهلك.(23)

ويختلف وضع التعريفة على المياه في الوطن العربي تبعاً لسياسة كل دولة، فمثلاً تستخدم الأردن تعريفة ذات شرائح تصاعدية تبدأ من (15 سنت الى 90 سنت أمريكي /م$^3$) للكميات التي تتجاوز (100م$^3$).(24)

أما أيصال المياه من مشروع النهر العظيم في ليبيا فيقدر بحوالي دولار أمريكي واحد للمتر المكعب. في حين أن سعر المياه في السواد الأعظم في البلدان الأوربية هو الآن دولاران أمريكيان للمتر المكعب الواحد الواصل الى مستخدمي المنازل.[25] كما تتراوح كلفة أنتاج المتر المكعب من مياه التحلية ما بين (1) دولار الى (1،9) دولار تبعاً للتقنية المستخدمة.[26]

أما أسعار المياه من قبل الباعة المتجولون فيكون أكبر بكثير من المياه المنزلية المنقولة بالأنابيب. ففي نواكشوط في موريتانيا تدل الدراسات المتوفرة في الفترة بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات أن بائعي المياه المتجولون كانوا يتقاضون مبالغ تصل الى (100) مثل السعر الذي يتقاضاه المرفق العام من السكان المتصلين بشبكة المياه. كما يتقاضى باعة المياه التابعين للقطاع الخاص في العاصمة الأردنية عمان ما يعادل (3) دولارات أمريكية للمتر المكعب من المياه في فصل الصيف. وفي مدينة تعز اليمينية يتقاضى البائعون ما يعادل حوالي (5) دولارات امريكية للمتر المكعب، وهي تعادل أضعاف ما يدفعه المستهلكون المتصلون بشبكات المياه في كل من المدينتين.[27]

ومن خلال الأستعراض الذي أجراه البنك الدولي حول أنشطة بيع المياه في ست عشرة مدينة في الدول النامية، نجد أن تكلفة الوحدة من المياه التي يوفرها البائعون (المتجولون) أعلى بكثير من تكلفة المياه المستمدة من خطوط أنابيب أمداد مياه المدن، بنسبة تتراوح بين(4) أمثال و(100) مثل وبمتوسط يبلغ (12) مثلاً.[28]

## خامساً : تحلية مياه البحر

تمثل هذه الظاهرة واحدة من رموز واقع أدارة الموارد المائية، أذ تنتشر تحلية المياه في أرجاء مختلفة من العالم حيث يبلغ عدد محطات التحلية حوالي (8) الآف محطة، وبطاقة أنتاجية تزيد طاقة الوحدة عن (100)م$^3$ من الماء يومياً في حوالي (120) بلد، ويوجد حوالي ثلث الطاقة الأنتاجية لتحلية المياه في منطقة الشرق

الأوسط، وبصورة خاصة المملكة العربية السعودية التي تستقطب حوالي (27٪) من الطاقة المقدرة (14) مليون م$^3$ يومياً على الصعيد العالمي.[29]

وتشير بعض التقديرات الى أن الطلب على المياه لتوفير مياه صالحة للشرب في دول الخليج وصلت الى حوالي (4،7) مليار م$^3$ /السنة عام (2000م) وستصل الى حوالي (5،8) مليار م $^3$/ السنة عام (2010م). واذا ما أخذنا في الأعتبار أن معدل أنتاج وتوزيع المتر المكعب يبلغ حوالي (2،5) دولار، فمعنى ذلك أن دول الخليج تحتاج الى ميزانية تبلغ(12) مليار دولارعام (2000م)، الى حوالي(14,5) مليار دولار في عام (2010م) لأنتاج وتوزيع المياه.ويشكل هذا نسبة (20-23٪) من دخل النفط لهذه الدول.[30]

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه خلال الفترة (1970-1990م) تضاعف طاقة تحلية مياه البحر (13) مرة لتصل الى (13) مليون م3/ اليوم/ الا أن هذه الكمية لا تعادل سوى (0,1) من (1٪) من استعمالات الماء العذب، هذا ويوجد (60٪) من طاقة المياه المحلاة العالمية في دول الخليج العربية.[31]

ومع ذلك فأن تقنية تحلية المياه لم تلق الأهتمام الذي تحتاجه لتقفز الى الأمام فتصبح وسيلة اساسية لتوفير مياه الشرب، ويعود ذلك الى عدة أسباب أهمها أن البلدان التي تحتاج الى تحلية المياه بشكل خاص هي بلدان دول النفط التي تتوفر لديها الطاقة والقدرة على الشراء.

## سادساً : النساء وأستعمال المياه المنزلية

في معظم مجتمعات البلدان النامية تعتبر النساء من المستخدمين الأساسيين للمياه، حيث تقع مسؤولية تزويد المياه لتلبية الأحتياجات الاساسية في المجتمع على عاتقهن. فهن مسؤولات عن الطبخ وتحضير الطعام وغسل الثياب والنظافة وصحة العائلة والعناية بالمرضى حين تفقد وسائل الوقاية.

وفي عام (1992م) ثم تبني مبادئ دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة التي دعت الى أتباع منهجية متكاملة للتخطيط والأدارة لمصادر المياه وقد أكد البيان الذي صادق عليه أكثر من (100) دولة على أن النساء يلعبن دورا مركزيا في توفير مصادر المياه وادارتها وحمايتها. ونادت هذه المبادئ للأعتراف بجهود النساء كونهن عاملاً أساسياً في التزود بالمياه وأستعمالها، وعنصر أساسياً في الحفاظ على البيئة.[32]

ولبيان دور النساء في أحضار وأستعمال المياه والجهد المبذول في ذلك نذكر بعض الحقائق لتوضيح ذلك:

1- تقدر بعض الدراسات أنه في البلدان النامية تستهلك النساء ما يقارب(40) مليار ساعة سنوياً في عملية أحضار المياه من المناطق النائية.[33]

2- وفي أفريقيا اكثر من ثلثي النساء يجلبن المياه من اماكن خارج منازلهن، حيث أفادت بعض الدراسات أن النساء الريفيات في جنوب افريقيا قد يمضين أكثر من (4) ساعات في اليوم لاستحضار المياه والوقود.[34]

3- اشار تقرير اليونسيف الصادر في عام (1998م) أن أكثر من (50) مليون فتاة في عمر المرحلة الأبتدائية لا يذهبن الى المدارس لأن عليهن جلب المياه والوقود.[35]

إن من المخاطر التي جسدها واقع ادارة المياه المنزلية هو وجود تناقض في الدور بين النساء والرجال، فالنساء يمثلن أهم من يستعمل ويدير مصادر الأمداد بمياه الشفة، ألا أن الرجال يتحكمون بتلك المصادر ويتخذون أهم القرارات المتعلقة بموقعها ومرافقها ونوعها.[36]

وكما هو معلوم ما يزال الرجال هم الأقوى في مجتمعاتنا، أصحاب القرار على جميع المستويات، فهم مسؤولون عن وضع السياسات، وسن التشريعات على المستوى الوطني، كما هم قائمون على أدارة وتوزيع وحماية المياه في جميع المستويات. لذلك هناك حاجة أضافية لتطوير المعايير لاشراك المرأة في جميع الأدوار وفي أتخاذ القرارات على جميع المستويات، ووضع المؤشرات لمراقبة مدى الألتزام والتقييد بهذه المعايير.[37]

## المبحث الثاني

## مستقبل ادارة استخدام المياه المنزلية

يؤكد الباحثون في العديد من المؤتمرات والأتفاقيات التي تم عقدها خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي على الأستمرار بالأنشطة الفاعلة من أجل الأستخدام الحكيم للمياه الصالحة للأستعمال الشخصي وعلى ضرورة الأهتمام بتوفير المياه الصالحة للتجمعات السكانية.

ونظراً لما للمياه من أهمية أجتماعية وثقافية وأيكولوجية فقد صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام (1992م) تأكيد صريح على ضرورة ادارة المياه كسلعة أجتماعية وأقتصادية.(38)

ومع هذا التأكيد، وحسب تقرير التنمية الانسانية العربية لم يطور أي بلد في المنطقة، حتى الآن بشكل كامل نظماً فعالة لأدارة الطلب على المياه أو أدوات أقتصادية لترشيد أستهلاك المياه.(39)

ولكي نكون قريبين من مستقبلنا في أدارة الموارد المائية المنزلية، علينا الألتزام وتطبيق المفاهيم الآتية:

### أولاً: الألتزام بنظرية الترشيد الأسلامي للمياه

ويكون عن طريق تطبيق ما ورد في الشريعة الأسلامية من نصوص حرمة الأسراف والهدر والتبذير في الثروات العامة لانها ليست مملوكة لاحد. فأهم أركان نظرية الأستهلاك للمياه الطبيعية هي: تحريم الاضرار بالمياه من جراء الاستخدام البشري لها وإن كان المتاح وفيراً.

فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى " كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين".(40) وقد حدد المفسرون المراد بالأسراف: مجاوزة حد الحق والأفراط والغلو.(41)

وفي السنة المطهرة: أن النبي (ص) نهى عن الأسراف بالماء ولو على نهر. فعن عبدالله بن عمرو أن رسول الله (ص) مر بسعد وهو يتوضأ فقال: ((ماهذا السرف؟)) فقال أفي الوضوء أسراف؟)).

قال: (ص) ((نعم وإن كنت على نهر جار)).(42)

ومن الجدير بالذكر أن نظرية الترشيد الأسلامي لأستخدام المياه تقوم على ثلاثة أركان (43):

1- حرمة الأضرار بالمياه مادة وأنتفاعاً.

2- حرمة الهدر والأسراف.

3- ضرورة القبول بالمقاسمة في حالة الكفاية النسبية.

## ثانياً: أبطاء النمو السكاني (ترشيد السكان)

تعد العلاقة بين نمو السكان والطلب على المياه علاقة طردية، الأمر الذي يحتم علينا العمل على ترشيد السكان لمجابهة العجز المائي الذي يجابهنا في المستقبل.

فمعادلة السكان والمياه يمثل طرفها الأول " زيادة مستمرة" وطرفها الثاني " قلة وندرة " لذا ستكون الفجوة المائية والعجز المائي كبيراً، مما يفرض على أي بلد أتخاذ الأجراءات اللازمة لمواجهة العجز مستقبلاً. وأولى هذه الأجراءات هو الحد من نسبة تزايد السكان" ترشيد السكان" وتقليل هذه النسبة بما يتناسب والموارد المائية في البلد، بمعنى آخر أن تتجاوز نسبة زيادة السكان الثابتة وصولاً الى الألتزام بنسبة زيادة سكانية متغيرة، لأن ((ترشيد السكان)) يمكننا من تحقيق وفرة من الموارد المائية التي يحتاجها الأنسان مستقبلاً.

أن أبطاء سرعة نمو السكان من شانه أن يخفف الضغط على البيئة وعلى الموارد المائية النادرة في المنطقة. وقد أوصى كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام (1992م) في ريو دي جانيرو، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي

للسكان والتنمية لعام (1994م) في القاهرة بتقليل سرعة النمو السكاني كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.[44]

ومن أجل تحقيق التوازن بين ندرة المياه والطلب البشري، أصبح تطوير مزيج من الأستراتيجيات المؤدية الى زيادة الأمدادات، وأدارة الطلب وتخفيف الضغوط الطويلة الأجل على المياه من خلال ((أبطاء النمو السكاني)) من الأمور أكثر الحاحا.وما برحت البلدان العربية تقوم بشكل متزايد بأعتماد استراتيجيات جديدة لايجاد التوازن بين مواردها المائية النادرة والطلب المتزايد على المياه العذبة.

## ثالثاً : الحد من فاقد شبكات التوزيع

يعرف ((الفاقد)) على أنه الفرق بين كمية المياه التي تزود بها شبكة التوزيع وكمية المياه التي تسجل على المشتركين لدفع رسومها.[45]

وتبدو ضرورة تطبيق العديد من الأجراءات لرفع كفاءة شبكات التوزيع اذا ما علمنا أن نسبة الفاقد منها تتراوح بين (25-60٪). ومن هذه الأجراءات المقترحة هي:

1- ضرورة نقل المياه الى المنازل والمكاتب بشبكتين، أحداهما لمياه الشرب النقية ذات سعر عال واخرى لنقل مياه الآبار أو المياه ذات الملوحة المعتدل بغية استخدامها في أعمال الغسل والشطف وسقاية الحدائق ونباتات الأرصفة ولملء البحيرات التجميلية داخل المدن.

2- رفع كفاءة وسائل استخدام المياه، باصدار التشريعات الملزمة للسكان.

3- رفع كفاءة الوسائل المستعملة في خزن مياه الشرب ونقلها وتوزيعها، وبذلك تفيد هذه الوسائل من الحد من فواقد المياه وضياعها بكميات كبيرة عن طريق.[46]

أ- تبخرها من خزانات المياه المعدنية على أسطح المنازل.

ب- نزها من صنابير المياه المستخدمة في الحدائق.

جـ- ضياعها من سيفونات دورات المياه ولا سيما في المكاتب الحكومية.

4- أن يكون هناك أهتمام كبير من قبل الحكومات العربية لأصلاح وتجديد وصيانة شبكات توزيع المياه المنزلية، نظراً لأهمية المياه في حياة الأنسان ومستقبله.

## رابعاً: تنفيذ تسعير المياه

يبقى موضوع "تسعير المياه" من المواضيع التي أختلف الباحثون والمتخصصون حولها، فالبعض يؤكد على أن المياه المنزلية حق من حقوق الأفراد وعلى الحكومات أن توفرها مجاناً، في حين أن البعض الأخر يؤكد على ضرورة وضع تسعير للمياه من أجل المحافظة على هذا المورد المهم من الهدر والأسراف.

ألا أن الأسراف الكبير في المياه المنزلية والهدر خارج حدود حاجة الأنسان يتطلب وضع تسعر للمياه لتحقيق هدفين: الأول هو تقليل الهدر في هذا المورد، والثاني أسترجاع بعض تكاليف المياه العذبة لصيانة شبكات المياه وتطوير شبكات جديدة.

أن أغلب الحكومات في العالم وحتى الدول المتقدمة تسهم في دعم تكاليف توفير المياه المأمونة لمواطنيها. ويرى الباحث في هذا المجال ضرورة ايجاد سياسة سعرية واضحة للمياه المستهلكة، بحيث تراعي حجم الأستهلاك الضروري (سعر قليل) والأستهلاك الزائد (سعر مرتفع).

لقد مورست عدة تجارب في العالم لزيادة التعرفة، وحققت نتائج ايجابية لدفع المواطن الى ترشيد هذا المورد المائي نذكر منها:

1- يعد تعديل تعرفة المياه في تونس سياسة جريئة ادت الى انخفاض نسبة نمو الطلب على المياه من (7٪) في الثمانينات الى (2٪) في عام (1997م)، واصبح الطلب على المياه يبلغ (81) لتر/ يوم/ الفرد بعد أن كان (120)

لتر/ يوم/ فرد، بالرغم من الأستمرار في توزيع المياه طول اليوم في كل أنحاء المدينة" تونس ".[47]

2- كما كان من استخدام التعريفة ذات الشرائح التصاعدية في الأردن من أهدافه أبعاد المواطن عن الأستهلاك المفرط للمياه العذبة.فقد بلغ استهلاك المنازل من المياه فعليا في الأردن (85) لتر/ فرد/ اليوم وتقرن ايجابياً لصالح الأردن بكمية (150) لتر تستهلكها المنازل في المانية و(500) لتراً في كالفورنيا. كما أن أحدى دوافع الأستهلاك المنخفض الى جانب التعرفة ذات الشرائح التصاعدية هو قطع الأمداد المائي المتكرر(تأتي المياه أحياناً مرة واحدة فقط في الأسبوع) الذي يحمل الأسر على أدخار المياه في خزانات فوق سطوح المنازل، وعلى الأسر أن تقتر في أستخدام المياه لتضمن بقاء مد مائي كاف الى حين أعادة فتح الماء مجدداً.[48]

3- أما في أندنوسيا، فقد أدت زيادة تعرفة (1م3) من (15٪) دولار الى (42٪) من الدولار الى خفض الطلب على استهلاك المياه المنزلية بـ (30٪).[49]

يتضح لنا أن مرونة الطلب على المياه بالنسبة للسعر تدل على أنه في الدول المتقدمة والدول الناميةعلى حد سواء، فان مرونة السعر سالبة بشكل ملموس، اي أن مستخدمي المياه يواجهون الزيادات في سعر المياه عن طريق تخفيضهم في الطلب على المياه، وأنه كلما كان السعر مرتفعاً كلما كانت مرونة السعر مرتفعة ايضاً.

## خامساً : أدماج المرأة في أدارة الموارد المائية

في عام (2000م) أكدت الورقة التي قدمتها شعبة المرأة في الامم المتحدة في نيويورك على اهمية موضوع المياه وشؤون المساواة بين الجنسين.[50]

ومن هذا المنطلق فأن عملية أشراك المرأة والرجل في الأدارة المتكاملة لمبادرات مصادر المياه تعزز كفاءة وفعالية المشاريع، كما وتعمل المشاركة المتساوية للرجل والمرأة على تحسين الأداء وتدعم أمكانيات الأستدامة.[51]

أن ادماج المرأة على مستوى صنع القرار وأدارة الموارد المائية على المستوى المحلي والوطني والدولي، يعزز السياسات المائية وتجعلها أكثر موضوعية.

## سادساً : أشراك المجتمعات المحلية في الأستراتيجيات الجديدة

تحقق هذه المشاركة قبول الناس ودعمهم للنظم المائية الجديدة. ومشاركة المجتمع المحلي ضرورية بشكل خاص عندما يطلب من المجتمعات المحلية أن تشارك في التكاليف. ففي تونس مثلاً يوجد قرابة (2500) جمعية مائية تتولى أدارة شبكات مياه الشرب والري، كجزء من برنامج الحكومة لتطبيق اللامركزية وجهودها لتحويل التكاليف على المستخدمين النهائيين. وفي الأردن مثلاً يقوم " نادي صاحبات الأعمال والمهن" بتدريب النساء ذوات الدخل المنخفض على عرض وبيع منتجات المحافظة على المياه. مثل فوهات قاطعة لخراطيم المياه، ومهونات للحنفيات، وصابون يستعمل بدون ماء.(52)

وفي آذار/ مارس عام (2000م) تأسست منظمة((أتحاد النوع الاجتماعي والمياه)) أبان أنعقاد منتدى المياه العالمي الثاني. وتتلخص رسالة المنظمة في تعزيز فرص النساء والرجال للحصول علىالقدر الكافي من المياه الصالحة وادارتها بنحو عادل لأغراض الشرب والصرف الصحي وتوفير الطعام واستدامة البيئة. و" منظمة أتحاد النوع الأجتماعي والمياه" هي عبارة عن شبكة عمل عالمية مكرسة لأدماج النوع الأجتماعي في مجال أدارة مصادر المياه. وتضم في عضويتها أكثر من (500) منظمة وفرد من مختلف بقاع العالم، وينتمي حوالي (80٪) منهم الى بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد طورت هذه المنظمة دليلاً بعنوان ((دليل المصادر للنوع الأجتماعي والأدارة المتكاملة لمصادر المياه لعام 2006)).(53)

ومن الضروري زيادة عدد مثل هذه الجمعيات والمنظمات في الأقطار العربية، والعمل على تعزيز العلاقات والروابط بينها وتبادل الخبرات فيما بينها، وكذلك الأنضمام الى " منظمة أتحاد النوع الأجتماعي والمياه" لتعزيز دور المشاركة الأجتماعية على مستوى العالم.

## سابعاً : الحاجة الى اخلاقيات خاصة في التعامل مع المياه

هناك من يشير الى وجود حالة انفصام بين المجتمع الحديث وخصائص المياه التي تهب الحياة لافراد المجتمع. فعند الكثير منا فان الماء هو تلك المادة التي تتدفق من الصنبور (الحنفية) ولا نفكر فيها بابعد من هذا اللقاء اللحظي بيننا وبينه.

أننا نحتاج الى أخلاقيات خاصة في تعاملنا مع الماء تكون دليلاً للسلوك السليم ازاء القرارات المعقدة المتعلقة بانظمة طبيعية لا نستطيع فهمها بصورة شاملة: فالايمان بالأسلوب التكاملي الذي ينظر الى الناس والماء كما لو كانوا أجزاء مترابطة في كيان واحد اصبح ضرورة من ضرورات العصر. ولكي يقتضي العيش وفق هذه الأخلاقيات يتطلب منا الأقتصاد في أستهلاك الماء، وضمان حقوق من يشاركنا هذا المورد من أفراد وجماعات وشركات وشعوب ودول، وهذا ما يؤسس معايير للسلوك المسؤول يمكن بها قياس عمل كل مواطن في هذه المواطنة العالمية.[54]

## ثامناً : القيام ببرامج توعية للمواطنين :

لأهمية المياه المنزلية وضرورة الحد من استنزافها وهدرها، واتباع طرق ترشيد أستخدامها في المنازل والمدارس والمكاتب، يتطلب القيام ببرامج توعية للمواطنين. فمثلاً أدخال مفهوم ((المحافظة على المياه)) في المناهج الدراسية على مستوى التعليم الأبتدائي والثانوي والجامعي، وكذلك في وسائل الأعلام وضرورة تعميق دوره في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن نشيد بتجربة دولة الأمارات العربية لعام (2009م) في توعية (200) ألف من الطلبة باهمية المياه في حياتهم وحياة الآخرين.

ولا ننسى التجربة التي يطلب فيها من رجال الدين في كثير من الاحيان ليبلغوا المجتمعات المحلية رسائل عن المحافظة على المياه، بعد ان تلقى بعض رجال الدين تدريباً خاصاً حول ندرة المياه العذبة واهمية المحافظة على المياه.[55]

أن المسؤولية في التوعية والالتزام بالمحافظة على المياه هي مسؤولية جماعية تبدا من الفرد ومشاركته الأسرة وصولاً الى منظمات المجتمع المدني، وبدون هذه الروح من المواطنة العالية لا يمكننا المحافظة على المياه وخاصة المنزلية منها.

# الهوامش والمصادر

1-محمود الأشرم: اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص172.

2-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: تقرير السكان والتنمية، ندرة المياه في العالم العربي، العدد الأول، الامم المتحدة، نيويورك، 2003، ص7.

3-عبد الكريم صادق وشوقي البرغوثي: اقتصاديات المياه، أعمال الندوة العربية الثانية، الكويت 1008 آذار 1997، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، 1997، ص480.

4-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: تقرير السكان والتنمية، المصدر السابق، ص10.

5-تيسير الدباغ واحمد بلحاح فرج: الموارد المائية غير التقليدية، اهمية تطور تقنية تحلية المياه ودورها في مواجهة شح المياه في الوطن العربي، اعمال الندوة العربية الثانية الكويت 8-10 اذار 1997، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، 1997، ص222.

6-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة: مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، اعمال الندوة الثانية، الكويت 8-10 أذار 1997، الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي، 1997، ص94.

7-تيسير الدباغ واحمد بلحاح فرج: المصدر السابق، ص217.

8-المصدر نفسه، ص220.

9-اللجنة الأقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: تقرير السكان والتنمية، المصدر السابق، ص9.

10-المصدر نفسه، ص9.

11-تيسير الدباغ أو أحمد بلحاح فرج: المصدر السابق، ص220..

12-المصدر نفسه،ص222..

13-المصدر نفسه، ص262.

14-عبد الكريم صادق وشوقي برغوثي: المصدر السابق، ص481.

15-المصدر نفسه، ص481.

16-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: تقرير السكان والتنمية، المصدر السابق، ص13.

17-المصدر نفسه، ص14.

18- المصدر نفسه، ص28.

19- المصدر السابق، ص10.

20- عبد الكريم صادق وشوقي البرغوثي: المصدر السابق، ص465.

21- المصدر نفسه: ص473.

22-اللجنة الاقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: المصدر السابق، ص28.

23-جهاد علي الشاعر وفواز أحمد الموسى: علم المياه، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الأنسانية، 2006، ص326.

24-جي.أ. آلن وشبلي ملاط: المياه في الشرق الأوسط: ترجمة محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة، سورية، 1997، ص312.

25-المصدر نفسه، ص429.

26-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، المصدر السابق، ص64.

27- عبد الكريم صادق وشوقي برغوثي، المصدر السابق، ص481.

28-المصدر نفسه، ص480.

29-المصدر نفسه، ص506.

30-تيسيير الدباغ وأحمد بلحاح فرج: المصدر السابق، ص229.

31-ج.أ. آلن وشبلي ملاط: المصدر السابق، ص315.

32-الأسكوا: ادماج قضايا النوع الأجتماعي في السياسات والبرامج الأنمائية، مصادر المياه وحماية البيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص15.

33-المصدر نفسه، ص21.

34-المصدر نفسه، ص51.

35-المصدر نفسه، ص52.

36-المصدر نفسه، ص14.

37-المصدر نفسه، ص29.

38-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: المصدر السابق، ص48.

39-المصدر نفسه: ص16.

40- سورة الأعراف: آية 31.

41- عبد الأمير كاظم زاهد المياحي: المياه واحكامها في الشريعة الأسلامية، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص97.

42-المصدر نفسه: ص98.

43- المصدر نفسه: ص99.

44- اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب أسيا: المصدر السابق، ص35.

45-جهاد علي الشاعر وفواز أحمد الموسى: المصدر السابق، ص326.

46- المصدر نفسه: ص326.

47- تيسير الدباغ واحمد بلحاح فرج: المصدر السابق، ص 221.

48-جي.أ. آلن وثيلي ملاط: المصدر السابق، ص312.

49-المصدر نفسه: ص314.

50-الأسكوا: ادماج قضايا النوع الأجتماعي في السياسات والبرامج الأنمائية، المصدر السابق، ص12.

51-المصدر نفسه: ص19.

52-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: المصدر السابق، ص29.

53-الأسكوا: ادماج قضايا النوع الأجتماعي في السياسات والبرامج الأنمائية، المصدر السابق، ص13.

54-جهاد الشاعر وفواز أحمد الموسى: المصدر السابق، ص341.

55-اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا: المصدر السابق، ص29.

# مشكلة المياه في الشرق الأوسط




مؤسسة دار ال...
طبع . نشر ...
العراق - بابل 1233129
E-mail: ...@yahoo.com







المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب. :926414 عمان 11190 الأردن
E-Mail: GM@REDWANPUBLISHERS.COM
GM.REDWAN@YAHOO.COM
WWW.REDWANPUBLISHERS.COM